

الاستحقاق المحاسبي
Accrual Accounting



دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية

معيار المحاسبة للقطاع العام 32
"ترتيبات امتياز تقديم الخدمات: المانح"

وزارة المالية
Ministry of Finance



السجل التاريخي لمعييار المحاسبة للقطاع العام

صدر معيار المحاسبة للقطاع العام 32، *ترتيبات امتياز تقديم الخدمات: المانح* في 2022م. منذ ذلك الحين، عُدل معيار المحاسبة للقطاع العام بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام الآتية:

- معيار المحاسبة للقطاع العام 43، *عقود الإيجار* (2023)
- معيار المحاسبة للقطاع العام 45، *العقارات والآلات والمعدات* (2024)

جدول الفقرات المعدلة في معيار المحاسبة للقطاع العام 32

الفقرة المُعدلة	طبيعة التعديل	الإصدار الذي عُدلت بموجبه
12	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
13	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
33	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
36هـ	فقرة جديدة	معيار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023)
36و	فقرة جديدة	معيار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
فقرة إرشادات التطبيق 11	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
فقرة إرشادات التطبيق 13	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023)
فقرة إرشادات التطبيق 16	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
فقرة إرشادات التطبيق 17	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023)
فقرة إرشادات التطبيق 17	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
فقرة إرشادات التطبيق 20	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
فقرة إرشادات التطبيق 23	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
فقرة إرشادات التطبيق 24	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
فقرة إرشادات التطبيق 25	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
فقرة إرشادات التطبيق 30	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
فقرة إرشادات التطبيق 33	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
فقرة إرشادات التطبيق 35	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
فقرة إرشادات التطبيق 48	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
فقرة إرشادات التنفيذ 2	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023)
فقرة إرشادات التنفيذ 2	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
فقرة إرشادات التنفيذ 4	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023)
فقرة إرشادات التنفيذ 4	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)

الإصدار الذي عُدلت بموجبه	طبيعة التعديل	الفقرة المُعدلة
معيير المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)	عُدل نص الفقرة	فقرة الأمثلة التوضيحية 6
معيير المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)	عُدل نص الفقرة	فقرة الأمثلة التوضيحية 8
معيير المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)	عُدل نص الفقرة	فقرة الأمثلة التوضيحية 15
معيير المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)	عُدل نص الفقرة	فقرة الأمثلة التوضيحية 17
معيير المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)	عُدل نص الفقرة	فقرة الأمثلة التوضيحية 22
معيير المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)	عُدل نص الفقرة	فقرة الأمثلة التوضيحية 30
معيير المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)	عُدل نص الفقرة	فقرة الأمثلة التوضيحية 39

الفهرس

الفقرة	الموضوع
	تقديم
1	الهدف
7-2	النطاق
8	تعريفات
13-9	إثبات وقياس أصل امتياز تقديم الخدمات
28-14	إثبات وقياس الالتزامات
23-18	نموذج الالتزام المالي
26-24	نموذج منح حق إلى المُشغَّل
28-27	تجزئة الترتيب
29	الالتزامات الأخرى، والارتباطات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة
30	الإيرادات الأخرى
33-31	العرض والإفصاح
35-34	أحكام انتقالية
37-36	تاريخ سريان
	الدراسة المرفقة بالمعيير

تقديم

ورد معيار المحاسبة للقطاع العام 32، *ترتيبات امتياز تقديم الخدمات: المانح* في الفقرات 1-37. وتتساوى جميع الفقرات في قوة النفاذ. ويجب أن يُقرأ معيار المحاسبة للقطاع العام 32 في سياق هدفه، وتقديم دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام، وإطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام. ويوفر معيار المحاسبة للقطاع العام 3، *السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء*، أساساً لاختيار وتطبيق السياسات المحاسبية في حال عدم وجود إرشادات صريحة.

روعي عند إعداد معيار المحاسبة للقطاع العام 32 أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 32 (طبعة 2022) والتعديلات التي أُدخِلت على معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 32 بموجب معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 45، *العقارات والآلات والمعدات* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023، وأُبقي على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وقد تم إيضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في الدراسة المرفقة بالمعيار. تنطبق معايير المحاسبة للقطاع العام على البنود ذات الأهمية النسبية.

الهدف

1. هدف هذا المعيار هو تحديد المحاسبة عن ترتيبات امتياز تقديم الخدمات من قبل المانح، والذي يكون عبارة عن جهة قطاع عام.
- النطاق (أنظر فقرات إرشادات التطبيق 1-2)
2. يجب على الجهة¹ التي تعدّ وتعرض القوائم المالية بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي أن تطبق هذا المعيار في المحاسبة عن ترتيبات امتياز تقديم الخدمات.
3. [حذفت].
4. [حذفت].
5. تنطوي الترتيبات الواقعة ضمن نطاق هذا المعيار على قيام المشغل بتقديم خدمات عامة متعلقة بأصل امتياز تقديم الخدمات بالنيابة عن المانح.
6. الترتيبات الواقعة خارج نطاق هذا المعيار هي تلك الترتيبات التي لا تنطوي على تقديم خدمات عامة، والترتيبات التي تنطوي على عنصر خدمات وعنصر إدارة حينما يكون الأصل غير مسيطر عليه من قبل المانح (على سبيل المثال، الإسناد الخارجي، أو عقود الخدمات، أو الخصصة).
7. لا يحدد هذا المعيار المحاسبة من قبل المشغلين (توجد إرشادات المحاسبة عن ترتيبات امتياز تقديم الخدمات من قبل المشغل في معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول ترتيبات امتياز تقديم الخدمات).

تعريفات (أنظر فقرات إرشادات التطبيق 3-4)

8. تُستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعنى المحدد قرين كل منها:
الترتيب الملزم، لأغراض هذا المعيار، يشير إلى العقود أو الترتيبات الأخرى التي تُوجد حقوقاً للأطراف وواجبات عليهم مثلما لو كانت في شكل عقد.
المانح، لأغراض هذا المعيار، هو الجهة التي تمنح المشغل حق استخدام أصل امتياز تقديم الخدمات.
المشغل، لأغراض هذا المعيار، هو الجهة التي تستخدم أصل امتياز تقديم خدمات لتقديم خدمات عامة مع خضوع الأصل لسيطرة المانح.
ترتيب امتياز تقديم الخدمات هو ترتيب ملزم بين المانح والمشغل:
أ. يستخدم فيه المشغل أصل امتياز تقديم الخدمات لتقديم خدمات عامة بالنيابة عن المانح لفترة زمنية محددة؛ و
ب. يُعوّض فيه المشغل عن خدماته على مدى فترة ترتيب امتياز تقديم الخدمات.
أصل امتياز تقديم الخدمات هو الأصل المستخدم لتقديم خدمات عامة في ترتيب امتياز تقديم خدمات، والذي:
أ. يوفره المشغل:

¹ يشار إلى الجهة لأغراض هذا المعيار بالمانح.

(1) من خلال قيام المُشغل بإنشائه، أو تطويره، أو اقتنائه من طرف ثالث؛ أو

(2) يكون أصلاً موجوداً لدى المُشغل؛ أو

ب. يوفره المانح ويكون:

(1) أصلاً موجوداً لدى المانح؛ أو

(2) تحسباً لأصل موجود لدى المانح.

وفي هذا المعيار، تُستخدم المصطلحات المعروفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرضت هذه المصطلحات في قائمة المصطلحات المعرفة الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.

إثبات وقياس أصل امتياز تقديم الخدمات (أنظر فقرات إرشادات التطبيق 5-35)

9. يجب على المانح أن يُثبت الأصل الذي يوفره المُشغل والتحسين الذي يحصل على أصل موجود

لدى المانح على أنه أصل امتياز تقديم خدمات إذا:

أ. كان المانح يسيطر على أو ينظم ماهية الخدمات التي يجب على المُشغل تقديمها باستخدام الأصل، وإلى من يجب أن يقدمها، وبأي سعر؛ و

ب. كان المانح يسيطر - من خلال الملكية أو حق الانتفاع أو خلافه - على أي حصة متبقية مهمة في الأصل في نهاية أجل الترتيب.

10. ينطبق هذا المعيار على أصل يُستخدم في ترتيب امتياز تقديم خدمات لفترة قوامها مجمل عمره الإنتاجي (أصل "يستخدم طوال عمره") إذا استوفيت الشروط الواردة في الفقرة 9(أ).

11. يجب على المانح أن يقيس أصل امتياز تقديم الخدمات المُثبت وفقاً للفقرة 9 (أو الفقرة 10 بالنسبة لأصل "يستخدم طوال عمره") - أولاً - بقيمته العادلة، باستثناء ما ذكر في الفقرة 12.

12. عندما يستوفي أصل موجود لدى المانح الشروط المحددة في الفقرة 9(أ) و9(ب) (أو الفقرة 10 بالنسبة لأصل "يستخدم طوال عمره")، يجب على المانح أن يُعيد تصنيف ذلك الأصل الموجود على أنه أصل امتياز تقديم خدمات. وتتم المحاسبة عن أصل امتياز تقديم الخدمات المُعاد تصنيفه وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 45، العقارات والآلات والمعدات، أو معيار المحاسبة للقطاع العام 31، الأصول غير الملموسة، أيهما ينطبق.

13. يجب المحاسبة عن أصول امتياز تقديم الخدمات، بعد الإثبات الأولي أو إعادة التصنيف، وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 45، أو معيار المحاسبة للقطاع العام 31، أيهما ينطبق.

إثبات وقياس الالتزامات (أنظر فقرات إرشادات التطبيق 36-50)

14. عندما يثبت المانح أصل امتياز تقديم خدمات وفقاً للفقرة 9 (أو الفقرة 10 بالنسبة لأصل "يستخدم طوال عمره")، فإنه يجب على المانح - أيضاً - أن يُثبت التزاماً. ويجب على المانح أن لا يُثبت التزاماً عندما يُعاد تصنيف أصل موجود لدى المانح على أنه أصل امتياز تقديم خدمات وفقاً للفقرة 12، سوى في الظروف التي يقدم فيها المُشغل عوض إضافي، كما هو مذكور في الفقرة 15.

15. يجب أن يُقاس الالتزام المُثبت وفقاً للفقرة 14 - أولاً - بالمبلغ نفسه الذي يُقاس به أصل امتياز تقديم الخدمات وفقاً للفقرة 11، بعد تعديله بمبلغ أي عوض آخر (مثلاً: نقد) من المانح إلى المُشغل، أو من المُشغل إلى المانح.

16. تستند طبيعة الالتزام المُثبت إلى طبيعة العوض الذي تتم مبادلتة بين المانح والمشغّل. وتُحدد طبيعة العوض المقدم من المانح إلى المشغّل بالرجوع إلى شروط الترتيب الملزم، وإلى نظام العقود عندما يكون ذا صلة.
17. قد يُعوض المانح المشغّل نظير أصل امتياز تقديم الخدمات، بأي مزيج مما يلي:
أ. تقديم دفعاتٍ إلى المشغّل (نموذج "الالتزام المالي")؛
ب. تعويض المشغّل من خلال طرق أخرى (نموذج "منح حق إلى المشغّل") مثل:
(1) إعطاء المشغّل الحق في كسب إيرادات من أطراف ثالثة مستخدمة لأصل امتياز تقديم الخدمات؛ أو
(2) منح المشغّل حق الوصول إلى أصل آخر مُؤدّد للإيرادات لاستخدامه من قبل المشغّل (على سبيل المثال، جناح خاص من مستشفى في حين تستخدم بقية المستشفى من قبل المانح لمعالجة المرضى من العموم، أو مبنى مواقف خاصة للسيارات مجاور لمرفق عام).
- نموذج الالتزام المالي (أنظر فقرات إرشادات التطبيق 37-46)
18. عندما يكون على المانح واجب غير مشروط بدفع نقد أو أصل مالي آخر إلى المشغّل مقابل إنشاء، أو تطوير، أو اقتناء، أو تحسين أصل امتياز تقديم خدمات، فإنه يجب على المانح المحاسبة عن الالتزام المُثبت وفقاً للفقرة 14 على أنه التزام مالي.
19. يكون على المانح واجب غير مشروط بدفع نقد إذا قد ضمن أن يدفع للمشغّل:
أ. مبالغ محددة أو قابلة للتحديد؛ أو
ب. النقص، إن وجد، بين المبالغ التي يستلمها المشغّل من مستخدمي الخدمات العامة وأي مبالغ محددة أو قابلة للتحديد مشار إليها في الفقرة 19(أ)، حتى وإن كان الدفع متوقفاً على أن يكفل المشغّل استيفاء أصل امتياز تقديم الخدمات لمتطلبات جودة أو كفاءة محددة.
20. ينطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 28، *الأدوات المالية: العرض*، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 30، *الأدوات المالية: الإفصاحات*، ومتطلبات إلغاء الإثبات الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 41: *الأدوات المالية* على الالتزام المالي المُثبت بموجب الفقرة 14، باستثناء الحالات التي يوفر لها هذا المعيار متطلبات وإرشادات.
21. يجب على المانح أن يُخصص الدفعات إلى المشغّل ويُحاسب عنها وفقاً لجوهرها على أنها تخفيض في الالتزام المُثبت وفقاً للفقرة 14، وتكلفة تمويل، وأعباء عن الخدمات المقدمة من قبل المشغّل.
22. تكلفة التمويل والأعباء عن الخدمات المقدمة من قبل المشغّل في ترتيب امتياز تقديم الخدمات المحددة وفقاً للفقرة 21، يجب المحاسبة عنها على أنها مصروفات.
23. عندما يكون عنصر الخدمات وعنصر الأصل في ترتيب امتياز تقديم خدمات قابليين للتحديد - بشكل منفصل - فإنه يجب أن تُخصص عناصر الخدمة في الدفعات من المانح إلى المشغّل بالرجوع إلى القيم العادلة النسبية لأصل امتياز تقديم الخدمات والخدمات. عندما يكون عنصر الخدمات وعنصر الأصل غير قابليين للتحديد - بشكل منفصل - فإن عنصر الخدمات في الدفعات من المانح إلى المشغّل يُحدد باستخدام أساليب التقدير.

- نموذج منح حق إلى المُشغَّل (أنظر فقرات إرشادات التطبيق 47-49)
24. عندما لا يكون على المانح واجب غير مشروط بدفع نقد أو أصل مالي آخر إلى المُشغَّل مقابل إنشاء، أو تطوير، أو اقتناء، أو تحسين أصل امتياز تقديم خدمات، ويمنح المُشغَّل الحق في كسب إيرادات من أطراف ثالثة مستخدمة للأصل أو من أصل آخر مولد للإيرادات، فإنه يجب على المانح المحاسبة عن الالتزام المُثبت وفقاً للفقرة 14 على أنه الجزء غير المكتسب من الإيراد الناشئ عن مبادلة الأصول بين المانح والمُشغَّل.
25. يجب على المانح أن يُثبت إيراداً وأن يُخفض الالتزام المُثبت وفقاً للفقرة 14، وفقاً للجوهر الاقتصادي لترتيب امتياز تقديم الخدمات.
26. عندما يُعوض المانح المُشغَّل نظير أصل امتياز تقديم الخدمات وتقديم الخدمات بمنح المُشغَّل الحق في كسب إيرادات من أطراف ثالثة مستخدمة للأصل امتياز تقديم الخدمات أو من أصل آخر مُولّد للإيرادات، تُعد المبادلة معاملة مولدة لإيراد. نظراً لأن الحق الذي يُمنح إلى المُشغَّل يكون سارياً طوال مدة ترتيب امتياز تقديم الخدمات، فإن المانح لا يُثبت إيراداً من المبادلة فوراً. وبدلاً من ذلك، يُثبت التزام مقابل أي جزء من الإيراد لم يكتسب بعد. يُثبت الإيراد وفقاً للجوهر الاقتصادي لترتيب امتياز تقديم الخدمات، ويُخفض الالتزام مع إثبات الإيراد.
- تجزئة الترتيب (أنظر فقرة إرشادات التطبيق 50)
27. إذا كان المانح يدفع نظير إنشاء، أو تطوير، أو اقتناء، أو تحسين أصل امتياز تقديم خدمات - جزئياً - بتكبد التزام مالي، و - جزئياً - بمنح حق إلى المُشغَّل، يكون من الضروري المحاسبة - بشكل منفصل - عن كل جزء من الالتزام الكلي المُثبت وفقاً للفقرة 14. يجب أن يكون المبلغ المثبت - أولاً - للالتزام الكلي هو المبلغ نفسه كذاك المحدد في الفقرة 15.
28. يجب على المانح المحاسبة عن كل جزء من الالتزام المشار إليه في الفقرة 27 وفقاً للقرات 18-26.
- الالتزامات الأخرى، والارتباطات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة (أنظر فقرات إرشادات التطبيق 51-54)
29. يجب على المانح المحاسبة عن الالتزامات الأخرى، والارتباطات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة الأخرى الناشئة عن ترتيب امتياز تقديم خدمات وفقاً لمعيير المحاسبة للقطاع العام 19، *المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة*، ومعيير المحاسبة للقطاع العام 28، ومعيير المحاسبة للقطاع العام 30، ومعيير المحاسبة للقطاع العام 41.
- الإيرادات الأخرى (أنظر فقرات إرشادات التطبيق 55-64)
30. يجب على المانح المحاسبة عن الإيرادات من ترتيب امتياز تقديم خدمات، بخلاف تلك المحددة في الفقرات 24-26، وفقاً لمعيير المحاسبة للقطاع العام 9، *الإيراد من المعاملات التبادلية*.
- العرض والإفصاح (أنظر فقرات إرشادات التطبيق 65-67)
31. يجب على المانح أن يعرض المعلومات وفقاً لمعيير المحاسبة للقطاع العام 1.

32. يجب أن يؤخذ في الحسبان جميع جوانب ترتيب امتياز تقديم الخدمات عند تحديد الإفصاحات المناسبة في الإفصاحات. ويجب على المانح أن يُفصح عن المعلومات التالية فيما يتعلق بترتيبات امتياز تقديم الخدمات في كل فترة قوائم مالية:

- أ. وصف للترتيب؛ و
- ب. الشروط المهمة للترتيب التي يمكن أن تؤثر على مبلغ، وتوقيت، وتأكد التدفقات النقدية المستقبلية (على سبيل المثال، فترة الامتياز، وتواريخ إعادة التسعير، والأساس الذي يستند إليه تحديد إعادة التسعير أو إعادة التفاوض)؛ و
- ج. طبيعة ومدى (مثلاً: الكمية، أو الفترة الزمنية، أو المبلغ، حسبما ينطبق) ما يلي:
 - (1) حقوق استخدام أصول محددة؛ و
 - (2) حقوق توقع أن يقدم المشغل خدمات محددة فيما يتعلق بترتيب امتياز تقديم الخدمات؛ و
 - (3) القيمة الدفترية لأصول امتياز تقديم الخدمات المثبتة في نهاية فترة القوائم المالية، بما في ذلك الأصول الموجودة لدى المانح المعاد تصنيفها على أنها أصول امتياز تقديم الخدمات؛ و
 - (4) حقوق استلام أصول محددة في نهاية ترتيب امتياز تقديم الخدمات؛ و
 - (5) خيارات التجديد والإنهاء؛ و
 - (6) الحقوق والواجبات الأخرى (على سبيل المثال، إجراء عمرة رئيسة لأصول امتياز تقديم الخدمات)؛ و
 - (7) الواجبات بتزويد المشغل بحق الوصول إلى أصول امتياز تقديم خدمات أو أصول مولدة للإيرادات أخرى؛ و
- د. التغييرات التي حدثت في الترتيب خلال فترة القوائم المالية.

33. تُقدم الإفصاحات المطلوبة في الفقرة 32 بشكل فردي لكل ترتيب امتياز تقديم خدمات ذي أهمية نسبية، أو بشكل مجمع لترتيبات امتياز تقديم الخدمات المتماثلة من حيث طبيعتها (على سبيل المثال، تحصيل رسوم المرور من الطرق والجسور، أو الاتصالات، أو خدمات معالجة المياه). وتقدم هذه الإفصاحات بالإضافة إلى الإفصاحات المطلوبة في معيار المحاسبة للقطاع العام 45 و/أو معيار المحاسبة للقطاع العام 31 حسب فئة الأصول. يمكن أن تشكل أصول امتياز تقديم الخدمات ضمن ترتيبات امتياز الخدمات المتماثلة من حيث طبيعتها والتي يتم التقرير عنها - بشكل مُجمع - مجموعة فرعية من فئة من فئات الأصول المُفصح عنها وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 45 و/أو معيار المحاسبة للقطاع العام 31، أو يمكن تضمينها في أكثر من فئة واحدة من فئات الأصول المُفصح عنها وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 45 و/أو معيار المحاسبة للقطاع العام 31. على سبيل المثال، لأغراض معيار المحاسبة للقطاع العام 45، يمكن تضمين جسور خاضع لرسم مرور في الفئة نفسها التي تضم الجسور الأخرى. ولأغراض هذه الفقرة، يمكن تضمين الجسر الخاضع لرسم مرور مع ترتيبات امتياز تقديم خدمات يتم التقرير عنها - بشكل مُجمع - على أنها طرق خاضعة لرسم مرور.

أحكام انتقالية

34. يجب على المانح الذي سبق أن أثبت أصول امتياز تقديم الخدمات والالتزامات والإيرادات والمصروفات ذات العلاقة، أن يُطبق هذا المعيار بأثر رجعي وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 3، السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء.

35. [حذفت].

35أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 32].

35ب. إذا أعيد تصنيف أصول امتياز تقديم خدمات وفقا للفقرة 35أ، فيجب على الجهة أن تحاسب عن أصول امتياز تقديم الخدمات حسبما يأتي:

أ. إذا كانت أصول امتياز تقديم الخدمات قد قيست فيما سبق باستخدام نموذج التكلفة، وتُقاس فئة الأصول التي قد أعيد تصنيف أصول امتياز تقديم الخدمات تلك إليها باستخدام نموذج التكلفة، فيجب على الجهة الاستمرار في تطبيق نموذج التكلفة. ويجب على الجهة أن ترحل تكلفة أصول امتياز تقديم الخدمات، مع أي استهلاك متراكم أو استنفاد متراكم وأي خسائر متراكمة للهبوط في القيمة.

ب. إذا كانت أصول امتياز تقديم الخدمات قد قيست فيما سبق باستخدام نموذج التكلفة، وتُقاس فئة الأصول التي قد أعيد تصنيف أصول امتياز تقديم الخدمات تلك إليها باستخدام نموذج إعادة التقييم، فيجب على الجهة إما:

(1) أن تعيد تقييم أصول امتياز تقديم الخدمات؛ أو

(2) مع مراعاة المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 3 التي تتناول التغييرات في السياسات المحاسبية، أن تطبق نموذج التكلفة بأثر رجعي على الأصول المتبقية في فئة الأصول التي قد أعيد تصنيف أصول امتياز تقديم الخدمات تلك إليها. وإذا لم تتوفر معلومات حول تكلفة الأصول، يجوز للجهة أن تستخدم القيمة الدفترية للأصول على أنها التكلفة المفترضة.

ج. إذا كانت أصول امتياز تقديم الخدمات قد قيست فيما سبق باستخدام نموذج إعادة التقييم، وتُقاس فئة الأصول التي قد أعيد تصنيف أصول امتياز تقديم الخدمات تلك إليها باستخدام نموذج التكلفة، فيجب على الجهة إما:

(1) أن تطبق نموذج التكلفة بأثر رجعي على أصول امتياز تقديم الخدمات. وإذا لم تتوفر معلومات حول تكلفة الأصول، يجوز للجهة أن تستخدم القيمة الدفترية لأصول امتياز تقديم الخدمات على أنها التكلفة المفترضة؛ أو

(2) مع مراعاة المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 3 التي تتناول التغييرات في السياسات المحاسبية، أن تعيد تقييم الأصول المتبقية في فئة الأصول التي قد أعيد تصنيف أصول امتياز تقديم الخدمات تلك إليها.

د. إذا كانت أصول امتياز تقديم الخدمات قد قيست فيما سبق باستخدام نموذج إعادة التقييم، وتُقاس فئة الأصول التي قد أعيد تصنيف أصول امتياز تقديم الخدمات تلك إليها باستخدام نموذج إعادة التقييم، فيجب على الجهة أن تُعدل فائض إعادة التقييم فيما يخص كل فئة أصول. وإذا كانت قد أثبتت تخفيضات إعادة تقييم سابقة فيما يخص إما أصل امتياز تقديم خدمات أو واحد أو أكثر من الأصول في الفئة التي حوّل أصل امتياز تقديم الخدمات إليها، فيجب على الجهة أن تنظر فيما إذا كان يُتطلب إجراء تحويلات بين فائض إعادة التقييم والفائض أو العجز المتراكم.

تاريخ سريان

36. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 5، *تكاليف الاقتراض*، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 13، *عقود الإيجار*، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 17، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 29، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 31، في الوقت نفسه.
- 36أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 32].
- 36ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 32].
- 36ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 32].
- 36د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 32].
- 36هـ. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 43، *عقود الإيجار* الصادر في 2023 فقرتي إرشادات التطبيق 13 و17. يجب على الجهة أن تطبق هذين التعديلين على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة التعديلين على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 43 في الوقت نفسه.
- 36و. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 45 الصادر في 2024 الفقرات 12 و13 و33 وفقرات إرشادات التطبيق 11 و16 و17 و20 و23 و24 و25 و30 و33 و35 و48. يجب على الجهة أن تطبق هذا التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذه التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 45 في الوقت نفسه.
37. عندما تُطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، حسبما هي مُعرّفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، *تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة*، لأغراض التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق على القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ.

الدراسة المرفقة

معايير المحاسبة للقطاع العام 32 "ترتيبات امتياز تقديم الخدمات: المانح"

الموضوع
1. تقديم
2. تحليل نتائج الاستبيان والزيارات الميدانية فيما يتعلق بموضوع المعيار وأهم الجهات المتأثرة
3. أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة للقطاع العام 32 "ترتيبات امتياز تقديم الخدمات: المانح" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له
4. مقارنة بين معيار المحاسبة للقطاع العام 32 "ترتيبات امتياز تقديم الخدمات: المانح" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له
5. إرشادات التطبيق
6. إرشادات التنفيذ
7. أمثلة توضيحية

1. تقديم

تضمن نطاق عمل المرططين الأولى والثانية من مشروع تحول الجهات الحكومية إلى أساس الاستحقاق المحاسبي أن يُعَدَّ بيان بالموضوعات المحاسبية المقترح تغطيتها ومقارنتها بالموضوعات التي يغطيها دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة الحكومية، وتحديد أي موضوعات تتطلب إصدار معايير خاصة بها لم ترد في دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة الحكومية، وأن يُعَدَّ دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام المعدل بحيث يشمل معايير محاسبية محدثة وفقاً لمبدأ الاستحقاق، ومنبثقة من معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ودليل إحصاءات مالية الحكومة، وآخذة بعين الاعتبار الموضوعات المحاسبية المذكورة وخصائص المملكة، وشاملة لجميع أنشطة الجهات الحكومية في المملكة. وقد أُعِدَّ البيان المذكور وعُرِضَ على اللجنة الفنية للمشروع وقررت الموافقة عليه، ومن ضمن الموضوعات التي شملها البيان معيار ترتيبات امتياز تقديم الخدمات: المانح.

وبهدف اقتراح معيار "ترتيبات امتياز تقديم الخدمات: المانح" الملائم؛ أُجريت دراسةً لمعيار "ترتيبات امتياز تقديم الخدمات: المانح" الوارد في معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (طبعة 2022)، وقد روعي عند إعداد معيار ترتيبات امتياز تقديم الخدمات: المانح أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 32 (طبعة 2022) والتعديلات التي أُدخِلت على معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 32 بموجب معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 45، *العقارات والآلات والمعدات* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023، مع الإبقاء على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وكذلك إيضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في القسمين (3) و(4) من هذه الدراسة.

3. أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة للقطاع العام 32 "ترتيبات امتياز تقديم الخدمات: المانح" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له

تضمن القسم (4) من هذه الدراسة مقارنة بين المعيار ومعيار المحاسبة الدولية للقطاع العام 32 "ترتيبات امتياز تقديم الخدمات: المانح"، وقد روعي أن يكون معيار المحاسبة للقطاع العام متوافقاً مع نظيره الدولي، واستبدلت مسميات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بمسميات معايير المحاسبة للقطاع العام المقابلة لها، وهناك تعديلات أخرى شملت ما يلي:

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
35A. Paragraphs 13, 32, 33 and AG35 were amended by <i>Improvements to IPSASs 2015</i> issued in April 2016. An entity that has previously applied IPSAS 32 shall reassess the classification of service concession assets in accordance with paragraph 13. The entity shall present service concession assets in the revised classification retrospectively in accordance with IPSAS 3.	35. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 32].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
36. An entity shall apply this Standard for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2014. Earlier application is encouraged. If an entity applies this Standard for a period beginning before January 1, 2014, it shall disclose that fact and apply IPSAS 5, <i>Borrowing Costs</i> , IPSAS 13, <i>Leases</i> , IPSAS 17, IPSAS 29, and IPSAS 31 at the same time.	36. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن توضح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 5، <i>تكاليف الاقتراض</i> ، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 13، <i>عقود الإيجار</i> ، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 17، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 29، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 31، في الوقت نفسه.	عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.
36A. Paragraphs 35 and 37 were amended by IPSAS 33, First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs) issued in January 2015. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is permitted. If an entity applies IPSAS 33 for a period beginning before January 1, 2017, the amendments shall also be applied for that earlier period.	36. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 32].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
36B. Paragraphs 13, 32, 33 and AG35 were amended and paragraphs 35A and 35B added by Improvements to IPSASs 2015 issued in April 2016. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2017 it shall disclose that fact.	36ب [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 32].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
36C.Paragraphs 3 and 4 were deleted by The Applicability of IPSASs, issued in April 2016. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2018, it shall disclose that fact.	36ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 32].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
36D. Paragraphs 20, 29, AG37, AG45, AG52 and AG53 were amended by IPSAS 41, issued in August 2018. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2023. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2023 it shall disclose that fact and apply IPSAS 41 at the same time.	36د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 32].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
36E. Paragraphs AG13 and AG17 were amended by IPSAS 43, Leases issued in January 2022. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is permitted. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1,	36هـ. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 43، عقود الإيجار الصادر في 2023 فقرتي إرشادات التطبيق 13 و17. يجب على الجهة أن تطبق هذين التعديلين على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ، ويُسمح بالتطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة التعديلين على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024،	عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 43 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 43 at the same time.	يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 43 في الوقت نفسه.	
36F. Paragraphs 12, 13, 33, AG11, AG16, AG17, AG20, AG23, AG24, AG25, AG30, AG33, AG35, and AG48 were amended by IPSAS 45 issued in May 2023. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies these amendments for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 45 at the same time.	36و. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 45 الصادر في 2024 الفقرات 12 و13 و33 وفقرات إرشادات التطبيق 11 و16 و17 و20 و23 و24 و25 و30 و33 و35 و48. يجب على الجهة أن تطبق هذا التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذه التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 45 في الوقت نفسه.	عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 45 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.

4. مقارنة بين معيار المحاسبة للقطاع العام 32 "ترتيبات امتياز تقديم الخدمات: المانح" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
Objective	الهدف		
1. The objective of this Standard is to prescribe the accounting for service concession arrangements by the grantor, a public sector entity.	1. هدف هذا المعيار هو تحديد المحاسبة عن ترتيبات امتياز تقديم الخدمات من قبل المانح، والذي يكون عبارة عن جهة قطاع عام.	لا	
Scope (see paragraphs AG1–AG2)	النطاق (أنظر فقرات إرشادات التطبيق 1–2)		
2. An entity that prepares and presents financial statements under the accrual basis of accounting shall apply this Standard in accounting for service concession arrangements.	2. يجب على الجهة ¹ التي تعدّ وتعرض القوائم المالية بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي أن تطبق هذا المعيار في المحاسبة عن ترتيبات امتياز تقديم الخدمات. ¹ يشار إلى الجهة لتعريض هذا المعيار بالمانح.	لا	
3. [Deleted].	3. [حذفت].	لا	
4. [Deleted].	4. [حذفت].	لا	
5. Arrangements within the scope of this Standard involve the operator providing public services related to the service concession asset on behalf of the grantor.	5. تنطوي الترتيبات الواقعة ضمن نطاق هذا المعيار على قيام المشغل بتقديم خدمات عامة متعلقة بأصل امتياز تقديم الخدمات بالنيابة عن المانح.	لا	
6. Arrangements outside the scope of this Standard are those that do not involve the delivery of public services and arrangements that involve service and management components where the asset is not controlled by the grantor (e.g., outsourcing, service contracts, or privatization).	6. الترتيبات الواقعة خارج نطاق هذا المعيار هي تلك الترتيبات التي لا تنطوي على تقديم خدمات عامة، والترتيبات التي تنطوي على عنصر خدمات وعنصر إدارة حينما يكون الأصل غير مسيطر عليه من قبل المانح (على سبيل المثال، الإسناد الخارجي، أو عقود الخدمات، أو الخصخصة).	لا	
7. This Standard does not specify the accounting by operators (guidance on accounting for service concession arrangements by the operator can be found in the relevant international or national	7. لا يحدد هذا المعيار المحاسبة من قبل المشغلين (توجد إرشادات المحاسبة عن ترتيبات امتياز تقديم الخدمات من قبل المشغل في معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول ترتيبات امتياز تقديم الخدمات).	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
accounting standard dealing with service concession arrangements).			
Definitions (see paragraphs AG3–AG4)	تعريفات (أنظر فقرات إرشادات التطبيق 3–4)		
<p>8. The following terms are used in this Standard with the meanings specified:</p> <p>A <u>binding arrangement</u>, for the purposes of this Standard, describes contracts and other arrangements that confer similar rights and obligations on the parties to it as if they were in the form of a contract.</p> <p>A <u>grantor</u>, for the purposes of this Standard, is the entity that grants the right to use the service concession asset to the operator.</p> <p>An <u>operator</u>, for the purposes of this Standard, is the entity that uses the service concession asset to provide public services subject to the grantor's control of the asset.</p> <p>A <u>service concession arrangement</u> is a binding arrangement between a grantor and an operator in which:</p> <p>a. The operator uses the service concession asset to provide a public service on behalf of the grantor for a specified period of time; and</p> <p>b. The operator is compensated for its services over the period of the service concession arrangement.</p>	<p>8. تُستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعنى المحدد قرين كل منها:</p> <p><u>الترتيب الملزم</u>، لأغراض هذا المعيار، يشير إلى العقود أو الترتيبات الأخرى التي تُوجد حقوقاً للأطراف وواجبات عليهم مثلما لو كانت في شكل عقد.</p> <p><u>المانح</u>، لأغراض هذا المعيار، هو الجهة التي تمنح المشغل حق استخدام أصل امتياز تقديم الخدمات.</p> <p><u>المشغل</u>، لأغراض هذا المعيار، هو الجهة التي تستخدم أصل امتياز تقديم خدمات لتقديم خدمات عامة مع خضوع الأصل لسيطرة المانح.</p> <p><u>ترتيب امتياز تقديم الخدمات</u> هو ترتيب ملزم بين المانح والمشغل:</p> <p>أ. يستخدم فيه المشغل أصل امتياز تقديم الخدمات لتقديم خدمات عامة بالنيابة عن المانح لفترة زمنية محددة؛ و</p> <p>ب. يُعوّض فيه المشغل عن خدماته على مدى فترة ترتيب امتياز تقديم الخدمات.</p> <p><u>أصل امتياز تقديم الخدمات</u> هو الأصل المستخدم لتقديم خدمات عامة في ترتيب امتياز تقديم خدمات، والذي:</p> <p>أ. يوفره المشغل:</p> <p>(1) من خلال قيام المشغل بإنشائه، أو تطويره، أو اقتنائه من طرف ثالث؛ أو</p> <p>(2) يكون أصلاً موجوداً لدى المشغل؛ أو</p> <p>ب. يوفره المانح ويكون:</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>A <u>service concession asset</u> is an asset used to provide public services in a service concession arrangement that:</p> <p>a. Is provided by the operator which:</p> <p>i. The operator constructs, develops, or acquires from a third party; or</p> <p>ii. Is an existing asset of the operator; or</p> <p>b. Is provided by the grantor which:</p> <p>i. Is an existing asset of the grantor; or</p> <p>ii. Is an upgrade to an existing asset of the grantor.</p> <p>Terms defined in other IPSASs are used in this Standard with the same meaning as in those Standards, and are reproduced in the <i>Glossary of Defined Terms</i> published separately.</p>	<p>(1) أصلاً موجوداً لدى المانح؛ أو (2) تحسيناً لأصل موجود لدى المانح. وفي هذا المعيار، تُستخدم المصطلحات المعرّفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرضت هذه المصطلحات في قائمة المصطلحات المعرفة الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.</p>		
<p>Recognition and Measurement of a Service Concession Asset (see paragraphs AG5-AG35)</p>	<p>إثبات وقياس أصل امتياز تقديم الخدمات (أنظر فقرات إرشادات التطبيق 5-35)</p>		
<p>9. The grantor shall recognize an asset provided by the operator and an upgrade to an existing asset of the grantor as a service concession asset if:</p> <p>a. The grantor controls or regulates what services the operator must provide with the asset, to whom it must provide them, and at what price; and</p> <p>b. The grantor controls—through ownership, beneficial entitlement or otherwise—any significant residual interest in the asset at the end of the term of the arrangement.</p>	<p>9. يجب على المانح أن يُثبت الأصل الذي يوفره المُشغّل والتحسين الذي يحصل على أصل موجود لدى المانح على أنه أصل امتياز تقديم خدمات إذا:</p> <p>أ. كان المانح يسيطر على أو ينظّم ماهية الخدمات التي يجب على المُشغّل تقديمها باستخدام الأصل، وإلى من يجب أن يقدمها، وبأي سعر؛ و</p> <p>ب. كان المانح يسيطر - من خلال الملكية أو حق الانتفاع أو خلافه - على أي حصة متبقية مهمة في الأصل في نهاية أجل الترتيب.</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
10. This Standard applies to an asset used in a service concession arrangement for its entire useful life (a "whole-of-life" asset) if the conditions in paragraph 9(a) are met.	10. ينطبق هذا المعيار على أصل يُستخدم في ترتيب امتياز تقديم خدمات لفترة قوامها مجمل عمره الإنتاجي (أصل "يستخدم طوال عمره") إذا أُستوفيت الشروط الواردة في الفقرة 9(أ).	لا	
11. The grantor shall initially measure the service concession asset recognized in accordance with paragraph 9 (or paragraph 10 for a whole-of-life asset) at its fair value, except as noted in paragraph 12.	11. يجب على المانح أن يقيس أصل امتياز تقديم الخدمات المُثبت وفقاً للفقرة 9 (أو الفقرة 10 بالنسبة لأصل "يستخدم طوال عمره") - أولاً - بقيمته العادلة، باستثناء ما ذُكر في الفقرة 12.	لا	
12. Where an existing asset of the grantor meets the conditions specified in paragraph 9(a) and 9(b) (or paragraph 10 for a whole-of-life asset), the grantor shall reclassify the existing asset as a service concession asset. The reclassified service concession asset shall be accounted for in accordance with IPSAS 45, <i>Property, Plant, and Equipment</i> or IPSAS 31, <i>Intangible Assets</i> , as appropriate.	12. عندما يستوفي أصل موجود لدى المانح الشروط المحددة في الفقرة 9(أ) و9(ب) (أو الفقرة 10 بالنسبة لأصل "يستخدم طوال عمره")، يجب على المانح أن يُعيد تصنيف ذلك الأصل الموجود على أنه أصل امتياز تقديم خدمات. وتتم المحاسبة عن أصل امتياز تقديم الخدمات المُعاد تصنيفه وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 45، <i>العقارات والآلات والمعدات</i> ، أو معيار المحاسبة للقطاع العام 31، <i>الأصول غير الملموسة</i> ، أيهما ينطبق.	لا	
13. After initial recognition or reclassification, service concession assets shall be accounted for in accordance with IPSAS 45 or IPSAS 31, as appropriate.	13. يجب المحاسبة عن أصول امتياز تقديم الخدمات، بعد الإثبات الأولي أو إعادة التصنيف، وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 45، أو معيار المحاسبة للقطاع العام 31، أيهما ينطبق.	لا	
Recognition and Measurement of Liabilities (see paragraphs AG36–AG50)	إثبات وقياس اللاتزامات (أنظر فقرات إرشادات التطبيق 36-50)		
14. Where the grantor recognizes a service concession asset in accordance with paragraph 9 (or paragraph 10 for a whole-of-life asset), the grantor shall also recognize a liability. The grantor	14. عندما يثبت المانح أصل امتياز تقديم خدمات وفقاً للفقرة 9 (أو الفقرة 10 بالنسبة لأصل "يستخدم طوال عمره")، فإنه يجب على المانح - أيضاً - أن يُثبت التزاماً. ويجب على المانح أن لا يُثبت التزاماً عندما يُعاد تصنيف	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
shall not recognize a liability when an existing asset of the grantor is reclassified as a service concession asset in accordance with paragraph 12, except in circumstances where additional consideration is provided by the operator, as noted in paragraph 15.	أصل موجود لدى المانح على أنه أصل امتياز تقديم خدمات وفقاً للفقرة 12، سوى في الظروف التي يقدم فيها المشغلّ عوض إضافي، كما هو مذكور في الفقرة 15.		
15. The liability recognized in accordance with paragraph 14 shall be initially measured at the same amount as the service concession asset measured in accordance with paragraph 11, adjusted by the amount of any other consideration (e.g., cash) from the grantor to the operator, or from the operator to the grantor.	15. يجب أن يُقاس الالتزام المُثبت وفقاً للفقرة 14 – أولياً – بالمبلغ نفسه الذي يُقاس به أصل امتياز تقديم الخدمات وفقاً للفقرة 11، بعد تعديله بمبلغ أي عوض آخر (مثلاً: نقد) من المانح إلى المشغلّ، أو من المشغلّ إلى المانح.	لا	
16. The nature of the liability recognized is based on the nature of the consideration exchanged between the grantor and the operator. The nature of the consideration given by the grantor to the operator is determined by reference to the terms of the binding arrangement and, when relevant, contract law.	16. تستند طبيعة الالتزام المُثبت إلى طبيعة العوض الذي تتم مبادلتته بين المانح والمشغلّ. وتُحدد طبيعة العوض المقدم من المانح إلى المشغلّ بالرجوع إلى شروط الترتيب الملزم، وإلى نظام العقود عندما يكون ذا صلة.	لا	
17. In exchange for the service concession asset, the grantor may compensate the operator for the service concession asset by any combination of: a. Making payments to the operator (the "financial liability" model); b. Compensating the operator by other means (the "grant of a right to the operator" model) such as:	17. قد يُعوض المانح المُشغلّ نظير أصل امتياز تقديم الخدمات، بأي مزيج مما يلي: أ. تقديم دفعات إلى المشغلّ (نموذج "الالتزام المالي"); ب. تعويض المُشغلّ من خلال طرق أخرى (نموذج "منح حق إلى المشغلّ") مثل:	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>i. Granting the operator the right to earn revenue from third-party users of the service concession asset; or</p> <p>ii. Granting the operator access to another revenue-generating asset for the operator's use (e.g., a private wing of a hospital where the remainder of the hospital is used by the grantor to treat public patients or a private parking facility adjacent to a public facility).</p>	<p>(1) إعطاء المشغل الحق في كسب إيرادات من أطراف ثالثة مستخدمة لأصل امتياز تقديم الخدمات؛ أو</p> <p>(2) منح المشغل حق الوصول إلى أصل آخر مُؤَدَّ للإيرادات لاستخدامه من قبل المشغل (على سبيل المثال، جناح خاص من مستشفى في حين تُستخدم بقية المستشفى من قبل المانح لمعالجة المرضى من العموم، أو مبنى مواقف خاصة للسيارات مجاور لمرفق عام).</p>		
Financial Liability Model (see paragraphs AG37–AG46)	نموذج الالتزام المالي (أنظر فقرات إرشادات التطبيق 37–46)		
18. Where the grantor has an unconditional obligation to pay cash or another financial asset to the operator for the construction, development, acquisition, or upgrade of a service concession asset, the grantor shall account for the liability recognized in accordance with paragraph 14 as a financial liability.	18. عندما يكون على المانح واجب غير مشروط بدفع نقد أو أصل مالي آخر إلى المشغل مقابل إنشاء، أو تطوير، أو اقتناء، أو تحسين أصل امتياز تقديم خدمات، فإنه يجب على المانح المحاسبة عن الالتزام المُثبت وفقاً للفقرة 14 على أنه التزام مالي.	لا	
19. The grantor has an unconditional obligation to pay cash if it has guaranteed to pay the operator:	19. يكون على المانح واجب غير مشروط بدفع نقد إذا قد ضمن أن يدفع للمشغل:	لا	
<p>a. Specified or determinable amounts; or</p> <p>b. The shortfall, if any, between amounts received by the operator from users of the public service and any specified or determinable amounts referred to in paragraph 19(a), even if the payment is contingent on the operator</p>	<p>أ. مبالغ محددة أو قابلة للتحديد؛ أو</p> <p>ب. النقص، إن وجد، بين المبالغ التي يستلمها المشغل من مستخدمي الخدمات العامة وأي مبالغ محددة أو قابلة للتحديد مشار إليها في الفقرة 19(أ)، حتى وإن كان الدفع متوقفاً على أن يكفل المشغل</p>		

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
ensuring that the service concession asset meets specified quality or efficiency requirements.	استيفاء أصل امتياز تقديم الخدمات لمتطلبات جودة أو كفاءة محددة.		
20. IPSAS 28, <i>Financial Instruments: Presentation</i> , IPSAS 30, <i>Financial Instruments: Disclosures</i> and the derecognition requirements in IPSAS 41, <i>Financial Instruments</i> apply to the financial liability recognized under paragraph 14, except where this Standard provides requirements and guidance.	20. ينطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 28، <i>الأدوات المالية: العرض</i> ، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 30، <i>الأدوات المالية: الإفصاحات</i> ، ومتطلبات إلغاء الإثبات الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 41، <i>الأدوات المالية</i> على الالتزام المالي المُثبت بموجب الفقرة 14، باستثناء الحالات التي يوفر لها هذا المعيار متطلبات وإرشادات.	لا	
21. The grantor shall allocate the payments to the operator and account for them according to their substance as a reduction in the liability recognized in accordance with paragraph 14, a finance charge, and charges for services provided by the operator.	21. يجب على المانح أن يُخصص الدفعات إلى المُشغّل ويُحاسب عنها وفقاً لجوهرها على أنها تخفيض في الالتزام المُثبت وفقاً للفقرة 14، وتكلفة تمويل، وأعباء عن الخدمات المقدمة من قبل المُشغّل.	لا	
22. The finance charge and charges for services provided by the operator in a service concession arrangement determined in accordance with paragraph 21 shall be accounted for as expenses.	22. تكلفة التمويل والأعباء عن الخدمات المقدمة من قبل المُشغّل في ترتيب امتياز تقديم الخدمات المحددة وفقاً للفقرة 21، يجب المحاسبة عنها على أنها مصروفات.	لا	
23. Where the asset and service components of a service concession arrangement are separately identifiable, the service components of payments from the grantor to the operator shall be allocated by reference to the relative fair values of the service concession asset and the services. Where the asset and service components are not separately identifiable, the service component of	23. عندما يكون عنصر الخدمات وعنصر الأصل في ترتيب امتياز تقديم خدمات قابلين للتحديد - بشكل منفصل - فإنه يجب أن تُخصص عناصر الخدمة في الدفعات من المانح إلى المُشغّل بالرجوع إلى القيم العادلة النسبية لأصل امتياز تقديم الخدمات والخدمات. عندما يكون عنصر الخدمات وعنصر الأصل غير قابلين للتحديد - بشكل منفصل - فإن عنصر الخدمات في الدفعات من المانح إلى المُشغّل يُحدد باستخدام أساليب التقدير.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
payments from the grantor to the operator is determined using estimation techniques.			
Grant of a Right to the Operator Model (see paragraphs AG47-AG49)	نموذج منح حق إلى المُشغّل (أنظر فقرات إرشادات التطبيق (49-47)		
24. Where the grantor does not have an unconditional obligation to pay cash or another financial asset to the operator for the construction, development, acquisition, or upgrade of a service concession asset, and grants the operator the right to earn revenue from third-party users or another revenue-generating asset, the grantor shall account for the liability recognized in accordance with paragraph 14 as the unearned portion of the revenue arising from the exchange of assets between the grantor and the operator.	24. عندما لا يكون على المانح واجب غير مشروط بدفع نقد أو أصل مالي آخر إلى المُشغّل مقابل إنشاء، أو تطوير، أو اقتناء، أو تحسين أصل امتياز تقديم خدمات، ويمنح المُشغّل الحق في كسب إيرادات من أطراف ثالثة مستخدمة للأصل أو من أصل آخر مولد للإيرادات، فإنه يجب على المانح المحاسبة عن الالتزام المُثبت وفقاً للفقرة 14 على أنه الجزء غير المكتسب من الإيراد الناشئ عن مبادلة الأصول بين المانح والمُشغّل.	لا	
25. The grantor shall recognize revenue and reduce the liability recognized in accordance with paragraph 24 according to the economic substance of the service concession arrangement.	25. يجب على المانح أن يُثبت إيرادات وأن يُخفف الالتزام المُثبت وفقاً للفقرة 14، وفقاً للجوهر الاقتصادي لترتيب امتياز تقديم الخدمات.	لا	
26. Where the grantor compensates the operator for the service concession asset and the provision of services by granting the operator the right to earn revenue from third-party users of the service concession asset or another revenue-generating asset, the exchange is regarded as a transaction that generates revenue. As the right granted to the operator is effective for the period of the service concession arrangement, the grantor does not	26. عندما يُعوض المانح المُشغّل نظير أصل امتياز تقديم الخدمات وتقديم الخدمات بمنح المُشغّل الحق في كسب إيرادات من أطراف ثالثة مستخدمة لأصل امتياز تقديم الخدمات أو من أصل آخر مُؤدّد للإيرادات، تُعدّ المبادلة معاملة مولدة لإيراد. نظراً لأن الحق الذي يُمنح إلى المُشغّل يكون سارياً طوال مدة ترتيب امتياز تقديم الخدمات، فإن المانح لا يُثبت إيرادات من المبادلة فوراً. وبدلاً من ذلك، يُثبت التزام مقابل أي جزء من الإيراد لم يكتسب بعد. يُثبت الإيراد وفقاً للجوهر الاقتصادي	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
recognize revenue from the exchange immediately. Instead, a liability is recognized for any portion of the revenue that is not yet earned. The revenue is recognized according to the economic substance of the service concession arrangement, and the liability is reduced as revenue is recognized.	لترتيب امتياز تقديم الخدمات، ويُخفف الالتزام مع إثبات الإيراد.		
Dividing the Arrangement (see paragraph AG50)	تجزئة الترتيب (أنظر فقرة إرشادات التطبيق 50)		
27. If the grantor pays for the construction, development, acquisition, or upgrade of a service concession asset partly by incurring a financial liability and partly by the grant of a right to the operator, it is necessary to account separately for each part of the total liability recognized in accordance with paragraph 14. The amount initially recognized for the total liability shall be the same amount as that specified in paragraph 15.	27. إذا كان المانح يدفع نظير إنشاء، أو تطوير، أو اقتناء، أو تحسين أصل امتياز تقديم خدمات - جزئياً - بتكبد التزام مالي، و - جزئياً - بمنح حق إلى المُشغّل، يكون من الضروري المحاسبة - بشكل منفصل - عن كل جزء من الالتزام الكلي المُثبت وفقاً للفقرة 14. يجب أن يكون المبلغ المُثبت - أولياً - للالتزام الكلي هو المبلغ نفسه كذاك المحدد في الفقرة 15.	لا	
28. The grantor shall account for each part of the liability referred to in paragraph 27 in accordance with paragraphs 18-26.	28. يجب على المانح المحاسبة عن كل جزء من الالتزام المشار إليه في الفقرة 27 وفقاً لل فقرات 18-26.	لا	
Other Liabilities, Commitments, Contingent Liabilities and Contingent Assets (see paragraphs AG51-AG54)	الالتزامات الأخرى، والارتباطات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة (أنظر فقرات إرشادات التطبيق 51-54)		
29. The grantor shall account for other liabilities, commitments, contingent liabilities, and contingent assets arising from a service concession arrangement in accordance with IPSAS 19, Provisions, Contingent Liabilities and	29. يجب على المانح المحاسبة عن الالتزامات الأخرى، والارتباطات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة الأخرى الناشئة عن ترتيب امتياز تقديم خدمات وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 19، المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 28، ومعيار المحاسبة للقطاع	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<i>Contingent Assets</i> , IPSAS 28, IPSAS 30, and IPSAS 41.	العام 30، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 41.		
Other Revenues (see paragraphs AG55–AG64)	الإيرادات الأخرى (أنظر فقرات إرشادات التطبيق 55-64)		
30. The grantor shall account for revenues from a service concession arrangement, other than those specified in paragraphs 24–26, in accordance with IPSAS 9, <i>Revenue from Exchange Transactions</i> .	30. يجب على المانح المحاسبة عن الإيرادات من ترتيبات امتياز تقديم خدمات، بخلاف تلك المحددة في الفقرات 24-26، وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 9، <i>الإيرادات من المعاملات التبادلية</i> .	لا	
Presentation and Disclosure (see paragraphs AG65–AG67)	العرض والإفصاح (أنظر فقرات إرشادات التطبيق 65-67)		
31. The grantor shall present information in accordance with IPSAS 1.	31. يجب على المانح أن يعرض المعلومات وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 1.	لا	
32. All aspects of a service concession arrangement shall be considered in determining the appropriate disclosures in the notes. A grantor shall disclose the following information in respect of service concession arrangements in each reporting period: a. A description of the arrangement; b. Significant terms of the arrangement that may affect the amount, timing, and certainty of future cash flows (e.g., the period of the concession, re-pricing dates, and the basis upon which re-pricing or re-negotiation is determined); c. The nature and extent (e.g., quantity, time period, or amount, as appropriate) of: i. Rights to use specified assets;	32. يجب أن يؤخذ في الحسبان جميع جوانب ترتيب امتياز تقديم الخدمات عند تحديد الإفصاحات المناسبة في الإيضاحات. ويجب على المانح أن يُفصح عن المعلومات التالية فيما يتعلق بترتيبات امتياز تقديم الخدمات في كل فترة قوائم مالية: أ. وصف للترتيب؛ و ب. الشروط المهمة للترتيب التي يمكن أن تؤثر على مبلغ، وتوقيت، وتأكيد التدفقات النقدية المستقبلية (على سبيل المثال، فترة الامتياز، وتواريخ إعادة التسعير، والأساس الذي يستند إليه تحديد إعادة التسعير أو إعادة التفاوض)؛ و ج. طبيعة ومدى (مثلاً: الكمية، أو الفترة الزمنية، أو المبلغ، حسبما ينطبق) ما يلي: (1) حقوق استخدام أصول محددة؛ و (2) حقوق توقع أن يقدم المُشغّل خدمات محددة فيما يتعلق بترتيب امتياز تقديم الخدمات؛ و	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>ii. Rights to expect the operator to provide specified services in relation to the service concession arrangement;</p> <p>iii. The carrying amount of service concession assets recognized at the end of the reporting period, including existing assets of the grantor reclassified as service concession assets;</p> <p>iv. Rights to receive specified assets at the end of the service concession arrangement;</p> <p>v. Renewal and termination options;</p> <p>vi. Other rights and obligations (e.g., major overhaul of service concession assets); and</p> <p>vii. Obligations to provide the operator with access to service concession assets or other revenue-generating assets; and</p> <p>d. Changes in the arrangement occurring during the reporting period.</p>	<p>(3) القيمة الدفترية لأصول امتياز تقديم الخدمات المثبتة في نهاية فترة القوائم المالية، بما في ذلك الأصول الموجودة لدى المانح المعاد تصنيفها على أنها أصول امتياز تقديم الخدمات؛ و</p> <p>(4) حقوق استلام أصول محددة في نهاية ترتيب امتياز تقديم الخدمات؛ و</p> <p>(5) خيارات التجديد والإنهاء؛ و</p> <p>(6) الحقوق والواجبات الأخرى (على سبيل المثال، إجراء عمرة رئيسة لأصول امتياز تقديم الخدمات)؛ و</p> <p>(7) الواجبات بتزويد المُشغِّل بحق الوصول إلى أصول امتياز تقديم خدمات أو أصول مُولَّدة للإيرادات أخرى؛ و</p> <p>د. التغييرات التي حدثت في الترتيب خلال فترة القوائم المالية.</p>		
<p>33. The disclosures required in accordance with paragraph 32 are provided individually for each material service concession arrangement or in aggregate for service concession arrangements involving services of a similar nature (e.g., toll collections, telecommunications or water treatment services). This disclosure is in addition to the disclosures required in IPSAS 45 and/or</p>	<p>33. تُقدم الإفصاحات المطلوبة في الفقرة 32 بشكل فردي لكل ترتيب امتياز تقديم خدمات ذي أهمية نسبية، أو بشكل مجمع لترتيبات امتياز تقديم الخدمات المتمثلة من حيث طبيعتها (على سبيل المثال، تحصيل رسوم المرور من الطرق والجسور، أو الاتصالات، أو خدمات معالجة المياه). وتقدم هذه الإفصاحات بالإضافة إلى الإفصاحات المطلوبة في معيار المحاسبة للقطاع العام 45 و/أو معيار المحاسبة للقطاع العام</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>IPSAS 31 by class of assets. Service concession assets within service concession arrangements of a similar nature that are reported in aggregate may form a subset of a class of assets disclosed in accordance with IPSAS 45 and/or IPSAS 31 or may be included in more than one class of assets disclosed in accordance with IPSAS 45 and/or IPSAS 31. For example, for the purposes of IPSAS 45 a toll bridge may be included in the same class as other bridges. For the purposes of this paragraph, the toll bridge may be included with service concession arrangements reported in aggregate as toll roads.</p>	<p>31 حسب فئة الأصول. يمكن أن تشكل أصول امتياز تقديم الخدمات ضمن ترتيبات امتياز الخدمات المتماثلة من حيث طبيعتها والتي يتم التقرير عنها - بشكل مُجمع - مجموعة فرعية من فئة من فئات الأصول المُفصّل عنها وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 45 و/أو معيار المحاسبة للقطاع العام 31، أو يمكن تضمينها في أكثر من فئة واحدة من فئات الأصول المُفصّل عنها وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 45 و/أو معيار المحاسبة للقطاع العام 31. على سبيل المثال، لأغراض معيار المحاسبة للقطاع العام 45، يمكن تضمين جسور خاضع لرسم مرور في الفئة نفسها التي تضم الجسور الأخرى. ولأغراض هذه الفقرة، يمكن تضمين الجسر الخاضع لرسم مرور مع ترتيبات امتياز تقديم خدمات يتم التقرير عنها - بشكل مجمع - على أنها طرق خاضعة لرسم مرور.</p>		
<p>Transitional</p>	<p>أحكام انتقالية</p>		
<p>34. A grantor that has previously recognized service concession assets and related liabilities, revenues, and expenses shall apply this Standard retrospectively in accordance with IPSAS 3, <i>Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors</i>.</p>	<p>34. يجب على المانح الذي سبق أن أثبت أصول امتياز تقديم الخدمات والالتزامات والإيرادات والمصروفات ذات العلاقة، أن يُطبق هذا المعيار بأثر رجعي وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 3، <i>السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء</i>.</p>	<p>لا</p>	
<p>35. [Deleted].</p>	<p>35. [حذفت].</p>	<p>لا</p>	
<p>35A. Paragraphs 13, 32, 33 and AG35 were amended by <i>Improvements to IPSASs 2015</i> issued in April 2016. An entity that has previously applied IPSAS 32 shall reassess the classification of service concession assets in accordance with paragraph</p>	<p>35أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 32].</p>	<p>نعم</p>	<p>حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث</p>

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
13. The entity shall present service concession assets in the revised classification retrospectively in accordance with IPSAS 3.			إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
35B. Where service concessions assets are reclassified in accordance with paragraph 35A, an entity shall account for the service concession assets as follows: a. If the service concession assets have previously been measured using the cost model, and the class of assets to which those service concession assets have been reclassified is measured using the cost model, the entity shall continue to apply the cost model. The entity shall carry forward the cost of the service concession assets, along with any accumulated depreciation or amortization and any accumulated impairment losses. b. If the service concession assets have previously been measured using the cost model, and the class of assets to which those service concession assets have been reclassified is measured using the revaluation model, the entity shall either: i. Revalue the service concession assets; or ii. Subject to the requirements in IPSAS 3 dealing with changes in accounting policies, retrospectively apply the cost	35ب. إذا أعيد تصنيف أصول امتياز تقديم خدمات وفقاً للفقرة 35أ، فيجب على الجهة أن تحاسب عن أصول امتياز تقديم الخدمات حسبما يأتي: أ. إذا كانت أصول امتياز تقديم الخدمات قد قيست فيما سبق باستخدام نموذج التكلفة، وتُقاس فئة الأصول التي قد أعيد تصنيف أصول امتياز تقديم الخدمات تلك إليها باستخدام نموذج التكلفة، فيجب على الجهة الاستمرار في تطبيق نموذج التكلفة. ويجب على الجهة أن ترحل تكلفة أصول امتياز تقديم الخدمات، مع أي استهلاك متراكم أو استنفاد متراكم وأية خسائر متراكمة للهبوط في القيمة. ب. إذا كانت أصول امتياز تقديم الخدمات قد قيست فيما سبق باستخدام نموذج التكلفة، وتُقاس فئة الأصول التي قد أعيد تصنيف أصول امتياز تقديم الخدمات تلك إليها باستخدام نموذج إعادة التقييم، فيجب على الجهة إما: (1) أن تعيد تقييم أصول امتياز تقديم الخدمات؛ أو (2) مع مراعاة المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 3 التي تتناول التغييرات في السياسات المحاسبية، أن تطبق نموذج التكلفة بأثر رجعي على	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>model to the remaining assets in the class of asset to which those service concession assets have been reclassified. Where information regarding the cost of the assets is not available, the entity may use the carrying amount of the assets as the deemed cost.</p> <p>c. If the service concession assets have previously been measured using the revaluation model, and the class of assets to which those service concession assets have been reclassified is measured using the cost model, the entity shall either:</p> <p>i. Retrospectively apply the cost model to the service concession assets. Where information regarding the cost of the assets is not available, the entity may use the carrying amount of the service concession assets as the deemed cost; or</p> <p>ii. Subject to the requirements in IPSAS 3 dealing with changes in accounting policies, revalue the remaining assets in the class of asset to which those service concession assets have been reclassified.</p> <p>d. If the service concession assets have previously been measured using the revaluation model, and the class of assets to</p>	<p>الأصول المتبقية في فئة الأصول التي قد أعيد تصنيف أصول امتياز تقديم الخدمات تلك إليها. وإذا لم تتوفر معلومات حول تكلفة الأصول، يجوز للجهة أن تستخدم القيمة الدفترية للأصول على أنها التكلفة المفترضة.</p> <p>ج. إذا كانت أصول امتياز تقديم الخدمات قد قيست فيما سبق باستخدام نموذج إعادة التقييم، وتُقاس فئة الأصول التي قد أعيد تصنيف أصول امتياز تقديم الخدمات تلك إليها باستخدام نموذج التكلفة، فيجب على الجهة إما:</p> <p>(1) أن تطبق نموذج التكلفة بأثر رجعي على أصول امتياز تقديم الخدمات. وإذا لم تتوفر معلومات حول تكلفة الأصول، يجوز للجهة أن تستخدم القيمة الدفترية لأصول امتياز تقديم الخدمات على أنها التكلفة المفترضة؛ أو</p> <p>(2) مع مراعاة المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 3 التي تتناول التغييرات في السياسات المحاسبية، أن تعيد تقييم الأصول المتبقية في فئة الأصول التي قد أعيد تصنيف أصول امتياز تقديم الخدمات تلك إليها.</p> <p>د. إذا كانت أصول امتياز تقديم الخدمات قد قيست فيما سبق باستخدام نموذج إعادة التقييم، وتُقاس فئة الأصول التي قد أعيد تصنيف أصول امتياز تقديم الخدمات تلك إليها</p>		

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>which those service concession assets have been reclassified is measured using the revaluation model, the entity shall adjust the revaluation surplus in respect of each class of asset. Where previous revaluation decreases have been recognized in respect of either a service concession asset or one or more assets in the class to which the service concession asset is transferred, the entity shall consider whether transfers between revaluation surplus and accumulated surpluses or deficits are required.</p>	<p>باستخدام نموذج إعادة التقييم، فيجب على الجهة أن تُعدل فائض إعادة التقييم فيما يخص كل فئة أصول. وإذا كانت قد أُبَيِّت تخفيضات إعادة تقييم سابقة فيما يخص إما أصل امتياز تقديم خدمات أو واحد أو أكثر من الأصول في الفئة التي حوّل أصل امتياز تقديم الخدمات إليها، فيجب على الجهة أن تنظر فيما إذا كان يُنطلب إجراء تحويلات بين فائض إعادة التقييم والفائض أو العجز المتراكم.</p>		
Effective Date	تاريخ سريان		
<p>36. An entity shall apply this Standard for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2014. Earlier application is encouraged. If an entity applies this Standard for a period beginning before January 1, 2014, it shall disclose that fact and apply IPSAS 5, <i>Borrowing Costs</i>, IPSAS 13, <i>Leases</i>, IPSAS 17, IPSAS 29, and IPSAS 31 at the same time.</p>	<p>36. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 5، <i>تكاليف الاقتراض</i>، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 13، <i>عقود الإيجار</i>، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 17، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 29، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 31، في الوقت نفسه.</p>	نعم	<p>عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.</p>
<p>36A. Paragraphs 35 and 37 were amended by IPSAS 33, <i>First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs)</i> issued in January 2015. An entity shall apply those amendments for annual financial statements</p>	<p>36A. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 32].</p>	نعم	<p>حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلف، على حين اعتمدت في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث</p>

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is permitted. If an entity applies IPSAS 33 for a period beginning before January 1, 2017, the amendments shall also be applied for that earlier period.			إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
36B. Paragraphs 13, 32, 33 and AG35 were amended and paragraphs 35A and 35B added by Improvements to IPSASs 2015 issued in April 2016. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2017 it shall disclose that fact.	36ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 32].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
36C. Paragraphs 3 and 4 were deleted by The Applicability of IPSASs, issued in April 2016. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2018, it shall disclose that fact.	36ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 32].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
36D. Paragraphs 20, 29, AG37, AG45, AG52 and AG53 were amended by IPSAS 41, issued in August 2018. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2023. Earlier application is encouraged. If an entity applies the	36د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 32].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
amendments for a period beginning before January 1, 2023 it shall disclose that fact and apply IPSAS 41 at the same time.			إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
36E. Paragraphs AG13 and AG17 were amended by IPSAS 43, <i>Leases</i> issued in January 2022. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is permitted. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 43 at the same time.	36هـ عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 43، <i>عقود الإيجار</i> الصادر في 2023 فقرتي إرشادات التطبيق 13 و17. يجب على الجهة أن تطبق هذين التعديلين على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة التعديلين على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 43 في الوقت نفسه.	نعم	عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 43 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.
36F. Paragraphs 12, 13, 33, AG11, AG16, AG17, AG20, AG23, AG24, AG25, AG30, AG33, AG35, and AG48 were amended by IPSAS 45 issued in May 2023. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies these amendments for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 45 at the same time.	36و. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 45 الصادر في 2024 الفقرات 12 و13 و33 وفقرات إرشادات التطبيق 11 و16 و17 و20 و23 و24 و25 و30 و33 و35 و48. يجب على الجهة أن تطبق هذا التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذه التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 45 في الوقت نفسه.	نعم	عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 45 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.
37. When an entity adopts the accrual basis IPSASs of accounting as defined in IPSAS 33, First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (<i>IPSASs</i>) for financial reporting purposes subsequent to this effective	37. عندما تُطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، حسبما هي مُعرّفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، <i>تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة</i> ، لأغراض التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
date, this Standard applies to the entity's annual financial statements covering periods beginning on or after the date of adoption of IPSASs.	المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق على القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ.		

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق
<i>This Appendix is an integral part of IPSAS 32.</i>	يُعد هذا الملحق جزءًا لا يتجزأ من معيار المحاسبة للقطاع العام 32.
Appendix A	الملحق أ
Scope (see paragraphs 2–7)	النطاق (أنظر الفقرات 2–7)
<p>1. This Standard is intended to "mirror" Interpretation 12 of the International Financial Reporting Interpretations Committee, <i>Service Concession Arrangements</i> (IFRIC 12), which sets out the accounting requirements for the private sector operator in a service concession arrangement. To do so, the scope, principles for recognition of an asset, and terminology are consistent with the applicable guidance in IFRIC 12. However, because this Standard deals with the accounting issues of the grantor, this Standard addresses the issues identified in IFRIC 12 from the grantor's point of view, as follows:</p> <p>a. The grantor recognizes a financial liability when it is obliged to make a series of payments to the operator for provision of a service concession asset (i.e., constructed, developed, acquired, or upgraded). Using the measurement requirements specified in this Standard under paragraphs 12, 14, and 20 of IFRIC 12, the operator recognizes revenue for the construction, development, acquisition, upgrade, and operation services it provides. Under paragraph 8 of IFRIC 12, the operator derecognizes an asset that it held and recognized as property, plant, and equipment before entering the service concession arrangement.</p> <p>b. The grantor recognizes a liability when it grants the operator the right to earn revenue from third-party users of the service concession asset or another revenue-generating asset. Under paragraph 26 of IFRIC 12, the operator recognizes an intangible asset.</p> <p>c. The grantor derecognizes an asset it grants to the operator and over which it no longer has control. Under paragraph 27 of IFRIC 12, the operator recognizes the asset and a liability in respect of any obligations it has assumed in exchange for the asset.</p>	<p>1. يُفترض بهذا المعيار أن "يعكس" التفسير 12 التابع للجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقرير المالي، <i>ترتيبات امتياز تقديم الخدمات</i> (التفسير 12)، والذي ينص على المتطلبات المحاسبية لمشغّل القطاع الخاص في ترتيب امتياز تقديم الخدمات. ولتحقيق ذلك، يكون النطاق، مبادئ إثبات الأصل، والمصطلحات على اتساق مع الإرشادات القابلة للتطبيق في التفسير 12. مع ذلك، نظرًا لأن هذا المعيار يتناول المسائل المحاسبية الخاصة بالمانح، فإنه يتناول المسائل المشار إليها في التفسير 12 من وجهة نظر المانح، كما يلي:</p> <p>أ. يثبت المانح الالتزام المالي عندما يُفرض عليه تقديم سلسلة من الدفعات إلى المشغّل مقابل أصل امتياز تقديم الخدمات (أي، بعد إنشائه، تطويره، اقتنائه، أو تحسينه). عند استخدام متطلبات القياس المحددة في هذا المعيار بموجب الفقرات 12، 14، و20 من التفسير 12، يثبت المشغّل الإيرادات الناتجة عن خدمات الإنشاء، والتطوير، والاقتناء، والتحسين، والتشغيل التي يقدمها. وبموجب الفقرة 8 من التفسير 12، يقوم المشغّل بإلغاء إثبات الأصل الذي يحتفظ به ويثبته على أنه عقارات، آلات، ومعدات قبل إبرام ترتيب امتياز تقديم الخدمات.</p> <p>ب. يثبت المانح الالتزام عند منح المشغّل الحق بكسب الإيرادات من مستخدمين آخرين لأصل امتياز تقديم الخدمات أو أصل آخر مؤلّد للإيراد. ويثبت المشغّل الأصل غير الملموس بموجب الفقرة 26 من التفسير 12.</p> <p>ج. يلغي المانح إثباته للأصل الذي يمنحه للمشغّل والذي لم يعد يملك السيطرة عليه. وبموجب الفقرة 27 من التفسير 12، يثبت المشغّل أصل والتزام معين فيما يخص أي واجبات يتحملها في مقابل الأصل.</p>
2. Paragraph 9 of this Standard specifies the conditions under which an asset, other than a whole-of-life asset, is within the scope of the Standard. Paragraph 10 of the Standard	2. تحدد الفقرة 9 من هذا المعيار الشروط التي يندرج بموجبها الأصل، بخلاف أصل يُستخدم طوال عمره، ضمن نطاق هذا المعيار. وتحدد الفقرة 10 من هذا المعيار الشرط الذي تندرج بموجبه الأصول التي تُستخدم طوال عمرها ضمن نطاق هذا المعيار.

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق
specifies the condition under which whole-of-life assets are within the scope of the Standard.	
Definitions (see paragraph 8)	تعريفات (أنظر الفقرة 8)
<p>3. Paragraph 8 defines a service concession arrangement. Common features of a service concession arrangement are:</p> <p>a. The grantor is a public sector entity;</p> <p>b. The operator is responsible for at least some of the management of the service concession asset and related services and does not merely act as an agent on behalf of the grantor;</p> <p>c. The arrangement sets the initial prices to be levied by the operator and regulates price revisions over the period of the service concession arrangement;</p> <p>d. The operator is obliged to hand over the service concession asset to the grantor in a specified condition at the end of the period of the arrangement, for little or no incremental consideration, irrespective of which party initially financed it; and</p> <p>e. The arrangement is governed by a binding arrangement that sets out performance standards, mechanisms for adjusting prices, and arrangements for arbitrating disputes.</p>	<p>3. تعرّف الفقرة 8 ترتيب امتياز تقديم الخدمات، وفيما يلي الخصائص المشتركة لترتيب امتياز تقديم الخدمات:</p> <p>أ. المانح هو عبارة عن جهة قطاع عام؛ و</p> <p>ب. يكون المشغل مسؤولاً عن جزء على الأقل من إدارة أصل امتياز تقديم الخدمات والخدمات ذات العلاقة ولا يتصرف فقط بصفته وكيلًا بالنيابة عن المانح؛ و</p> <p>ج. يحدد الترتيب الأسعار الأولية التي سيفرضها المشغل وينظم كذلك تعديل الأسعار على مدى مدة ترتيب امتياز تقديم الخدمات؛ و</p> <p>د. يكون المشغل ملزمًا بتسليم أصل امتياز تقديم الخدمات إلى المانح في حالة متفق عليها في نهاية مدة الترتيب، لقاء عوض إضافي ضئيل أو بدون عوض إضافي، وبغض النظر عن الطرف الذي قام بتمويله أوليًا؛ و</p> <p>هـ. يخضع هذا الترتيب للترتيب الملزم الذي يوضح معايير الأداء، آليات تعديل الأسعار، وترتيبات فضّ النزاعات.</p>
<p>4. Paragraph 8 defines a service concession asset. Examples of service concession assets are: roads, bridges, tunnels, prisons, hospitals, airports, water distribution facilities, energy supply and telecommunication networks, permanent installations for military and other operations, and other non-current tangible or intangible assets used for administrative purposes in delivering public services.</p>	<p>4. تعرّف الفقرة 8 أصل امتياز تقديم الخدمات، ومن الأمثلة على أصل امتياز تقديم الخدمات: الطرق، الجسور، الأنفاق، السجون، المستشفيات، المطارات، مرافق توزيع المياه، إمدادات الطاقة وشبكات الاتصال، التجهيزات الدائمة للجيش والعمليات الأخرى، وأصول أخرى غير متداولة ملموسة أو غير ملموسة تُستخدم لأغراض إدارية في تقديم الخدمات العامة.</p>
Recognition and Initial Measurement of a Service Concession Asset (see paragraphs 9–13)	إثبات وقياس الأولي لأصل امتياز تقديم الخدمات (أنظر الفقرات 9–13)
<i>Recognition of a Service Concession Asset</i>	<i>إثبات أصل امتياز تقديم الخدمات</i>
<p>5. The assessment of whether a service concession asset should be recognized in accordance with paragraph 9 (or paragraph 10 for a whole-of-life asset) is made on the basis of all of the facts and circumstances of the arrangement.</p>	<p>5. يعتمد تقييم ما إذا كان يجب إثبات أصل امتياز تقديم الخدمات وفقًا للفقرة 9 (أو الفقرة 10 بالنسبة لأصل يُستخدم طوال عمره) على أساس جميع الحقائق والظروف الخاصة بالترتيب.</p>
<p>6. The control or regulation referred to in paragraph 9(a) could be by a binding arrangement, or otherwise (such as through a third party regulator that regulates other entities that operate in the same industry or sector as the grantor), and includes circumstances in which the grantor buys all of the output as well as those in which</p>	<p>6. قد تكون السيطرة أو التنظيم المشار إليه في الفقرة 9(أ) ترتيبًا ملزمًا، أو خلاف ذلك (كأن تكون من خلال طرف ثالث منظم ينظم الجهات الأخرى التي تعمل في المجال أو القطاع ذاته الذي يعمل به المانح)، ويشمل الظروف التي يشتري فيها المانح جميع المنتجات بالإضافة إلى المنتجات التي يتم شراء جزء منها أو جميعها من قبل مستخدمين آخرين. وتعد</p>

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق
<p>some or all of the output is bought by other users. The ability to exclude or regulate the access of others to the benefits of an asset is an essential element of control that distinguishes an entity's assets from those public goods that all entities have access to and benefit from. The binding arrangement sets the initial prices to be levied by the operator and regulates price revisions over the period of the service concession arrangement. When the binding arrangement conveys the right to control the use of the service concession asset to the grantor, the asset meets the condition specified in paragraph 9(a) regarding control in relation to those to whom the operator must provide services.</p>	<p>القدرة على منع أو تنظيم وصول الآخرين إلى منافع أصل ما عنصرًا مهمًا للسيطرة بحيث أنه يميز أصول الجهة عن السلع العامة التي يمكن لجميع الجهات الحصول عليها والاستفادة منها. وينص الترتيب الملزم على الأسعار الأولية التي سيتم فرضها من قبل المشغل كما ينظم تعديل الأسعار على مدى مدة ترتيب امتياز تقديم الخدمات. وبإبلي الأصل الشرط المحدد في الفقرة 9(أ) فيما يخص السيطرة المتعلقة بأولئك الذين يجب للمشغل تقديم الخدمات لهم عندما ينقل الترتيب الملزم حق السيطرة على استخدام أصل امتياز تقديم الخدمات إلى المانح.</p>
<p>7. For the purpose of paragraph 9(a), the grantor does not need to have complete control of the price: it is sufficient for the price to be regulated by the grantor, binding arrangement, or a third party regulator that regulates other entities that operate in the same industry or sector (e.g., hospitals, schools, or universities) as the grantor (e.g., by a capping mechanism). However, the condition is applied to the substance of the agreement. Non-substantive features, such as a cap that will apply only in remote circumstances, are ignored. Conversely, if, for example, an arrangement purports to give the operator freedom to set prices, but any excess profit is returned to the grantor, the operator's return is capped and the price element of the control test is met.</p>	<p>7. لأغراض الفقرة 9(أ)، ليس من الضروري أن يمتلك المانح سيطرة كاملة على السعر: ويكفي أن يُنظم السعر من قبل المانح، بواسطة ترتيب ملزم، أو طرف ثالث منظم ينظم الجهات الأخرى التي تعمل في نفس المجال أو القطاع (على سبيل المثال، مستشفيات، مدارس، أو جامعات) الذي يعمل به المانح (على سبيل المثال، من خلال آلية تعيين الحد الأعلى). مع ذلك، ينطبق الشرط على جوهر الاتفاقية. ويتم تجاهل الخصائص غير الجوهرية، مثل الحد الأعلى الذي ينطبق فقط على الظروف بعيدة الاحتمال. وعلى نحو معاكس، إذا منح الترتيب، على سبيل المثال، المشغل حرية تحديد الأسعار، لكن مع إعادة الأرباح الزائدة إلى المانح، حينها يُحدّد سقف عوائد المشغل ويُستوفى عنصر السعر في اختبار السيطرة.</p>
<p>8. Many governments have the power to regulate the behavior of entities operating in certain sectors of the economy, either directly, or through specifically created agencies. For the purpose of paragraph 9(a), the broad regulatory powers described above do not constitute control. In this Standard, the term "regulate" is intended to be applied only in the context of the specific terms and conditions of the service concession arrangement. For example, a regulator of rail services may determine rates that apply to the rail industry as a whole. Depending on the legal framework in a jurisdiction, such rates may be implicit in the binding arrangement governing a service concession arrangement involving the provision of railway transportation, or they may be specifically referred to therein. However, in both cases, the control of the service concession asset is derived from either the contract, or similar binding arrangement, or from the specific regulation applicable to rail services and not from the fact that the grantor is a public sector entity that is related to the regulator of rail service.</p>	<p>8. تمتلك أغلب الحكومات السلطة لتنظيم سلوك الجهات التي تعمل في قطاعات معينة من الاقتصاد، إما بشكل مباشر، أو من خلال هيئات يتم إنشائها بشكل محدد. ولأغراض الفقرة 9(أ)، فإن السلطات التنظيمية الواسعة المبينة أعلاه لا تشكل سيطرة. وفي هذا المعيار، يجب تطبيق مصطلح "تنظيم" فقط في سياق الشروط والأحكام المحددة لترتيب امتياز تقديم الخدمات. على سبيل المثال، قد يحدد منظم خدمات السكك الحديدية النسب التي تنطبق على صناعة السكك الحديدية ككل. وتبعاً للإطار النظامي في الدولة، فقد تكون تلك النسب ضمنية في ترتيب ملزم يحكم ترتيب امتياز تقديم الخدمات الذي يتضمن بنداً يخص تقديم النقل بواسطة السكك الحديدية، أو قد يُشار إليها بشكل محدد في ذلك الترتيب. مع ذلك، في كلتا الحالتين، تُستمد السيطرة على أصل امتياز تقديم الخدمات إما من العقد، أو من ترتيب ملزم مماثل أو من نظام محدد قابل للتطبيق على خدمات السكك الحديدية وليس من حقيقة أن المانح هو عبارة عن جهة قطاع عام ذات صلة بمنظم خدمات السكك الحديدية.</p>

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق
<p>9. For the purpose of paragraph 9(b), the grantor's control over any significant residual interest should both restrict the operator's practical ability to sell or pledge the asset and give the grantor a continuing right of use throughout the period of the service concession arrangement. The residual interest in the asset is the estimated current value of the asset as if it were already of the age and in the condition expected at the end of the period of the service concession arrangement.</p>	<p>9. لأغراض الفقرة 9(ب)، فإن سيطرة المانح على أي حصة متبقية مهمة يجب أن تقيد قدرة المشغل العملية على بيع أو رهن الأصل وأن تعطي المانح حقًا مستمرًا للاستخدام طوال مدة ترتيب امتياز تقديم الخدمات. وتكون الحصة المتبقية للأصل هي القيمة الحالية المتوقعة للأصل كما لو أنه كان بالعمر والحالة المتوقعين في نهاية مدة ترتيب امتياز تقديم الخدمات.</p>
<p>10. Control should be distinguished from management. If the grantor retains both the degree of control described in paragraph 9(a) and any significant residual interest in the asset, the operator is only managing the asset on the grantor's behalf—even though, in many cases, it may have wide managerial discretion.</p>	<p>10. يجب تمييز السيطرة عن الإدارة. وفي حال حافظ المانح على درجة السيطرة المنصوص عليها في الفقرة 9(أ) وعلى أي حصة متبقية مهمة في الأصل، فحينها يتولى المشغل فقط إدارة الأصل بالنيابة عن المانح - على الرغم من أنه، في العديد من الحالات، قد يتمتع بحرية تصرف إدارية واسعة.</p>
<p>11. The conditions in paragraphs 9(a) and 9(b) together identify when the asset, including any replacements required, is controlled by the grantor for the whole of its economic life. For example, if the operator has to replace part of an asset during the period of the arrangement (e.g., the top layer or surface of a road or the roof of a building), the asset is considered as a whole. Thus, the condition in paragraph 9(b) is met for the whole of the asset, including the part that is replaced, if the grantor controls any significant residual interest in the final replacement of that part.</p>	<p>11. تحدد الشروط المذكورة في كلتا الفقرتين 9(أ) و9(ب) متى يُسيطرُ على الأصل، بما في ذلك أي عمليات إحلال مطلوبة، من قبل المانح على مدى عمره الاقتصادي. على سبيل المثال، إذا كان يجب على المشغل إحلال جزء من الأصل خلال مدة الترتيب (على سبيل المثال، الطبقة العليا أو لطريق أو سطحه، أو سطح بناية ما)، حينها يُنظر في الأصل ككل. ولذلك، يتم تحقيق الشرط المذكور في الفقرة 9(ب) للأصل ككل، بما في ذلك الجزء الذي يتم إحلاله، في حالة سيطرة المانح على أي حصة متبقية مهمة في الجزء الذي سيتم بشكل نهائي إحلاله محل ذلك الجزء.</p>
<p>12. Sometimes the use of a service concession asset is partly regulated in the manner described in paragraph 9(a) and partly unregulated. However, these arrangements take a variety of forms:</p> <p>a. Any asset that is physically separable and capable of being operated independently and meets the definition of a cash-generating unit as defined in IPSAS 26, <i>Impairment of Cash-Generating Assets</i> is analyzed separately to determine whether the condition set out in paragraph 9(a) is met if it is used wholly for unregulated purposes (e.g., this might apply to a private wing of a hospital, where the remainder of the hospital is used by the grantor to treat public patients); and</p> <p>b. When purely ancillary activities (such as a hospital shop) are unregulated, the control tests are applied as if those services did not exist, because in cases in which the grantor controls the services in the manner described in paragraph 9(a), the existence of ancillary activities does not detract from the grantor's control of the service concession asset.</p>	<p>12. في بعض الأحيان يكون استخدام أصل امتياز تقديم الخدمات منظم بشكل جزئي بالأسلوب المنصوص عليه في الفقرة 9(أ) وغير منظم بشكل جزئي. مع ذلك، تأتي هذه الترتيبات بعدة أشكال:</p> <p>أ. يتم تحليل أي أصل قابل للفصل ماديًا ويمكن تشغيله بشكل مستقل ويلبي تعريف وحدة مولدة النقد كما هو معرّف في معيار المحاسبة للقطاع العام 26، <i>الهبوط في قيمة الأصول المولدة للنقد</i>، بشكل منفصل لتحديد ما إذا كان الشرط المذكور في الفقرة 9(أ) قد أُستوفي إذا استُخدمَ بالكامل لأغراض غير منضّمة (على سبيل المثال، يمكن تطبيق هذا على جناح خاص في مستشفى، حيث يتم استخدام ما تبقى من المستشفى من قبل المانح لمعالجة المرضى من الجمهور)؛ و</p> <p>ب. عندما تكون الأنشطة الثانوية (مثل المتاجر الموجودة في المستشفى) غير منظمة، يُطبق اختبارات السيطرة كما لو لم تكن تلك الخدمات متوفرة، ويعود ذلك إلى أنه في بعض لحالات التي يسيطر فيها المانح على الخدمات بالأسلوب المنصوص عليه في الفقرة 9(أ)، فإن توافر الخدمات الثانوية لا ينقص من سيطرة المانح على أصل امتياز تقديم الخدمات.</p>

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق
<p>13. The operator may have a right to use the separable asset described in paragraph AG12(a), or the facilities used to provide ancillary unregulated services described in paragraph AG12(b). In either case, there may in substance be a lease from the grantor to the operator; if so, it is accounted for in accordance with IPSAS 43.</p>	<p>13. قد يكون للمشغل حق استخدام الأصل القابل للفصل المذكور في الفقرة إرشاد تطبيق 12(أ)، أو المرافق المستخدمة لتقديم الخدمات الثانوية غير المنظمة المذكورة في الفقرة إرشاد تطبيق 12(ب). وفي كلتا الحالتين، قد يكون هناك من حيث الجوهر عقد إيجار من المانح إلى المشغل؛ وإن صح ذلك، فإنه تتم محاسبته وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 43.</p>
<p>Existing Asset of the Grantor</p>	<p>الأصل الموجود لدى المانح</p>
<p>14. The arrangement may involve an existing asset of the grantor:</p> <p>a. To which the grantor gives the operator access for the purpose of the service concession arrangement; or</p> <p>b. To which the grantor gives the operator access for the purpose of generating revenues as compensation for the service concession asset.</p>	<p>14. قد يتضمن الترتيب أصلاً موجوداً لدى المانح:</p> <p>أ. الذي يعطي المانح المشغل إمكانية الوصول له لغرض ترتيب امتياز تقديم الخدمات؛ أو</p> <p>ب. الذي يعطي المانح المشغل إمكانية الوصول له لغرض توليد الإيرادات كتعويض عن أصل امتياز تقديم الخدمات.</p>
<p>15. The requirement in paragraph 11 is to measure assets recognized in accordance with paragraph 9 (or paragraph 10 for a whole-of-life asset) initially at fair value. Existing assets of the grantor used in the service concession arrangement are reclassified rather than recognized under this Standard. Only an upgrade to an existing asset of the grantor (e.g., that increases its capacity) is recognized as a service concession asset in accordance with paragraph 9, or paragraph 10 for a whole-of-life asset).</p>	<p>15. يقتضي المتطلب المذكور في الفقرة 11 قياس الأصول المثبتة وفقاً للفقرة 9 (أو الفقرة 10 بالنسبة لأصل يُستخدم طوال عمره) أولياً بالقيمة العادلة. ويعاد تصنيف الأصول الموجودة للمانح والمستخدم في ترتيب امتياز تقديم الخدمات بدلاً من إثباتها بموجب هذا المعيار. ويثبت فقط التحسين الحاصل على الأصل الموجود لدى المانح (على سبيل المثال، الذي يزيد من طاقته) على أنه أصل امتياز تقديم الخدمات وفقاً للفقرة 9، أو الفقرة 10 بالنسبة لأصل يستخدم طوال عمره.</p>
<p>16. In applying the impairment tests in IPSAS 45 or IPSAS 31, as appropriate, the grantor does not necessarily consider the granting of the service concession to the operator as a circumstance that causes impairment, unless there has been a change in use of the asset that affects its future economic benefits or service potential. The grantor refers to IPSAS 21, <i>Impairment of Non-Cash-Generating Assets</i> or IPSAS 26, as appropriate, to determine whether any of the indicators of impairment have been triggered under such circumstances.</p>	<p>16. ليس بالضرورة أن يأخذ المانح في الاعتبار، أثناء تطبيقه لاختبارات هبوط في القيمة في معيار المحاسبة للقطاع العام 45 أو معيار المحاسبة للقطاع العام 31، حسب ما يكون مناسباً، منح امتياز تقديم الخدمات إلى المشغل على أنه ظرف ينتج عنه هبوط في القيمة، ما لم يطرأ تغيير في استخدام الأصل يؤثر على منافعه الاقتصادية المستقبلية أو خدماته المتوقعة. ويرجع المانح إلى معيار المحاسبة للقطاع العام 21، <i>الهبوط في قيمة الأصول غير المولدة للنقد</i>، أو معيار المحاسبة للقطاع العام 26، حسب ما يكون مناسباً، لتحديد ما إذا كانت قد ظهرت أي من مؤشرات هبوط في القيمة في تلك الظروف.</p>
<p>17. If the asset no longer meets the conditions for recognition in paragraph 9 (or paragraph 10 for a whole-of-life asset), the grantor follows the derecognition principles in IPSAS 45 or IPSAS 31, as appropriate. For example, if the asset is transferred to the operator on a permanent basis, it is derecognized. If the asset is transferred on a temporary basis, the grantor considers the substance of this term of the service concession</p>	<p>17. في حال لم يعد الأصل يلبي شروط الإثبات المذكورة في الفقرة 9 (أو الفقرة 10 بالنسبة لأصل يستخدم طوال عمره)، حينها يعتمد المانح على مبادئ إلغاء الإثبات المذكورة في معيار المحاسبة للقطاع العام 45 أو معيار المحاسبة للقطاع العام 31، حسب ما يكون مناسباً. على سبيل المثال، إذا حوّل الأصل إلى المشغل بشكل دائم، يُلغى الإثبات. وإذا حوّل الأصل بشكل مؤقت، حينها يأخذ المانح بعين الاعتبار جوهر هذا الشرط من ترتيب</p>

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق
<p>arrangement in determining whether the asset should be derecognized. In such cases, the grantor also considers whether the arrangement is a lease transaction or a sale and leaseback transaction that should be accounted for in accordance with IPSAS 43.</p>	<p>امتياز تقديم الخدمات لتحديد ما إذا كان يجب إلغاء إثبات الأصل. وفي تلك الحالات، ينظر المانح فيما إذا كان الترتيب هو عبارة عن معاملة إيجار أو معاملة بيع وإعادة الاستئجار يجب محاسبتها وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 43.</p>
<p>18. When the service concession arrangement involves upgrading an existing asset of the grantor such that the future economic benefits or service potential the asset will provide are increased, the upgrade is assessed to determine whether it meets the conditions for recognition in paragraph 9 (or paragraph 10 for a whole-of-life asset). If those conditions are met, the upgrade is recognized and measured in accordance with this Standard.</p>	<p>18. عندما يتضمن ترتيب امتياز تقديم الخدمات حدوث تطوير على الأصل الموجود لدى المانح بحيث تزداد المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة التي يقدمها الأصل، يتم تقويم التحسين لتحديد ما إذا كان يستوفي شروط الإثبات المذكورة في الفقرة 9 (أو الفقرة 10 بالنسبة للأصل يُستخدم طوال عمره). إذا استوفيت تلك الشروط، يُثبت التطوير ويُقاس وفقاً لهذا المعيار.</p>
<p>Existing Asset of the Operator</p>	<p>الأصل الموجود لدى المشغل</p>
<p>19. The operator may provide an asset for use in the service concession arrangement that it has not constructed, developed, or acquired. If the arrangement involves an existing asset of the operator which the operator uses for the purpose of the service concession arrangement, the grantor determines whether the asset meets the conditions in paragraph 9 (or paragraph 10 for a whole-of-life asset). If the conditions for recognition are met, the grantor recognizes the asset as a service concession asset and accounts for it in accordance with this Standard.</p>	<p>19. قد يوفر المشغل أصلًا معيّنًا يُستخدم في ترتيب امتياز تقديم الخدمات من الأصول التي لم يقدّم بإنشائها، تطويرها، أو اقتنائها. وفي حال تضمن الترتيب أصلًا موجودًا للمشغل يستخدمه لغرض ترتيب امتياز تقديم الخدمات، حينها يحدد المانح ما إذا كان الأصل يلبي الشروط المذكورة في الفقرة 9 (أو الفقرة 10 بالنسبة للأصل يُستخدم طوال عمره). وإذا استوفيت شروط الإثبات، يثبت المانح الأصل على أنه أصل امتياز تقديم خدمات ويقوم بالمحاسبة عنه وفقاً لهذا المعيار.</p>
<p>Constructed or Developed Asset</p>	<p>الأصل المُنشأ أو المُطور</p>
<p>20. Where a constructed or developed asset meets the conditions in paragraph 9 (or paragraph 10 for a whole-of-life asset) the grantor recognizes and measures the asset in accordance with this Standard. IPSAS 45 or IPSAS 31, as appropriate, set out the criteria for when a service concession asset should be recognized. Both IPSAS 45 and IPSAS 31 require that an asset shall be recognized if, and only if:</p> <p>a. It is probable that future economic benefits or service potential associated with the item will flow to the entity; and</p> <p>b. The item can be measured reliably.²</p> <p>² information that is reliable is free from material error and bias, and can be depended on by users to faithfully represent that which it purports to represent or could reasonably be expected to represent. Paragraph BC16 of IPSAS 1 discusses the transitional approach to the explanation of reliability.</p>	<p>20. عندما يلبي الأصل المُنشأ أو المُطور الشروط المذكورة في الفقرة 9 (أو الفقرة 10 بالنسبة للأصل يُستخدم طوال عمره)، يثبت المانح الأصل ويقبضه وفقاً لهذا المعيار. وينص معيار المحاسبة للقطاع العام 45 أو معيار المحاسبة للقطاع العام 31، حسب ما يكون مناسباً، مع الضوابط المتعلقة بتحديد متى يجب إثبات أصل امتياز تقديم الخدمات. ويتطلب كل من معيار المحاسبة للقطاع العام 45 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 31 إثبات الأصل فقط في حالة:</p> <p>أ. احتمال تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة المرتبطة بالبند إلى الجهة؛ و</p> <p>ب. إمكانية قياس البند بموثوقية.²</p> <p>² المعلومات الموثوقة تكون خالية من الخطأ ذي الأهمية النسبية أو التحيز، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين لتعبير بموثوقية عما تصرح أنها تعبر عنه أو ما يمكن أن يتوقع بشكل معقول أنها تعبر عنه. وتناقش فقرة أساس الاستنتاج 16 من معيار المحاسبة للقطاع العام 1 المدخل الانتقالي لتوضيح الموثوقية.</p>

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 32 "ترتيبات امتياز تقديم الخدمات: المانح"
إصدار 2024م

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق
<p>21. Those criteria, together with the specific terms and conditions of the binding arrangement, need to be considered in determining whether to recognize the service concession asset during the period in which the asset is constructed or developed. For both property, plant, and equipment and intangible assets, the recognition criteria may be met during the construction or development period, and, if so, the grantor will normally recognize the service concession asset during that period.</p>	<p>21. من الضروري مراعاة تلك الضوابط، بالإضافة إلى الأحكام والشروط المحددة للترتيب الملزم، في تحديد ما إذا كان يجب إثبات أصل امتياز تقديم الخدمات خلال الفترة التي يُنشأ أو يُطور فيها الأصل. ويُمكن استيفاء ضوابط الإثبات لكل من العقارات، الآلات، والمعدات بالإضافة إلى الأصول غير الملموسة خلال فترة الإنشاء أو التطوير، وإن صحَّ ذلك، يثبت المانح عادةً أصل امتياز تقديم الخدمات خلال تلك الفترة.</p>
<p>22. The first recognition criterion requires the flow of economic benefits or service potential to the grantor. From the grantor's point of view, the primary purpose of a service concession asset is to provide service potential on behalf of the public sector grantor. Similar to an asset the grantor constructs or develops for its own use, the grantor would assess, at the time the costs of construction or development are incurred, the terms of the binding arrangement to determine whether the service potential of the service concession asset would flow to the grantor at that time.</p>	<p>22. يتطلب البند الأول من ضوابط الإثبات تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة إلى المانح. ومن وجهة نظر المانح، فإن الغرض الأساسي وراء أصل امتياز تقديم الخدمات يكمن في تقديم الخدمات المتوقعة بالنيابة عن المانح القطاع العام. وعلى نحو مشابه للأصل الذي يقوم المانح بإنشائه أو تطويره لاستخدامه الخاص، يقيّم المانح في وقت تكبد تكاليف الإنشاء أو التطوير، شروط الترتيب الملزمة لتحديد ما إذا كانت الخدمات المتوقعة لأصل امتياز تقديم الخدمات تتدفق إلى المانح في ذلك الوقت.</p>
<p>23. The second recognition criterion requires that the initial cost or fair value of the asset can be measured reliably. Accordingly, to meet the recognition criteria in IPSAS 45 or IPSAS 31, as appropriate, the grantor must have reliable information about the historical cost or current operational value or fair value of the asset during its construction or development. For example, if the service concession arrangement requires the operator to provide the grantor with progress reports during the asset's construction or development, the costs incurred may be measurable, and would therefore meet the recognition principle in IPSAS 45 for constructed assets or in IPSAS 31 for developed assets. Also, where the grantor has little ability to avoid accepting an asset constructed or developed to meet the specifications of the contract, or a similar binding arrangement, the costs are recognized as progress is made towards completion of the asset. Thus, the grantor recognizes a service concession asset and an associated liability.</p>	<p>23. يتطلب البند الثاني من ضوابط الإثبات قياس التكلفة الأولية أو القيمة العادلة للأصل على نحو موثوق. وعليه، يجب على المانح امتلاك معلومات موثوقة حول التكلفة التاريخية للأصل أو قيمته التشغيلية الجارية أو قيمته العادلة أثناء إنشائه أو تطويره لاستيفاء ضوابط الإثبات المذكورة في معيار المحاسبة للقطاع العام 45 أو معيار المحاسبة للقطاع العام 31، أيهما ينطبق. على سبيل المثال، في حال تطلب ترتيب امتياز تقديم الخدمات من المشغل تقديم تقارير حول سير الأمور إلى المانح خلال إنشاء أو تطوير الأصل، حينها قد تكون التكاليف المتكبّدة قابلة للقياس، وبالتالي تحقيق مبدأ الإثبات المذكور في معيار المحاسبة للقطاع العام 45 للأصول التي يتم إنشاؤها أو معيار المحاسبة للقطاع العام 31 للأصول التي يتم تطويرها. وكذلك يتم إثبات التكاليف مع إقرار التقدم في سير الأعمال لإنجاز الأصل عندما يمتلك المانح قدرة محدودة لتجنب قبول الأصل الذي يُنشأ أو يُطور لتلبية مواصفات العقد، أو ترتيب ملزم مماثل. وبالتالي، يثبت المانح أصل امتياز تقديم الخدمات والتزام ذي صلة.</p>
<p><i>Measurement of Service Concession Assets</i></p>	<p><i>قياس أصول امتياز تقديم الخدمات</i></p>
<p>24. Paragraph 11 requires service concession assets recognized in accordance with paragraph 9 (or paragraph 10 for a whole-of-life asset) to be measured initially at fair value. In particular, fair value is used to determine the cost of a constructed or developed service concession asset or the cost of any upgrades to existing assets, on</p>	<p>24. تتطلب الفقرة 11 قياس أصول امتياز تقديم الخدمات المثبتة وفقاً للفقرة 9 (أو الفقرة 10 بالنسبة للأصل يُستخدم طوال عمره) أولياً بالقيمة العادلة. وعلى وجه أخص، تُستخدم القيمة العادلة لتحديد تكلفة أصل امتياز تقديم الخدمات الذي يتم إنشاؤه أو تطويره أو تكلفة أي من التحسينات الحاصلة على الأصول الموجودة، عند الإثبات الأولى. لا ينطبق</p>

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق
<p>initial recognition. The requirement in paragraph 11 does not apply to existing assets of the grantor that are reclassified as service concession assets in accordance with paragraph 12 of this Standard. The use of current value measurement basis on initial recognition does not constitute a revaluation under IPSAS 45 or IPSAS 31.</p>	<p>المتطلب المذكور في الفقرة 11 على الأصول الموجودة للمانح والتي تمت إعادة تصنيفها على أنها أصول امتياز تقديم الخدمات وفقاً للفقرة 12 من هذا المعيار، ولا يشكّل استخدام أحد أسس القياس بالقيمة الجارية عند الإثبات الأولي إعادة تقييم بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 45 أو معيار المحاسبة للقطاع العام 31.</p>
<p>25. The type of compensation exchanged between the grantor and the operator affects how the fair value of the service concession asset is determined on initial recognition. The paragraphs that follow outline how to determine the fair value of the asset on initial recognition based on the type of compensation exchanged:</p> <p>a. Where payments are made by the grantor to the operator, the fair value on initial recognition of the asset represents the portion of the payments paid to the operator for the asset.</p> <p>b. Where the grantor does not make payments to the operator for the asset, the asset is accounted for in the same way as an exchange of non-monetary assets in IPSAS 45 and IPSAS 31.</p>	<p>25. يؤثر نوع التعويض المتبادل بين المانح والمشغل على كيفية تحديد القيمة العادلة لأصل امتياز تقديم الخدمات عند الإثبات الأولي. توضح الفقرات التالية كيفية تحديد القيمة العادلة للأصل عند الإثبات الأولي بناءً على نوع التعويض المتبادل:</p> <p>أ. عند تقديم المانح الدفعات إلى المشغل، حينها تمثل القيمة العادلة عند الإثبات الأولي للأصل جزء من الدفعات المسددة إلى المشغل مقابل الأصل.</p> <p>ب. عندما لا يقدم المانح الدفعات إلى المشغل مقابل الأصل، حينها تتم المحاسبة عن الأصل بالطريقة التي تتم بها محاسبة تبادل الأصول غير النقدية كما هو مذكور في معيار المحاسبة للقطاع العام 45 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 31.</p>
<p>Types of Compensation</p>	<p>أنواع التعويضات</p>
<p>26. Service concession arrangements are rarely if ever the same; technical requirements vary by sector and by jurisdiction. Furthermore, the terms of the arrangement may also depend on the specific features of the overall legal framework of the particular jurisdiction. Contract laws, where they exist, may contain terms that do not have to be repeated in individual contracts.</p>	<p>26. نادراً ما تتشابه ترتيبات امتياز تقديم الخدمات إن لم يكن أبداً؛ وكذلك تختلف المتطلبات الفنية باختلاف القطاعات واختلاف الدول. وإضافة إلى ذلك، قد تعتمد شروط الترتيب أيضاً على السمات المحددة لمجمل الإطار النظامي للدولة ذاتها. وقد تحتوي أنظمة العقود، إذا وجدت، على بنود لا يجب تكرارها في العقود الفردية.</p>
<p>27. Depending on the terms of the service concession arrangement, the grantor may compensate the operator for the service concession asset and service provision by any combination of the following:</p> <p>a. Making payments (e.g., cash) to the operator;</p> <p>b. Compensating the operator by other means, such as:</p> <p>i. Granting the operator the right to earn revenue from third-party users of the service concession asset; or</p> <p>ii. Granting the operator access to another revenue-generating asset for its use.</p>	<p>27. بناءً على شروط ترتيب امتياز تقديم الخدمات، قد يقوم المانح بتعويض المشغل عن أصل امتياز تقديم الخدمات وتقديم الخدمة بأي مزيج مما يلي:</p> <p>أ. تقديم الدفعات (مثلًا، النقد) إلى المشغل؛</p> <p>ب. تعويض المشغل باستخدام طرق أخرى، مثل:</p> <p>(1) منح المشغل حق كسب الإيرادات من مستخدمين آخرين لأصل امتياز تقديم الخدمات؛ أو</p> <p>(2) منح المشغل إمكانية الوصول إلى أصل آخر مؤلّد للإيراد لاستخدامه الخاص.</p>
<p>28. Where the grantor compensates the operator for the service concession asset by making payments to the operator, the asset and service components of the payments may be separable (e.g., the binding arrangement specifies the amount of the</p>	<p>28. عندما يعوّض المانح المشغل مقابل أصل امتياز تقديم الخدمات عن طريق تسديد دفعات إلى المشغل، قد تكون مكونات الأصل والخدمة في الدفعات قابلة للفصل (على سبيل المثال، يحدد الترتيب الملزم مبلغ سلسلة من الدفعات المحددة مسبقاً والتي ستخص</p>

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق
predetermined series of payments to be allocated to the service concession asset) or inseparable.	لأصل امتياز تقديم الخدمات) أو غير قابلة للفصل.
Separable Payments	الدفعات القابلة للفصل
<p>29. A service concession arrangement may be separable in a variety of circumstances, including, but not limited to, the following:</p> <p>a. Part of a payment stream that varies according to the availability of the service concession asset itself and another part that varies according to usage or performance of certain services are identified;</p> <p>b. Different components of the service concession arrangement run for different periods or can be terminated separately. For example, an individual service component can be terminated without affecting the continuation of the rest of the arrangement; or</p> <p>c. Different components of the service concession arrangement can be renegotiated separately. For example, a service component is market tested and some or all of the cost increases or reductions are passed on to the grantor in such a way that the part of the payment by the grantor that relates specifically to that service can be identified.</p>	<p>29. قد يكون ترتيب امتياز تقديم الخدمات قابلاً للفصل في ظروف متنوعة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:</p> <p>أ. يُحدد جزء من سلسلة الدفعات التي تتنوع وفقاً لتوفر أصل امتياز تقديم الخدمات بحد ذاته وجزء آخر يتنوع وفقاً للاستخدام أو أداء خدمات معينة؛ أو</p> <p>ب. تنطبق المكونات المختلفة لترتيب امتياز تقديم الخدمات على فترات مختلفة أو يمكن إنهاؤها بشكل منفصل. على سبيل المثال، يمكن إنهاء مكون خدمة فردي دون أن يؤثر على استمرار بقية الترتيب؛ أو</p> <p>ج. يمكن إعادة التفاوض حول المكونات المختلفة لترتيب امتياز تقديم الخدمات بشكل منفصل. على سبيل المثال، يُختبر مكون الخدمة في السوق ويُنقل بعض أو جميع زيادات أو تخفيضات التكلفة إلى المانح بطريقة يمكن من خلالها تحديد جزء الدفعة التي يقدمها المانح والمرتبطة بتلك الخدمة بشكل محدد.</p>
<p>30. IPSAS 45 and IPSAS 31 require initial measurement of an asset acquired in an exchange transaction at cost, which is the cash price equivalent of the asset. For exchange transactions, the transaction price is considered to be fair value, unless indicated otherwise. Where the asset and service components of payments are separable, the cash price equivalent of the service concession asset is the present value of the service concession asset component of the payments. However, if the present value of the asset portion of the payments is greater than fair value, the service concession asset is initially measured at its fair value.</p>	<p>30. يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 45 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 31 قياساً أولياً للأصل الذي تم اقتناؤه في معاملة التبادل بسعر التكلفة، وهو مُعادل النقدي للأصل. وفيما يخص المعاملات التبادلية، يُعد سعر المعاملة القيمة العادلة، ما لم يُشر إلى خلاف ذلك. وعندما تكون مكونات الأصل والخدمة قابلة للفصل، يكون ما يعادل السعر النقدي لأصل امتياز تقديم الخدمات هو القيمة الحالية لعنصر أصل امتياز تقديم الخدمات الخاص من الدفعات. مع ذلك، في حال كانت القيمة الحالية لجزء الأصل من الدفعات أكبر من القيمة العادلة، حينها يتم قياس أصل امتياز تقديم الخدمات أولياً بالقيمة العادلة.</p>
Inseparable Payments	الدفعات غير القابلة للفصل
<p>31. Where the asset and service component of payments by the grantor to the operator are not separable, the fair value in paragraph 11 is determined using estimation techniques.</p>	<p>31. يتم تحديد القيمة العادلة في الفقرة 11 باستخدام أساليب التقدير عندما تكون مكونات الأصل والخدمة في الدفعات من قبل المانح إلى المشغل غير قابلة للفصل.</p>
<p>32. For the purpose of applying the requirements of this Standard, payments and other consideration required by the arrangement are allocated at the inception of the</p>	<p>32. لأغراض تطبيق متطلبات هذا المعيار، تُوزع الدفعات وأشكال العوض الأخرى التي يتطلبها الترتيب في بداية الترتيب أو عند إعادة تقييم الترتيب على البنود التي تخص أصل امتياز</p>

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق
<p>arrangement or upon a reassessment of the arrangement into those for the service concession asset and those for other components of the service concession arrangement (e.g., maintenance and operation services) on the basis of their relative fair values. The fair value of the service concession asset includes only amounts related to the asset and excludes amounts for other components of the service concession arrangement. In some cases, allocating the payments for the asset from payments for other components of the service concession arrangement will require the grantor to use an estimation technique. For example, a grantor may estimate the payments related to the asset by reference to the fair value of a comparable asset in an agreement that contains no other components, or by estimating the payments for the other components in the service concession arrangement by reference to comparable arrangements and then deducting these payments from the total payments under the arrangement.</p>	<p>تقديم الخدمات والبنود التي تخص مكونات أخرى لترتيب امتياز تقديم الخدمات (على سبيل المثال، خدمات الصيانة والتشغيل) وذلك على أساس قيمها العادلة النسبية. وتتضمن القيمة العادلة لأصل امتياز تقديم الخدمات المبالغ ذات الصلة بالأصل فقط وتستثني مبالغ المكونات الأخرى من ترتيب امتياز تقديم الخدمات. وفي بعض الحالات، قد يُطلب من المانح عند تخصيص دفعات الأصل من دفعات المكونات الأخرى لترتيب امتياز تقديم الخدمات استخدام أسلوب تقدير معين. على سبيل المثال، قد يقدر المانح الدفعات ذات الصلة بالأصل من خلال الرجوع إلى القيمة العادلة لأصل مقارن في اتفاقية لا تحتوي على مكونات أخرى، أو من خلال تقدير دفعات المكونات الأخرى في ترتيب امتياز تقديم الخدمات عبر الرجوع إلى ترتيبات مقارنة ومن ثم خصم هذه الدفعات من مجموع الدفعات بموجب الترتيب.</p>
<p>Operator Receives Other Forms of Compensation</p>	<p>استلام المشغل أشكالاً أخرى من التعويض</p>
<p>33. The types of transactions referred to in paragraph 17(b) are non-monetary exchange transactions. Paragraph 21 of IPSAS 45 and paragraph 44 of IPSAS 31, as appropriate, provide guidance on these circumstances.</p>	<p>33. تعدّ أنواع المعاملات التي تشير إليها الفقرة 17(ب) هي المعاملات التبادلية غير النقدية. وتقدم الفقرة 21 من معيار المحاسبة للقطاع العام 45 والفقرة 44 من معيار المحاسبة للقطاع العام 31 إرشادات حول هذه الظروف، حسب ما يكون مناسباً.</p>
<p>34. When the operator is granted the right to earn revenue from third-party users of the service concession asset, or another revenue-generating asset, or receives non-cash compensation from the grantor, the grantor does not incur a cost directly for acquiring the service concession asset. These forms of compensation to the operator are intended to compensate the operator both for the cost of the service concession asset and for operating it during the term of the service concession arrangement. The grantor therefore needs to initially measure the asset component in a manner consistent with paragraph 11.</p>	<p>34. عندما يُعطى المشغل حق كسب الإيراد من مستخدمين آخرين لأصل امتياز تقديم الخدمات، أو أصل آخر مُولّد للإيراد، أو عندما يستلم تعويض غير نقدي من المانح، فإن المانح لا يتكبّد تكلفة بشكل مباشر لاقتنائه أصل امتياز تقديم الخدمات. والهدف من أشكال التعويض هذه المقدمة إلى المشغل هو تعويضه عن تكلفة أصل امتياز تقديم الخدمات وعن تشغيله على مدى أجل ترتيب امتياز تقديم الخدمات. وبالتالي يحتاج المانح إلى قياس مكون الأصل أولياً بأسلوب يتسق مع الفقرة 11.</p>
<p><i>Subsequent Measurement</i></p>	<p><i>القياس اللاحق</i></p>
<p>35. After initial recognition, a grantor applies IPSAS 45 and IPSAS 31 to the subsequent measurement and derecognition of a service concession asset. IPSAS 21 and IPSAS 26 are also applied in considering whether there is any indication that a service concession asset is impaired. These requirements in these Standards are applied to all assets recognized or classified as service concession assets in accordance with this Standard.</p>	<p>35. يُطبّق المانح بعد الإثبات الأولي معيار المحاسبة للقطاع العام 45 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 31 على القياس وإلغاء الإثبات اللاحقين بأصل امتياز تقديم الخدمات. وكذلك يُطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 21 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 26 عند بحث ما إذا كان هناك أي مؤشر يدل على هبوط في قيمة أصل امتياز تقديم الخدمات. وتطبق جميع المتطلبات الواردة في هذه المعايير على جميع الأصول المثبتة أو المُصنفة على أنها</p>

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق
	أصول امتياز تقديم الخدمات وفقاً لهذا المعيار.
Recognition and Measurement of Liabilities (see paragraphs 14–28)	إثبات الالتزامات وقياسها (أنظر الفقرات 14–28)
36. The grantor recognizes a liability in accordance with paragraph 14 only when a service concession asset is recognized in accordance with paragraph 9 (or paragraph 10 for a whole-of-life asset). The nature of the liability recognized in accordance with paragraph 14 differs in each of the circumstances described in paragraph AG25 according to its substance.	36. يثبت المانح الالتزام وفقاً للفقرة 14 فقط إذا ثبت أصل امتياز تقديم الخدمات وفقاً للفقرة 9 (أو الفقرة 10 بالنسبة لأصل يستخدم طوال عمره). وتختلف طبيعة الالتزام المثبت وفقاً للفقرة 14 في كل ظرف من الظروف المبينة في فقرة إرشاد التطبيق 25 وفقاً لجوهره.
<i>The Financial Liability Model (see paragraphs 18–23)</i>	نموذج الالتزام المالي (أنظر الفقرات 18–23)
37. When the grantor has an unconditional obligation to make a predetermined series of payments to the operator, the liability is a financial liability as defined in IPSAS 41. The grantor has an unconditional obligation if it has little, if any, discretion to avoid the obligation usually because of the binding arrangement with the operator being enforceable by law.	37. عندما يكون على المانح واجب غير مشروط لتسديد سلسلة من الدفعات المحددة مسبقاً إلى المشغل، حينها يكون الالتزام هو عبارة عن التزام مالي كما هو معرّف في معيار المحاسبة للقطاع العام 41. ويكون على المانح واجب غير مشروط إذا كان لديه حرية تصرف ضئيلة أو معدومة لتجنب الواجب عادةً نظراً لأن الترتيب الملزم مع المشغل قابل للإنفاذ بموجب الأنظمة.
38. When the grantor provides compensation to the operator for the cost of the service concession asset and service provision in the form of a predetermined series of payments, an amount reflecting the portion of the predetermined series of payments that pertains to the asset is recognized as a liability in accordance with paragraph 14. This liability does not include the finance charge and service components of the payments specified in paragraph 21.	38. عندما يقدم المانح تعويضاً إلى المشغل مقابل تكلفة أصل امتياز تقديم الخدمات ومقابل تقديم الخدمات على شكل سلسلة من الدفعات المحددة مسبقاً، فإنه يثبت المبلغ الذي يعكس جزءاً من سلسلة من الدفعات المحددة مسبقاً والتي تخص الأصل على أنه التزام وفقاً للفقرة 14. ولا يتضمن هذا الالتزام عبء التمويل ومكونات الخدمة في الدفعات المحددة في الفقرة 21.
39. Where the grantor makes any payments to the operator in advance of the service concession asset being recognized, the grantor accounts for those payments as prepayments.	39. عندما يسدد المانح أي دفعات إلى المشغل قبل إثبات أصل امتياز تقديم الخدمات، يقوم المانح بالمحاسبة عن هذه الدفعات على أنها دفعات مدفوعة مقدماً.
40. The finance charge specified in paragraph 21 is determined based on the operator's cost of capital specific to the service concession asset, if this is practicable to determine.	40. يُحدّد عبء التمويل المنصوص عليه في الفقرة 21 بناءً على تكلفة رأس مال المشغل التي تخص أصل امتياز تقديم الخدمات، إذا كان من العملي تحديدها.
41. If the operator's cost of capital specific to the service concession asset is not practicable to determine, the rate implicit in the arrangement specific to the service concession asset, the grantor's incremental borrowing rate, or another rate appropriate to the terms and conditions of the arrangement, is used.	41. إذا لم يكن من العملي تحديد تكلفة رأس مال المشغل التي تخص أصل امتياز تقديم الخدمات، يُستخدم المعدل الضمني في الترتيب الذي يخص أصل امتياز تقديم الخدمات أو معدل الاقتراض الإضافي للمانح أو أي معدل آخر مناسب لأحكام وشروط الترتيب.
42. Where sufficient information is not available, the rate used to determine the finance charge may be estimated by reference to the rate that would be expected on acquiring	42. يجوز تقدير المعدل المستخدم لتحديد عبء التمويل، عند عدم توفر معلومات كافية، من خلال الرجوع إلى المعدل المتوقع لاقتناء أصل مشابه (على سبيل المثال، عقد إيجار أصل

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 32 "ترتيبات امتياز تقديم الخدمات: المانح"
إصدار 2024م

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق
<p>a similar asset (e.g., a lease of a similar asset, in a similar location and for a similar term). The estimate of the rate should be reviewed together with:</p> <p>a. The present value of the payments;</p> <p>b. The assumed fair value of the asset; and</p> <p>c. The assumed residual value, to ensure all figures are reasonable and mutually consistent.</p>	<p>مشابه، وفي موقع مشابه، ولأجل مشابه). ويجب مراجعة تقدير المعدل بالإضافة إلى ما يلي:</p> <p>أ. القيمة الحالية للدفعات؛ و</p> <p>ب. القيمة العادلة المفترضة للأصل؛ و</p> <p>ج. القيمة المتبقية المفترضة، لضمان أن تكون جميع الأرقام معقولة ومتسقة بشكل متبادل.</p>
<p>43. In cases when the grantor takes part in the financing (e.g., by lending the operator the funds to construct, develop, acquire, or upgrade a service concession asset, or through guarantees), it may be appropriate to use the grantor's incremental borrowing rate to determine the finance charge.</p>	<p>43. في الحالات التي يشارك فيها المانح في التمويل (على سبيل المثال، عن طريق إقراض المشغل الأموال اللازمة لإنشاء، أو تطوير، أو اقتناء، أو تحسين أصل امتياز تقديم الخدمات، أو من خلال ضمانات)، قد يكون من المناسب استخدام معدل الاقتراض الإضافي للمانح لتحديد عبء التمويل.</p>
<p>44. The interest rate used to determine the finance charge may not be subsequently changed unless the asset component or the whole of the arrangement is renegotiated.</p>	<p>44. لا يجوز تغيير سعر الفائدة المستخدم لتحديد عبء التمويل في وقت لاحق ما لم يُعاد التفاوض حول عنصر الأصل أو كامل الترتيب.</p>
<p>45. The finance charge related to the liability in a service concession arrangement is presented consistently with other finance charges in accordance with IPSAS 28, IPSAS 30, and IPSAS 41.</p>	<p>45. يُعرض عبء التمويل المتعلق بالالتزام في ترتيب امتياز تقديم الخدمات بشكل متنسق مع أعباء التمويل الأخرى وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 28 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 30 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 41.</p>
<p>46. The service component of payments determined in accordance with paragraph 21 is ordinarily recognized evenly over the term of the service concession arrangement because this pattern of recognition best corresponds to the service provision. In cases when specific expenses are required to be separately compensated, and their timing is known, such expenses are recognized as incurred.</p>	<p>46. عادة ما يُتَبَّط مكون الخدمة في الدفعات المحددة وفقاً للفقرة 21 على نحو متساوٍ على مدى أجل ترتيب امتياز تقديم الخدمات وذلك لأن نمط الإثبات هذا يتوافق مع تقديم الخدمات بأفضل شكل. وفي الحالات التي يُطلب فيها تعويض المصروفات المحددة بشكل منفصل، ويكون توقيتها معلوماً، فإن هذه المصروفات المحددة تُتَبَّط عند تكبدها.</p>
<p><i>Grant of a Right to the Operator Model (see paragraphs 24–26)</i></p>	<p><i>نموذج منح حق معين إلى المشغل (أنظر الفقرات 24–26)</i></p>
<p>47. When the grantor compensates the operator for the service concession asset and service provision by granting the operator the right to earn revenue from third-party users of the service concession asset, the operator is granted the right to earn revenue over the period of the service concession arrangement. Likewise, the grantor earns the benefit associated with the assets received in the service concession arrangement in exchange for the right granted to the operator over the period of the arrangement. Accordingly, the revenue is not recognized immediately. Instead, a liability is recognized for any portion of the revenue that is not yet earned. Revenue is recognized and the liability reduced in accordance with paragraph 25 based on the economic substance of the service concession arrangement, usually as access to the service concession asset</p>	<p>47. عندما يعوض المانح المشغل مقابل أصل امتياز تقديم الخدمات ومقابل تقديم الخدمات من خلال منح المشغل حق كسب الإيراد من أطراف ثالثة مستخدمة لأصل امتياز تقديم الخدمات، فإن المشغل يُمنَح حق كسب الإيراد على مدى مدة ترتيب امتياز تقديم الخدمات. وبالمثل، يكسب المانح المنافع المرتبطة بالأصل المستلم في ترتيب امتياز تقديم الخدمات مقابل الحق الممنوح للمشغل على مدى مدة الترتيب. وبالتالي، لا يُتَبَّط الإيراد على الفور. وبدلاً من ذلك، يُتَبَّط التزام بأي جزء من الإيراد لم يُكتسب بعد. ويُتَبَّط الإيراد ويُخفَّض الالتزام وفقاً للفقرة 25 بناءً على الجوهر الاقتصادي لترتيب امتياز تقديم الخدمات، وعادة بالتوازي مع تقديم الحق للمشغل في الوصول إلى أصل امتياز تقديم الخدمات على مدى أجل ترتيب امتياز تقديم الخدمات. وكما هو موضح في فقرة إرشادات التطبيق 27، قد يقوم المانح بتعويض المشغل من خلال الجمع بين دفعات ومنح حق في</p>

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق
<p>is provided to the operator over the term of the service concession arrangement. As described in paragraph AG27, the grantor may compensate the operator by a combination of payments and granting a right to earn revenue directly from third-party users. In such cases, if the operator's right to earn such third-party revenues significantly reduces or eliminates the grantor's predetermined series of payments to the operator, another basis may be more appropriate for reducing the liability (e.g., the term over which the grantor's future predetermined series of payments are reduced or eliminated).</p>	<p>كسب الإيراد مباشرة من أطراف ثالثة مستخدمة للأصل. وفي مثل هذه الحالات، إذا كان حق المشغل في كسب الإيراد من أطراف ثالثة يخفّض بشكل مهم أو يلغي سلسلة دفعات محددة مسبقاً إلى المشغل، قد يكون هناك أساس آخر أكثر مناسبة لتخفيض الالتزام (على سبيل المثال، الأجل الذي يتم على مده تخفيض أو إلغاء سلسلة الدفعات المستقبلية المحددة مسبقاً للمانح).</p>
<p>48. When the grantor compensates the operator for the service concession asset and service by the provision of a revenue-generating asset, other than the service concession asset, revenue is recognized and the liability recognized in accordance with paragraph 24 is reduced in a manner similar to that described in paragraph AG47. In such cases, the grantor also considers the derecognition requirements in IPSAS 45 or IPSAS 31, as appropriate.</p>	<p>48. عندما يعوض المانح المشغل مقابل أصل امتياز تقديم الخدمات ومقابل تقديم الخدمات من خلال تقديم أصل مولّد للإيراد، بخلاف أصل امتياز تقديم الخدمات، تُثبت الإيراد ويُخفّض الالتزام المثبت وفقاً للفقرة 24 بأسلوب مشابه لما هو مبين في فقرة إرشادات التطبيق 47. وفي مثل هذه الحالات، يراعي المانح أيضاً متطلبات إلغاء الإثبات الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 45 أو معيار المحاسبة للقطاع العام 31، أيهما ينطبق.</p>
<p>49. In some cases under the grant of a right to the operator model, there may be a "shadow toll". Some shadow tolls are paid for the construction, development, acquisition, or upgrade of the service concession asset, and its operation by the operator. In cases where the grantor pays the operator solely for the usage of the service concession asset by third-party users, such payment is compensation in exchange for the usage and not the acquisition of the service concession asset. Accordingly, such payments do not relate to the liability specified in paragraph AG48. The grantor compensates the operator only to the extent of the usage of the service concession asset, and accounts for such payments as expenses in accordance with IPSAS 1.</p>	<p>49. في بعض الحالات بموجب نموذج منح حق إلى المشغل، قد تكون هناك "رسوم استخدام". تُدفع بعض رسوم الاستخدام لإنشاء، أو تطوير، أو اقتناء، أو تحسين أصل امتياز تقديم الخدمات، وتشغيله من قبل المشغل. وفي الحالات التي يدفع فيها المانح للمشغل فقط مقابل استخدام أصل امتياز تقديم الخدمات من قبل أطراف ثالثة، يعد هذا الدفع تعويضاً مقابل استخدام - وليس مقابل اقتناء - أصل الامتياز تقديم الخدمات. وتبعاً لذلك، لا تتعلق مثل هذه الدفعات بالالتزام المحدد في الفقرة إرشادات التطبيق 48. حيث يعوّض المانح المشغل فقط بمقدار استخدام أصل امتياز تقديم الخدمات، ويُحاسب عن مثل هذه الدفعات على أنها مصروفات وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 1.</p>
<p><i>Dividing the Arrangement (see paragraphs 27–28)</i></p>	<p><i>تجزئة الترتيب (أنظر الفقرات 27–28)</i></p>
<p>50. If the operator is compensated for the service concession asset partly by a predetermined series of payments and partly by receiving the right to earn revenue from third-party use of either the service concession asset or another revenue-generating asset, it is necessary to account separately for each portion of the liability related to the grantor's consideration. In these circumstances, the consideration to the operator is divided into a financial liability portion for the predetermined series of payments and a liability portion for the right granted to the operator to earn revenue</p>	<p>50. في حال تعويض المشغل مقابل أصل امتياز تقديم الخدمات بشكل جزئي من خلال سلسلة من دفعات محددة مسبقاً وبشكل جزئي من خلال استلام حق كسب الإيراد من استخدام الطرف الثالث إما لأصل امتياز تقديم الخدمات أو لأصل آخر مولّد للإيراد، فإنه من الضروري المحاسبة عن كل جزء من الالتزام متعلق بالعوض الخاص بالمانح بشكل منفصل. وفي تلك الظروف، يُقسّم العوض المقدم إلى المشغل إلى جزء التزام مالي لسلسلة من الدفعات المحددة مسبقاً وجزء التزام آخر للحق الممنوح للمشغل لكسب الإيراد من استخدام الطرف الثالث لأصل امتياز تقديم الخدمات أو لأصل آخر مولّد للإيراد. ويُثبت كل جزء من الالتزام</p>

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق
from third-party use of the service concession asset or another revenue-generating asset. Each portion of the liability is recognized initially at the fair value of the consideration paid or payable.	أولياً بالقيمة العادلة للعوض المدفوع أو مستحق الدفع.
Other Liabilities, Commitments, Contingent Liabilities and Contingent Assets (see paragraph 29)	التزامات، تعهدات، التزامات محتملة وأصول محتملة أخرى (أنظر الفقرة 29)
51. Service concession arrangements may include various forms of financial guarantees (e.g., a guarantee, security, or indemnity related to the debt incurred by the operator to finance construction, development, acquisition, or upgrade of a service concession asset), or performance guarantees (e.g., guarantee of minimum revenue streams, including compensation for short-falls).	51. قد تتضمن ترتيبات امتياز تقديم الخدمات أشكالاً مختلفة من الضمانات المالية (على سبيل المثال، ضمان، كفالة، أو تعويض مرتبط بالدين الذي يتكبده المشغل لتمويل إنشاء، تطوير، اقتناء، أو تحسين أصل امتياز تقديم الخدمات)، أو ضمانات حسن الأداء (على سبيل المثال، ضمان الحد الأدنى من الإيرادات، بما في ذلك التعويض عن النقص).
52. Certain guarantees made by a grantor may meet the definition of a financial guarantee contract. The grantor determines whether guarantees made by the grantor as part of a service concession arrangement meet the definition of a financial guarantee contract and applies IPSAS 28, IPSAS 30 and IPSAS 41 in accounting for the guarantee. Where the guarantee is an insurance contract, the grantor can elect to apply the relevant international or national accounting standard dealing with insurance contracts. See IPSAS 28, paragraphs AG3–AG9 for further guidance.	52. قد تستوفي بعض الضمانات التي يقدمها المانح تعريف عقد الضمان المالي. ويحدد المانح ما إذا كانت تلك الضمانات التي يقدمها المانح باعتبارها جزء من ترتيب امتياز تقديم الخدمات تلي تعريف عقد الضمان المالي وتطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 28، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 30 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 41 في المحاسبة عن الضمان. عندما يكون ذلك الضمان هو عقد تأمين، يمكن أن يختار المانح تطبيق معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي العلاقة والذي يتناول عقود التأمين. أنظر معيار المحاسبة للقطاع العام 28، فقرات إرشادات التطبيق 3-9 لمزيد من الإرشادات.
53. Guarantees and commitments that do not meet the requirements in IPSAS 28 and IPSAS 41 relating to financial guarantee contracts or are not insurance contracts are accounted for in accordance with IPSAS 19.	53. تتم المحاسبة عن الضمانات والالتزامات التي لا تلي المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 28 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 41 فيما يتعلق بعقود الضمان المالي أو التي لا تكون عبارة عن عقود تأمين وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 19.
54. Contingent assets or liabilities may arise from disputes over the terms of the service concession arrangement. Such contingencies are accounted for in accordance with IPSAS 19.	54. قد تنشأ الأصول أو الالتزامات المحتملة من النزاعات المتعلقة بشروط ترتيب امتياز تقديم الخدمات. وتتم المحاسبة عن تلك البنود المحتملة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 19.
Other Revenues (see paragraph 30)	الإيرادات الأخرى (أنظر الفقرة 30)
55. The operator may compensate the grantor for access to the service concession asset by providing the grantor with a series of predetermined inflows of resources, including the following: a. An upfront payment or a stream of payments; b. Revenue-sharing provisions; c. A reduction in a predetermined series of payments the grantor is required to make to the operator; and	55. قد يعوض المشغل المانح مقابل حق الوصول إلى أصل امتياز تقديم الخدمات من خلال تزويد المانح بسلسلة محددة مسبقاً من تدفقات الموارد الداخلة بما في ذلك ما يلي: أ. دفعة مقدمة أو سلسلة من الدفعات؛ و ب. أحكام المشاركة بالإيرادات؛ و ج. تخفيض في سلسلة من الدفعات المحددة مسبقاً التي يُطلب من المانح تقديمها إلى المشغل؛ و د. دفعات الإيجار لتزويد المشغل بحق الوصول إلى أصل مؤلّد للإيراد.

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق
d. Rent payments for providing the operator access to a revenue-generating asset.	
56. When the operator provides an upfront payment, a stream of payments, or other consideration to the grantor for the right to use the service concession asset over the term of the service concession arrangement, the grantor accounts for these payments in accordance with IPSAS 9. The timing of the revenue recognition is determined by the terms and conditions of the service concession arrangement that specify the grantor's obligation to provide the operator with access to the service concession asset.	56. عندما يقدم المشغل دفعة مقدّمة، أو مجموعة من الدفعات، أو عوض آخر إلى المانح مقابل حق استخدام أصل امتياز تقديم الخدمات على مدى أجل ترتيب امتياز تقديم الخدمات، يقوم المانح بالمحاسبة عن تلك الدفعات وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 9. ويُحدد توقيت إثبات الإيرادات بالاعتماد على أحكام وشروط ترتيب امتياز تقديم الخدمات التي تحدد واجب المانح بتمكين المشغل من الوصول إلى أصل امتياز تقديم الخدمات.
57. Where the operator provides an upfront payment, a stream of payments, or other consideration to the grantor in addition to the service concession asset, for the right to earn the revenue from third-party use of the service concession asset, or another revenue-generating asset, any portion of the payments received from the operator not earned in the accounting period is recognized as a liability until the conditions for revenue recognition are met.	57. عندما يقدم المشغل دفعة مقدّمة، أو سلسلة من الدفعات، أو عوض آخر إلى المانح بالإضافة إلى أصل امتياز تقديم الخدمات، مقابل الحصول على حق كسب إيراد من استخدام أطراف ثالثة لأصل امتياز تقديم الخدمات، أو أصل آخر مولّد للإيراد، يُثبت أي جزء من الدفعات المستلمة من المشغل لم يُكتسب خلال الفترة المحاسبية على أنه التزام لحين تحقيق شروط إثبات الإيراد.
58. When the conditions for revenue recognition are met, the liability is reduced as the revenue is recognized in accordance with paragraph 30.	58. عند تحقيق شروط إثبات الإيراد، يُخفف الالتزام بالتوازي مع إثبات الإيراد وفقاً للفقرة 30.
59. However, given the varying nature of the types of assets that may be used in service concession arrangements, and the number of years over which the arrangements operate, there may be more appropriate alternative methods for recognizing revenue associated with the inflows specified in the binding arrangement that better reflect the operator's economic consumption of their access to the service concession asset and/or the time value of money. For example, an annuity method that applies a compounding interest factor that more evenly recognizes revenue on a discounted basis, as opposed to on a nominal basis, may be more appropriate for a service concession arrangement with a term extending over several decades.	59. مع ذلك، نظراً للطبيعة المتنوعة لأنواع الأصول التي قد تُستخدم في ترتيبات امتياز تقديم الخدمات، وعدد السنوات التي تنفذ على مداها تلك الترتيبات، قد تكون هناك طرق بديلة أكثر مناسبة لإثبات الإيرادات المرتبطة بالتدفقات الداخلة المحددة في الترتيب الملزم تعكس بشكل أفضل الاستهلاك الاقتصادي من قبل المشغل لحق الوصول إلى أصل امتياز تقديم الخدمات و/أو القيمة الزمنية للأموال. على سبيل المثال، إن طريقة الدفعات الدورية السنوية التي تطبق معامل فائدة مركب يثبت الإيرادات بشكل أكثر تساوي على أساس مخصوم - بدلاً من أساس أسمى - قد تكون أكثر مناسبة لترتيب امتياز تقديم الخدمات ذي أجل يمتد إلى عقود عدة.
60. When an upfront payment is received from the operator, the revenue is recognized in a way that best reflects the operator's economic consumption of its access to the service concession asset and/or the time value of money. For example, when the operator is required to pay annual installments over the term of the service concession arrangement, or predetermined sums for specific years, the revenue is recognized over the specified term.	60. عندما تُستلم دفعة مقدّمة من المشغل، يُثبت الإيراد بطريقة تعكس بشكل أفضل استهلاكه الاقتصادي للوصول إلى أصل امتياز تقديم الخدمات و/أو القيمة الزمنية للأموال. على سبيل المثال، عندما يُطلب من المشغل تسديد أقساط سنوية على مدى أجل ترتيب امتياز تقديم الخدمات، أو دفع مبالغ محددة مسبقاً خلال سنوات محددة، يُثبت الإيراد على مدى الأجل المحدد.

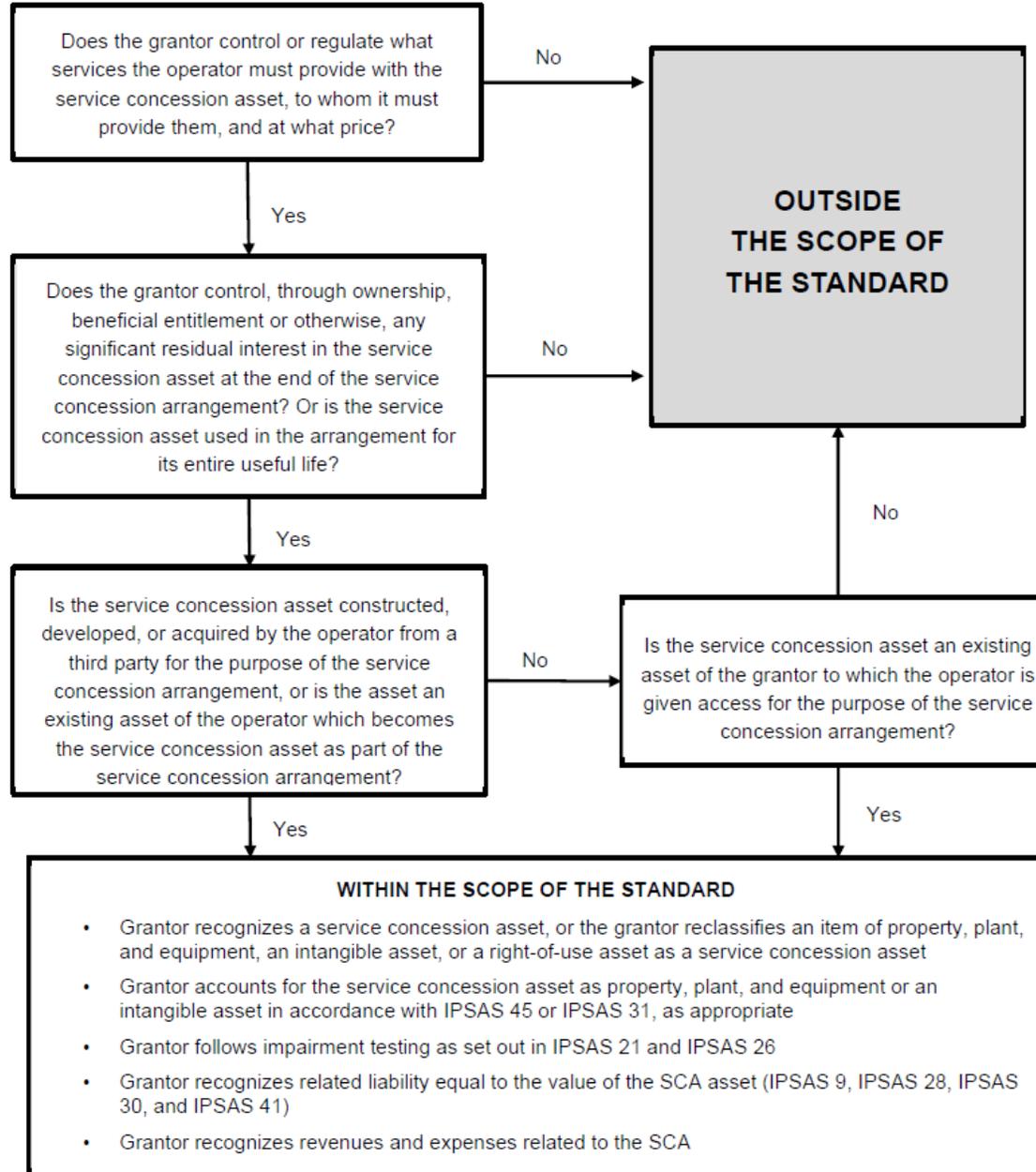
دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 32 "ترتيبات امتياز تقديم الخدمات: المانح"
إصدار 2024م

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق
61. For service concession arrangements under which the operator is granted the right to earn revenue from third-party users of the service concession asset, revenue relates to the inflow of economic benefits received as the services are provided and is therefore recognized on the same basis as the liability is reduced. In these cases, the grantor will often negotiate to include a revenue-sharing provision in the arrangement with the operator. Revenue-sharing as part of a service concession arrangement may be based on all revenue earned by the operator, or on revenue above a certain threshold, or on revenue more than the operator needs to achieve a specified rate of return.	61. بالنسبة لترتيبات امتياز تقديم الخدمات التي يُمنح المشغّل بموجبها حق كسب الإيراد من أطراف ثالثة مستخدمة لأصل امتياز تقديم الخدمات، يتعلق الإيراد بالتدفقات الداخلة من المنافع الاقتصادية المستلمة بالتوازي مع تقديم الخدمات وبالتالي تثبت على نفس الأساس الذي يتم بناءً عليه تخفيض الالتزام. وغالبًا ما يتفاوض المانح في هذه الحالات لإضافة بند مشاركة في الإيرادات إلى الترتيب المبرم مع المشغّل. وقد تستند مشاركة الإيرادات كجزء من ترتيب امتياز تقديم الخدمات إلى جميع الإيرادات المكتسبة من قبل المشغّل، أو إلى الإيرادات التي تتجاوز حد معين، أو الإيرادات التي تتجاوز احتياجات المشغّل لتحقيق معدل عائد محدد.
62. The grantor recognizes revenue generated from revenue-sharing provisions in service concession arrangements as it is earned, in accordance with the substance of the relevant agreement, after any contingent event (e.g., the achievement of a revenue threshold) is deemed to have occurred. The grantor applies IPSAS 19 to determine when the contingent event has occurred.	62. يثبت المانح الإيرادات المولّدة من أحكام مشاركة الإيرادات في ترتيبات امتياز تقديم الخدمات عند اكتسابها، وفقًا لجوهر الاتفاقية ذات الصلة، بعد اعتبار أن حدثًا محتملًا (على سبيل المثال، تحقيق حد معين من الإيرادات) قد وقع. ويطبق المانح معيار المحاسبة للقطاع العام 19 لتحديد متى قد وقع الحدث المحتمل.
63. A reduction in the future predetermined series of payments the grantor would otherwise be required to make to the operator provides the grantor with upfront non-cash consideration. Such revenue is recognized as the liability is reduced.	63. إن حدوث تخفيض في سلسلة من الدفعات المستقبلية المحددة مسبقًا والتي كان سيطلب من المانح تسديدها إلى المشغّل يقدم للمانح عوضاً غير نقدي مقدّمًا، ويُثبت مثل هذا الإيراد بالتوازي مع تخفيض الالتزام.
64. When the operator pays a nominal rent for access to a revenue-generating asset, the rental revenue is recognized in accordance with IPSAS 23, <i>Revenue from Non-Exchange Transactions (Taxes and Transfers)</i> .	64. عندما يدفع المشغّل إيجارًا اسميًا مقابل الوصول إلى أصل مولّد للإيراد، فإن إيراد الإيجار يُثبت وفقًا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 23، <i>الإيراد من المعاملات غير التبادلية (الضرائب والتحويلات)</i> .
Presentation and Disclosure (see paragraphs 31–33)	العرض والإفصاح (أنظر الفقرات 31–33)
65. Disclosures relating to various aspects of service concession arrangements may be addressed in existing Standards. This Standard addresses only the additional disclosures relating to service concession arrangements. Where the accounting for a particular aspect of a service concession arrangement is addressed in another Standard, the grantor follows the disclosure requirements of that Standard in addition to those set out in paragraph 32.	65. يجوز تناول الإفصاحات المتعلقة بجوانب مختلفة من ترتيبات امتياز تقديم الخدمات في المعايير القائمة. ويتناول هذا المعيار الإفصاحات الإضافية ذات الصلة بترتيبات امتياز تقديم الخدمات فقط. حيث يتم تناول المحاسبة عن جانب معين من ترتيب امتياز تقديم الخدمات في معيار آخر، يتبع المانح متطلبات الإفصاح المذكورة في ذلك المعيار بالإضافة إلى تلك المتطلبات المنصوص عليها في الفقرة 32.
66. IPSAS 1 requires finance costs to be presented separately in the statement of financial performance. The finance charge determined in accordance with paragraph 21 is included in this item.	66. يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 1 عرض تكاليف التمويل في قائمة الأداء المالي بشكل منفصل. وتتم إضافة عبء التمويل المحددة وفقًا للفقرة 21 في هذا البند.

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق
67. In addition to the disclosures outlined in paragraphs 31–33, the grantor also applies the relevant presentation and disclosure requirements in other IPSASs as they pertain to assets, liabilities, revenues, and expenses recognized under this Standard.	67. إضافة إلى الإفصاحات الموضحة في الفقرات 31-33، يطبق المانح أيضًا متطلبات العرض والإفصاح ذات الصلة المنصوص عليها في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى المتعلقة بالأصول، الالتزامات، الإيرادات، والمصروفات المثبتة بموجب هذا المعيار.
Transitional (see paragraphs 34–35)	الانتقال (أنظر الفقرات 34–35)
68. [Deleted].	68. [حذفت].
69. [Deleted].	69. [حذفت].
70. [Deleted].	70. [حذفت].
71. [Deleted].	71. [حذفت].
72. [Deleted].	72. [حذفت].
73. [Deleted].	73. [حذفت].

6. إرشادات التنفيذ

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
<i>This guidance accompanies, but is not part of, IPSAS 32.</i>	ترافق هذه الإرشادات معيار المحاسبة للقطاع العام 32 ولكنها لا تشكل جزءاً منه.
1. The purpose of this Implementation Guidance is to illustrate certain aspects of the requirements of IPSAS 32.	1. تهدف إرشادات التنفيذ إلى توضيح جوانب معينة من متطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 32.
Accounting Framework for Service Concession Arrangements	الإطار المحاسبي لترتيبات امتياز تقديم الخدمات
2. The diagram below summarizes the accounting for service concession arrangements established by IPSAS 32.	2. يلخص الرسم البياني أدناه المحاسبة عن ترتيبات امتياز تقديم الخدمات المنصوص عليها في معيار المحاسبة للقطاع العام 32.





Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
References to IPSASs that Apply to Typical Types of Arrangements Involving an Asset Combined with Provision of a Service	مراجع معايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق على الأنواع النمطية لترتيبات التي تنطوي على أصل مرتبط بتقديم الخدمة
3. The table sets out the typical types of arrangements for private sector participation in the provision of public sector services and provides references to IPSASs that apply to those arrangements. The list of arrangements types is not exhaustive. The purpose of the table is to highlight the continuum of arrangements. It is not the IPSASB's intention to convey the impression that bright lines exist between the accounting requirements for various types of arrangements.	3. يبين الجدول التالي الأنواع النمطية لترتيبات بمشاركة القطاع الخاص في تقديم خدمات القطاع العام ويقدم مراجع معايير المحاسبة للقطاع العام التي تُطبَّق على تلك الترتيبات. ولا تعتبر هذه القائمة بأنواع الترتيبات قائمة شاملة. والغرض من هذا الجدول هو تسليط الضوء على التسلسل في الترتيبات. وليست نية مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام إعطاء الانطباع بأن هناك فروقاً بين متطلبات المحاسبة عن الأنواع المختلفة من ترتيبات.
4. Shaded text shows arrangements within the scope of IPSAS 32.	4. توضح النصوص المظللة الترتيبات التي تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 32.

Category	Lessee	Service provider			Owner	
Typical arrangement types	Lease (eg., operator leases asset from grantor)	Service and/or maintenance contract (specific tasks eg., debt collection, facility management)	Rehabilitate- operate- transfer	Build- operate- transfer	Build- own- operate	100% Divestment/ Privatization/ Corporation
Asset ownership	Grantor				Operator	
Capital investment	Grantor		Operator			
Demand risk	Shared	Grantor	Grantor and/or Operator		Operator	
Typical duration	8–20 years	1–5 years	25–30 years		Indefinite (or may be limited by binding arrangement or license)	
Residual interest	Grantor				Operator	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 32 "ترتيبات امتياز تقديم الخدمات: المانح"
إصدار 2024م

Relevant IPSASs	IPSAS 43	IPSAS 1	This IPSAS/IPSAS 45/ IPSAS 31	IPSAS 45/IPSAS 31 (derecognition) IPSAS 9 (revenue recognition)
--------------------	----------	---------	----------------------------------	--

المالك		مقدم الخدمة			المستأجر	الفئة	
التصفية / الخصصة / شركة مساهمة بنسبة 100%	البناء- الامتلاك- التشغيل	البناء- التشغيل-التحويل	الإصلاح- التشغيل-التحويل	عقد الخدمة و/أو الصيانة (مهام محددة، على سبيل المثال، تحصيل الديون، إدارة المرافق)	عقد الإيجار) على سبيل المثال، استئجار المشغل أصل (من المانح)	أنواع الترتيبات النمطية	
المشغل		المانح			ملكية الأصل		
المشغل		المانح			استثمار رأس المال		
المشغل		المانح و/أو المشغل			مشاركة	مخاطر الطلب	
غير محدد (أو محدد من خلال ترتيب ملزم أو ترخيص معين)		30-25 سنة			1-5 سنوات	8-20 سنة	المدة النموذجية
المشغل		المانح			الحصة المتبقية		
المعيار 45 / المعيار 31 (إلغاء الإثبات) المعيار 9 (إثبات الإيرادات)		هذا المعيار / المعيار 45 / المعيار 31			المعيار 1	المعيار 43	معايير المحاسبة للقطاع العام ذات الصلة

7. أمثلة توضيحية

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
<i>These examples accompany, but are not part of, IPSAS 32.</i>	<i>ترافق هذه الأمثلة معيار المحاسبة للقطاع العام 32 ولكنها لا تشكل جزءاً منه.</i>
<p>1. These examples deal with only three of many possible types of service concession arrangements. Their purpose is to illustrate the accounting treatment for some features that are commonly found in practice. To make the illustrations as clear as possible, it has been assumed that the term of the service concession arrangement is only ten years and that the operator's annual receipts are constant over that period. In practice, terms may be much longer and annual revenues may increase with time.</p>	<p>1. تتناول هذه الأمثلة ثلاثة أنواع فقط من عدة أنواع ممكنة من ترتيبات امتياز تقديم الخدمات. وتهدف هذه الأمثلة إلى توضيح المعالجة المحاسبية لبعض السمات الشائعة في الممارسات العملية. وحتى تكون هذه الشروط واضحة بأكبر قدر ممكن، أفترض أن أجل ترتيب امتياز تقديم الخدمات هي 10 سنوات فقط وأن المتحصلات السنوية للمشغل تستمر على مدى تلك الفترة. وفي الواقع العملي، قد تكون الفترات أطول من ذلك كما قد تزداد الإيرادات السنوية مع مرور الوقت.</p>
Arrangement Terms (Common to All Three Examples)	شروط الترتيب (مشتركة بين جميع الأمثلة الثلاثة)
2. In these examples, monetary amounts are denominated in "currency units" (CU).	2. يُعبّر عن المبالغ النقدية في هذه الأمثلة "بالمليون ريال سعودي".
3. These terms are common to the three examples that follow:	3. هذه الشروط مشتركة بين الأمثلة الثلاثة التالية:
<p>4. The terms of the arrangement require an operator to construct a road— completing construction within two years—and maintain and operate the road to a specified standard for eight years (i.e., years 3–10). The arrangement is within the scope of this Standard and the road meets the conditions for recognition of a service concession asset in paragraph 9 (or paragraph 10 for a whole-of-life asset).</p>	<p>4. تتطلب شروط الترتيب من المشغل إنشاء طريق – استكمال الأعمال الإنشائية خلال سنتين – وصيانة وتشغيل الطريق وفقاً لمعايير قياسية لمدة ثماني سنوات (أي من السنة الثالثة إلى السنة العاشرة). ويقع الترتيب ضمن نطاق هذا المعيار ويستوفي الطريق شروط الإثبات كأصل امتياز تقديم الخدمات الواردة في الفقرة 9 (أو الفقرة 10 بالنسبة لأصل يستخدم طوال عمره).</p>
<p>5. The terms of the arrangement also require the operator to resurface the road when the original surface has deteriorated below a specified condition. The operator estimates that it will have to undertake the resurfacing at the end of year 8 at a fair value of CU110. The compensation to the operator for this service is included in the predetermined series of payments and/or the revenue the operator has the right to earn from the service concession asset or another revenue-generating asset granted to the operator by the grantor.</p>	<p>5. وكذلك تتطلب شروط الترتيب من المشغل إعادة رصف الطريق إذا تدهورت حالة الطريق دون المعايير القياسية. ويقدر المشغل أنه سيقوم بإعادة رصف الطريق في نهاية السنة الثامنة بقيمة عادلة تبلغ 110 ريال سعودي. ويتم تضمين تعويض المشغل مقابل هذه الخدمة في سلسلة الدفعات المحددة مسبقاً و/أو الإيرادات التي يحق للمشغل كسبها من أصل امتياز تقديم الخدمات أو من أصل آخر مؤلّد للإيراد مقدّم من المانح إلى المشغل.</p>
<p>6. It is assumed that the original road surface is a separate component of the service concession asset and meets the criteria for recognition specified in IPSAS 45, <i>Property, Plant, and Equipment</i> when the service concession asset is initially recognized. It is further assumed that there is sufficient certainty regarding the timing and amount of the resurfacing work for it to be recognized as a separate component when the resurfacing occurs³. It is assumed that the expected cost of the</p>	<p>6. من المفترض أن سطح الطريق الأصلي هو مُكون منفصل من أصل امتياز تقديم الخدمات وأنه يستوفي ضوابط الإثبات المحددة في معيار المحاسبة للقطاع العام 45، <i>العقارات والآلات والمعدات</i> عند الإثبات الأولي باعتباره أصل امتياز تقديم خدمات. ويُفترض أيضاً وجود تأكيد كافٍ فيما يتعلق بتوقيت ومبلغ تكلفة عملية إعادة الرصف كي يُثبت باعتباره مُكون منفصل عند حدوث إعادة الرصف³. ويُفترض أنه يمكن استخدام التكلفة المتوقعة لإعادة الرصف في تقدير التكلفة الأولية لطبقات السطح المُتنبية على أنها مُكون منفصل</p>

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
<p>resurfacing can be used to estimate the initial cost of the surface layers recognized as a separate component of the service concession asset. The road surface is therefore recognized as a separate component of the initial fair value of the service concession asset and measured at the estimated fair value of the resurfacing and depreciated over years 3–8. This depreciation period is shorter than that for the road base (substructure), and takes into account that resurfacing would ordinarily occur over six years, rather than 25 years. During the construction phase, it is assumed that only the road base is constructed in year 1, and that the road only becomes ready to use at the end of year 2.</p> <p>²If this was not the case (e.g., where the operator might resurface in future, or might incur additional maintenance over the period of the service concession arrangement), it might not be appropriate to recognize a component</p>	<p>من أصل امتياز تقديم الخدمات. وبالتالي يُتَّبَط سطح الطريق على أنه مُكون منفصل من القيمة العادلة الأولية لأصل امتياز تقديم الخدمات وقيسَ بالقيمة العادلة المقدَّرة لإعادة الرصف ويُسْتَهْلَك خلال 3-8 سنوات. وتكون فترة الاستهلاك هذه أقصر من فترة استهلاك الطبقة الأساسية للطريق (البنية السفلية)، وتأخذ بعين الاعتبار أن إعادة الرصف تحدث عادةً خلال ست سنوات، وليس 25 سنة. وخلال مرحلة الإنشاء، يُفترض أن الطبقة الأساسية للطريق تُنشأ فقط في السنة الأولى، ويكون الطريق جاهزاً للاستخدام فقط في نهاية السنة الثانية.</p> <p>²إذا لم يكن هذا هو الحال (مثال، احتمال أن يقوم المشغل بإعادة الرصف مستقبلاً، أو احتمال أن يتكبد صيانة إضافية على مدى مدة ترتيب امتياز تقديم الخدمات)، فإنه قد لا يكون من المناسب إثبات المكون.</p>
<p>7. Recognition of the replacement component of the road surface as a separate component of the service concession asset in year 8 also results in an increase in the liability recognized by the grantor. Where the liability relates to the grant of a right to the operator model, additional revenue in respect of this increase is recognized evenly over the term of the arrangement. However, if the expenditure represented an improvement in service potential such as a new traffic lane rather than restoration to original service capability then it would be appropriate to instead recognize revenue relevant to that improvement only once it has occurred.</p>	<p>7. ينتج عن إثبات المكون الذي تم إطلاله سطح الطريق باعتباره مُكون منفصل من أصل امتياز تقديم الخدمات في السنة الثامنة زيادة في الالتزام المثبت من قبل المانح. وعندما يرتبط الالتزام بنموذج منح حق معين إلى المشغل، تثبت الإيرادات الإضافية المتعلقة بهذه الزيادة بشكل متساوٍ على مدى أجل الترتيب. مع ذلك، إذا مثَّلت النفقات تحسباً في إمكانيات الخدمة مثل إضافة ممر حركة جديدة للطريق بدلاً من استعادة قدرة الخدمة الأصلية فإنه يكون من المناسب بدلاً من ذلك إثبات الإيرادات المتعلقة بذلك التحسين فقط عند حدوثه.</p>
<p>8. At the beginning of year 3, the total fair value of the road is CU1,050, comprised of CU940 related to the construction of the base layers and CU110 related to construction of the surface layers. The fair value of the surface layers is used to estimate the fair value of the resurfacing (which is treated as a replacement component in accordance with IPSAS 45). The estimated life of surface layers (i.e., six years) is also used to estimate the depreciation of the replacement component in years 9 and 10. The total initial fair value of the road is lower than the present value of the series of predetermined payments pertaining to the asset, where applicable.</p>	<p>8. في بداية السنة الثالثة، بلغ مجموع القيمة العادلة للطريق 1,050 ريالاً سعودياً، تتكون من 940 ريالاً سعودياً متعلقة بإنشاء طبقات الأساس و110 ريالاً سعودية متعلقة بإنشاء طبقات السطح. وتُستخدم القيمة العادلة لطبقات السطح لتقدير القيمة العادلة لإعادة الرصف (والتي تُعامل باعتبارها مكون تم إطلاله وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 45). ويُستخدم أيضاً العمر المقدر لطبقات السطح (أي ست سنوات) لتقدير استهلاك المكون الذي تم إطلاله في السنتين التاسعة والعاشرة. ويكون مجموع القيمة العادلة الأولية للطريق أقل من القيمة الحالية لمجموعة الدفعات المحددة مسبقاً المتعلقة بالأصل، حيثما ينطبق ذلك.</p>
<p>9. The road base has an economic life of 25 years. Annual depreciation is taken by the grantor on a straight-line basis. It is therefore CU38 (940/25) for the base layers. The surface layers are depreciated over 6 years (years 3–8 for the original component,</p>	<p>9. العمر الاقتصادي للطبقة الأساسية للطريق هو 25 سنة. ويحسب المانح الاستهلاك السنوي على أساس القسط الثابت. وهو يبلغ بالتالي 38 ريالاً سعودياً (940/25) لطبقات الأساس. وتستهلك طبقات السطح على مدى 6 سنوات (السنوات 3-8 للعنصر الأصلي</p>

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية																								
and starting in year 9 for the replacement component). Annual depreciation related to the surface layers is CU18 (CU110/6). There is no impairment in the value of the road over the term of the service concession arrangement.	ويبدأ في السنة التاسعة للعنصر الذي تم إطلاله). ويبلغ الاستهلاك السنوي المرتبط بطبقات السطح 18 ريال سعودي (110/6ريالات سعودية). ولا يوجد هبوط في قيمة الطريق على مدى أجل ترتيب امتياز تقديم الخدمات.																								
10. The operator's cost of capital is not practicable to determine. The rate implicit in the service concession arrangement specific to the asset is 6.18%.	10. من غير الممكن تحديد تكلفة رأس مال المشغل. وتبلغ النسبة الضمنية في ترتيب امتياز تقديم الخدمات الخاصة بالأصل 6.18%.																								
11. It is assumed that all cash flows take place at the end of the year.	11. يُفترض أن تحدث جميع التدفقات النقدية في نهاية السنة.																								
12. It is assumed that the time value of money is not significant. Paragraph AG59 provides guidance on methods that may be appropriate where the time value of money is significant.	12. من المفترض أن القيمة الزمنية للأموال غير مهمة. وتقدم فقرة إرشادات التطبيق 59 إرشادات حول الطرق التي قد تكون مناسبة عندما تكون القيمة الزمنية للأموال مهمة.																								
13. At the end of year 10, the arrangement will end. At the end of the arrangement, the operator will transfer the operation of the road to the grantor.	13. تنتهي صلاحية الترتيب في نهاية السنة العاشرة. وعند حدوث ذلك، يحول المشغل عملية تشغيل الطريق إلى المانح.																								
14. The total compensation to the operator under each of the three examples is inclusive of each of the components of the service concession arrangement and reflects the fair values for each of the services, which are set out in Exhibit 1.	14. يشمل مجموع التعويض المقدم إلى المشغل في كل من الأمثلة الثلاثة كل من المكونات ترتيب امتياز تقديم الخدمات ويعكس القيم العادلة لكل من الخدمات، كما هي موضحة في الجدول رقم 1.																								
15. The grantor's accounting policy for property, plant, and equipment is to recognize such assets using the cost model specified in IPSAS 45. Exhibit 1: Fair Values of the Components of the Arrangement (Currency Units)	15. تتلخص السياسة المحاسبية للمانح فيما يخص العقارات، الآلات، والمعدات في إثبات تلك الأصول باستخدام نموذج التكلفة المحدد في معيار المحاسبة للقطاع العام 45. الجدول رقم 1: القيم العادلة لمكونات الترتيب (بالريال السعودي)																								
<table border="1"> <thead> <tr> <th>Arrangement Component</th> <th>Fair Value</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Road – base layers (substructure)</td> <td>940</td> </tr> <tr> <td>Road – original surface layers</td> <td>110</td> </tr> <tr> <td>Total FV of road</td> <td>1,050</td> </tr> <tr> <td>Annual service component</td> <td>12</td> </tr> <tr> <td>Effective interest rate</td> <td>6.18%</td> </tr> </tbody> </table>	Arrangement Component	Fair Value	Road – base layers (substructure)	940	Road – original surface layers	110	Total FV of road	1,050	Annual service component	12	Effective interest rate	6.18%	<table border="1"> <thead> <tr> <th>مكونات الترتيب</th> <th>القيمة العادلة</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>الطريق – طبقات الأساس (البنية السفلية)</td> <td>940</td> </tr> <tr> <td>الطريق – الطبقات السطحية الأصلية</td> <td>110</td> </tr> <tr> <td>مجموع القيمة العادلة للطريق</td> <td>1,050</td> </tr> <tr> <td>مكون الخدمة السنوي</td> <td>12</td> </tr> <tr> <td>سعر الفائدة الفعلي</td> <td>6.18%</td> </tr> </tbody> </table>	مكونات الترتيب	القيمة العادلة	الطريق – طبقات الأساس (البنية السفلية)	940	الطريق – الطبقات السطحية الأصلية	110	مجموع القيمة العادلة للطريق	1,050	مكون الخدمة السنوي	12	سعر الفائدة الفعلي	6.18%
Arrangement Component	Fair Value																								
Road – base layers (substructure)	940																								
Road – original surface layers	110																								
Total FV of road	1,050																								
Annual service component	12																								
Effective interest rate	6.18%																								
مكونات الترتيب	القيمة العادلة																								
الطريق – طبقات الأساس (البنية السفلية)	940																								
الطريق – الطبقات السطحية الأصلية	110																								
مجموع القيمة العادلة للطريق	1,050																								
مكون الخدمة السنوي	12																								
سعر الفائدة الفعلي	6.18%																								
Example 1: The Grantor makes a Predetermined Series of Payments to the Operator	المثال 1: يقدم المانح سلسلة من الدفعات المحددة مسبقاً إلى المشغل																								
<i>Additional Terms</i>	<i>شروط إضافية</i>																								

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
<p>16. The terms of the arrangement require the grantor to pay the operator CU200 per year in years 3–10 for making the road available to the public. The total consideration (payment of CU200 in each of years 3–10) reflects the fair values for each of the services indicated in Exhibit 1. These payments are intended to cover the cost of constructing the road, annual operating costs of CU12 and reimbursement to the operator for the cost of resurfacing the road in year 8 of CU110.</p>	<p>16. تتطلب شروط الترتيب من المانح دفع 200 ريال سعودي إلى المشغل عن كل سنة خلال السنوات 3-10 مقابل تجهيز الطريق لاستخدام الجمهور العام. ويعكس مجموع العوض (دفعة 200 ريال سعودي في كل من السنوات 3-10) القيمة العادلة لكل من الخدمات المشار إليها في الجدول رقم 1. ويُفترض هذه الدفعات تغطي تكلفة إنشاء الطريق، تكاليف التشغيل السنوية البالغة 12 ريالاً سعودياً وتعويض المشغل عن إعادة رصف الطريق البالغة 110 ريالاً سعودية في السنة الثامنة.</p>
<p><i>Financial Statement Impact</i></p>	<p><i>الأثر على القوائم المالية</i></p>
<p>17. The grantor initially measures the service concession asset as property, plant, and equipment at its fair value (total CU1,050, comprised of CU940 related to construction of the base layers and CU110 related to construction of the original surface layers). The asset is recognized as it is constructed (CU525 in year 1 and CU525 in year 2). Depreciation is taken annually (CU56, comprised of CU38 for the base layers and CU18 for the surface layers), starting from year 3.</p>	<p>17. يقيس المانح أولياً أصل امتياز تقديم الخدمات على أنه عقارات، آلات، ومعدات بقيمته العادلة (مجموع 1,050 ريالاً سعودياً، تتكون من 940 ريالاً سعودياً متعلقة بإنشاء طبقات الأساس و110 ريالاً سعودية متعلقة بإنشاء الطبقات السطحية الأصلية). ويُثبَّت الأصل عند إنشائه (525 ريالاً سعودياً في السنة الأولى و525 ريالاً سعودياً في السنة الثانية). ويُستهلَك سنوياً (56 ريالاً سعودياً، مكونة من 38 ريالاً سعودياً لطبقات الأساس و18 ريالاً سعودياً لطبقات السطح)، ابتداءً من السنة الثالثة.</p>
<p>18. The grantor initially recognizes a financial liability at fair value equal to the fair value of the asset under construction at the end of year 1 (CU525). The liability is increased at the end of year 2 to reflect both the fair value of the additional construction (CU525) and the finance charge on the outstanding financial liability. Because the amount of the predetermined payment related to the service component of the service concession arrangement is known, the grantor is able to determine the amount of the payment that reduces the liability. A finance charge at the implicit rate of 6.18% is recognized annually. The liability is subsequently measured at amortized cost, i.e., the amount initially recognized plus the finance charge on that amount calculated using the effective interest method minus repayments.</p>	<p>18. يثبت المانح أولياً الالتزام المالي بالقيمة العادلة المساوية للقيمة العادلة الخاصة بالأصل قيد الإنشاء في نهاية السنة الأولى (525 ريالاً سعودياً). يزداد الالتزام في نهاية السنة الثانية ليُعاكس كل من القيمة العادلة للأعمال الإنشائية الإضافية (525 ريالاً سعودياً) وعبء التمويل المترتبة على الالتزام المالي القائم. ونظراً لكون مبلغ الدفعة المحددة مسبقاً المرتبط بمُكون الخدمة من ترتيب امتياز تقديم الخدمات هو مبلغ معلوم، فإن المانح يكون قادراً على تحديد مبلغ الدفعة الذي يخفِّض الالتزام. ويتم إثبات عبء التمويل بالسعر الضمني البالغ 6.18% سنوياً. ويُقاس الالتزام لاحقاً بالتكلفة المستنفدة، أي المبلغ المثبت أولياً إضافة إلى عبء التمويل المترتبة على ذلك المبلغ والمحسوبة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي ناقصاً المبالغ المسددة.</p>
<p>19. The compensation for the road resurfacing is included in the predetermined series of payments. There is no direct cash flow impact related to the road resurfacing; however, the grantor recognizes the resurfacing as an asset when the work is undertaken and recognizes depreciation expense of $CU110/6 = CU18$, beginning in year 9.</p>	<p>19. يُضاف التعويض مقابل إعادة رصف الطريق إلى سلسلة من الدفعات المحددة مسبقاً. ولا يوجد تأثير مباشر على التدفقات النقدية مرتبط بإعادة رصف الطريق؛ مع ذلك، يثبت المانح إعادة رصف الطريق على أنه أصل عند تنفيذ العمل كما يثبت مصروف الاستهلاك البالغ 110 ريالاً سعودية/6 = 18 ريالاً سعودياً، ابتداءً من السنة التاسعة.</p>

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
20. The compensation for maintenance and operating the road (CU12) is included in the predetermined series of payments. There is no cash flow impact related to this service expense; however, the grantor recognizes an expense annually.	20. تتم إضافة التعويض مقابل صيانة وتشغيل الطريق (12 ريالاً سعودياً) إلى سلسلة من الدفعات المحددة مسبقاً. ولا يوجد تأثير على التدفقات النقدية يتعلق بمصروف هذه الخدمة؛ مع ذلك، يثبت المانح المصروف سنوياً.
21. The costs of services are accounted for in accordance with IPSAS 1.	21. تتم محاسبة تكاليف الخدمات وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 1.
<i>Overview of Cash Flows, Statement of Financial Performance, and Statement of Financial Position</i>	<i>نظرة عامة على التدفقات النقدية وقائمة الأداء المالي وقائمة المركز المالي</i>
22. The grantor's cash flows, statement of financial performance, and statement of financial position over the duration of the arrangement will be as illustrated in Tables 1.1 to 1.3. In addition, Table 1.4 shows the changes in the financial liability.	22. تكون التدفقات النقدية، قائمة الأداء المالي، وقائمة المركز المالي الخاصة بالمانح على مدى مدة الترتيب كما هو موضح في الجدولين 1.1 إلى 1.3. بالإضافة إلى ذلك، يوضح الجدول 1.4 التغييرات في الالتزام المالي.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 32 "ترتيبات امتياز تقديم الخدمات: المانح"
إصدار 2024م

Table 1.1 Cash Flows (Currency Units)

Year	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	Total
Predetermined series of payments	-	-	(200)	(200)	(200)	(200)	(200)	(200)	(200)	(200)	(1,600)
Net inflow/(outflow)	-	-	(200)	(200)	(200)	(200)	(200)	(200)	(200)	(200)	(1,600)

الجدول 1.1 التدفقات النقدية (بالريال سعودي)

المجموع	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	السنة
(1,600)	(200)	(200)	(200)	(200)	(200)	(200)	(200)	(200)	-	-	سلسلة من الدفعات المحددة مسبقاً
(1,600)	(200)	(200)	(200)	(200)	(200)	(200)	(200)	(200)	-	-	صافي التدفقات النقدية الداخلة / (الخارجة)

Table 1.2 Statement of Financial Performance (Currency Units)

Year	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	Total
Service expense	-	-	(12)	(12)	(12)	(12)	(12)	(12)	(12)	(12)	(96)
Finance charge	-	(32)	(67)	(59)	(51)	(43)	(34)	(25)	(22)	(11)	(344)
Depreciation – base layers	-	-	(38)	(38)	(38)	(38)	(38)	(38)	(38)	(38)	(304)
Depreciation – original surface layer	-	-	(18)	(19)	(18)	(18)	(19)	(18)	-	-	(110)
Depreciation – replacement surface layer	-	-	-	-	-	-	-	-	(18)	(19)	(37)
Total Depreciation	-	-	(56)	(57)	(56)	(56)	(57)	(56)	(56)	(57)	(451)
Annual surplus/(deficit)	-	(32)	(135)	(128)	(119)	(111)	(103)	(93)	(90)	(80)	(891)

NOTES:

- Depreciation in years 3–8 reflects the depreciation on the initially-constructed road surface. It is fully depreciated over that period. Depreciation in years 9–10 reflects the depreciation on the new service concession asset component (surface) recognized in year 8.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعيار المحاسبة للقطاع العام 32 "ترتيبات امتياز تقديم الخدمات: المانح"
إصدار 2024م

2. Although these Illustrative Examples use a straight-line depreciation method, it is not intended that this method be used in all cases. Paragraph 57 of IPSAS 45 requires that, "The depreciation method shall reflect the pattern in which the asset's future economic benefits or service potential is expected to be consumed by the entity." Likewise, for intangible assets, paragraph 96 of IPSAS 31 requires that, "The depreciable amount of an intangible asset with a finite useful life shall be allocated on a systematic basis over its useful life."

الجدول 1.2 قائمة الأداء المالي (بالريال السعودي)

السنة	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	المجموع
مصروفات الخدمة	-	-	(12)	(12)	(12)	(12)	(12)	(12)	(12)	(12)	(96)
عبء التمويل	-	(32)	(67)	(59)	(51)	(43)	(34)	(25)	(22)	(11)	(344)
الاستهلاك - طبقات الأساس	-	-	(38)	(38)	(38)	(38)	(38)	(38)	(38)	(38)	(304)
الاستهلاك - الطبقة السطحية الأطلية	-	-	(18)	(19)	(18)	(18)	(19)	(18)	-	-	(110)
الاستهلاك - الطبقة السطحية التي تم إطلالها	-	-	-	-	-	-	-	-	(18)	(19)	(37)
مجموع الاستهلاك	-	-	(56)	(57)	(56)	(56)	(57)	(56)	(56)	(57)	(451)
الفائض / (العجز) السنوي	-	(32)	(135)	(128)	(119)	(111)	(103)	(93)	(90)	(80)	(891)

إيضاحات:

1. يعكس الاستهلاك خلال السنوات 3-8 استهلاك سطح الطريق المنشأ مبدئياً، حيث يُستهلك بالكامل خلال تلك الفترة. في حين يعكس الاستهلاك خلال السنوات 9-10 استهلاك مُكون أصل امتياز تقديم الخدمات الجديد (السطح) المثبت في السنة الثامنة.
2. على الرغم من استخدام هذه الأمثلة التوضيحية لطريقة القسط الثابت في حساب الاستهلاك، إلا أنه لا يعني ذلك استخدام هذه الطريقة في جميع الحالات. وتتطلب الفقرة 57 من معيار المحاسبة للقطاع العام 45 "أن تعكس طريقة الاستهلاك النمط الذي يُتوقع أن تُستهلك به الجهة المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة للأصل." وعلى وجه مشابه، تتطلب الفقرة 96 من معيار المحاسبة للقطاع العام 31 بالنسبة للأصول غير الملموسة "أن يُخصَّص المبلغ القابل للاستنفاد للأصل غير الملموس ذي العمر الإنتاجي المحدود على أساس منتظم على مدى عمره الإنتاجي."

Table 1.3 Statement of Financial Position (Currency Units)

Year	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
------	---	---	---	---	---	---	---	---	---	----

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 32 "ترتيبات امتياز تقديم الخدمات: المانح"
إصدار 2024م

Service concession asset – base layers	525	940	902	864	826	788	750	712	674	636
Service concession asset –original surface layer	–	110	92	73	55	37	18	–	–	–
Service concession asset – replacement surface layer	–	–	–	–	–	–	–	110	92	73
Total Service concession asset	525	1,050	994	937	881	825	768	822	766	709
Cash	–	–	(200)	(400)	(600)	(800)	(1,000)	(1,200)	(1,400)	(1,600)
Financial liability	(525)	(1,082)	(961)	(832)	(695)	(550)	(396)	(343)	(177)	–
Cumulative surplus/deficit	–	32	167	295	414	525	628	721	811	891

NOTES:

In this example, the resurfacing occurs as expected in year 8, when the initially-constructed road surface is fully depreciated. If the resurfacing occurred earlier, the initially-constructed road surface would not be fully depreciated, and would need to be derecognized in accordance with IPSAS 45 before the new component of the service concession asset related to the resurfacing is recognized.

The new component of the service concession asset related to the resurfacing is recognized in year 8. Years 9–10 reflect depreciation on this additional component (Table 1.2).

The financial liability is increased in year 8 for the recognition of the new component of the service concession asset.

الجدول 1.3 قائمة المركز المالي (بالريال السعودي)

السنة	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
أصل امتياز تقديم الخدمات – طبقات الأساس	525	940	902	864	826	788	750	712	674	636
أصل امتياز تقديم الخدمات – الطبقة السطحية الأصلية	–	110	92	73	55	37	18	–	–	–
أصل امتياز تقديم الخدمات – الطبقة السطحية التي تم إطلالها	–	–	–	–	–	–	–	110	92	73
مجموع أصل امتياز تقديم الخدمات	525	1,050	994	937	881	825	768	822	766	709
النقد	–	–	(200)	(400)	(600)	(800)	(1,000)	(1,200)	(1,400)	(1,600)
الالتزام المالي	(525)	(1,082)	(961)	(832)	(695)	(550)	(396)	(343)	(177)	–

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 32 "ترتيبات امتياز تقديم الخدمات: المانح"
إصدار 2024م

891	811	721	628	525	414	295	167	32	-	الفائض / العجز التراكمي
<p>إيضاحات: في هذا المثال، تحدث إعادة الرصف كما هو متوقع في السنة الثامنة، عندما يُستهلك سطح الطريق المبني مبدئيًا بالكامل. وفي حال حدوث إعادة الرصف في وقت مسبق، لا يُستهلك سطح الطريق المبني مبدئيًا بالكامل، ويجب حينها إلغاء إثباته وفقًا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 45 قبل إثبات المُكون الجديد من أصل امتياز تقديم الخدمات المرتبط بإعادة الرصف. يُثبت المُكون الجديد من أصل امتياز تقديم الخدمات المرتبط بإعادة الرصف في السنة الثامنة. وتعكس السنوات 9-10 استهلاك هذا المُكون الإضافي (الجدول 1.2). يرتفع الالتزام المالي في السنة الثامنة بسبب إثبات المُكون الجديد من أصل امتياز تقديم الخدمات.</p>										

Table 1.4 Changes in Financial Liability (Currency Units)

Year	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
Balance brought forward	-	525	1,082	961	832	695	550	396	343	177
Liability recognized along with initial service concession asset	525	525	-	-	-	-	-	-	-	-
Finance charge added to liability prior to payments being made	-	32	-	-	-	-	-	-	-	-
Portion of predetermined series of payments that reduces the liability	-	-	(121)	(129)	(137)	(145)	(154)	(163)	(166)	(177)
Liability recognized along with replacement surface layers	-	-	-	-	-	-	-	110	-	-
Balance carried forward	525	1,082	961	832	695	550	396	343	177	-

الجدول 1.4 التغييرات في الالتزام المالي (بالريال السعودي)

السنة	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
الرصيد المرحل	-	525	1,082	961	832	695	550	396	343	177
الالتزام المثبت مع أصل امتياز تقديم الخدمات المبدئي	525	525	-	-	-	-	-	-	-	-
عبء التمويل المضافة إلى الالتزام قبل تسديد الدفعات	-	32	-	-	-	-	-	-	-	-

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 32 "ترتيبات امتياز تقديم الخدمات: المانح"
إصدار 2024م

(177)	(166)	(163)	(154)	(145)	(137)	(129)	(121)	-	-	جزء من سلسلة من الدفعات المحددة مسبقًا والتي تخفف الالتزام
-		110	-	-	-	-	-	-	-	الالتزام المثبت مع الطبقات السطحية التي تم إطلالها
-	177	343	396	550	695	832	961	1,082	525	الرصيد المرطل

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
Example 2: The Grantor Gives the Operator the Right to Charge Users a Toll for Use of the Road	المثال 2: المانح يُعطي المشغل حق فرض رسوم على استخدام الطريق
<i>Additional Arrangement Terms</i>	<i>شروط الترتيب الإضافية</i>
23. The terms of the arrangement allow the operator to collect tolls from drivers using the road. The operator forecasts that vehicle numbers will remain constant over the duration of the arrangement and that it will receive tolls of CU200 in each of years 3–10. The total consideration (tolls of CU200 in each of years 3–10) reflects the fair values for each of the services indicated in Exhibit 1, and is intended to cover the cost of constructing the road, annual operating costs of CU12 and reimbursement to the operator for the cost of resurfacing the road in year 8 of CU110.	23. تسمح شروط الترتيب للمشغل بتحصيل رسوم المرور من السائقين الذين يستخدمون الطريق. ويتوقع المشغل أن تبقى أعداد المركبات ثابتة خلال فترة الترتيب وأنه سوف يستلم رسوماً تبلغ قيمتها 200 ريال سعودي في كل من السنوات 3-10. ويعكس مجموع العوض النقدي (الرسوم البالغة قيمتها 200 ريال سعودي في كل سنة من السنوات 3-10) القيم العادلة لكل من الخدمات المشار إليها في الجدول رقم 1، والتي يفترض أن تغطي تكلفة إنشاء الطريق، بالإضافة إلى التكاليف التشغيلية السنوية البالغة 12 ريالاً سعودياً وتعويض المشغل عن إعادة رصف الطريق في السنة الثامنة وبالبلغ قيمته 110 ريالاً سعودية.
<i>Financial Statement Impact</i>	<i>التأثير على القوائم المالية</i>
24. The grantor initially recognizes the service concession asset as property, plant, and equipment at its fair value (total CU1,050, comprised of CU940 related to construction of the base layers and CU110 related to construction of the original surface layers). The asset is recognized as it is constructed (CU525 in year 1 and CU525 in year 2). Depreciation is taken annually (CU56, comprised of CU38 for the base layers and CU18 for the surface layers, starting in year 3).	24. يثبت المانح أولياً أصل امتياز تقديم الخدمات على أنه عقارات، آلات، ومعدات بقيمته العادلة (مجموع 1,050 ريالاً سعودياً، تتألف من 940 ريالاً سعودياً متعلقة بإنشاء طبقات الأساس و110 ريالاً سعودية متعلقة بإنشاء الطبقات السطحية الأصلية). ويُثبت الأصل عند إنشائه (525 ريالاً سعودياً في السنة الأولى و525 ريالاً سعودياً في السنة الثانية). ويُحتسب الاستهلاك سنوياً (56 ريالاً سعودياً، مكونة من 38 ريالاً سعودياً لطبقات الأساس و18 ريالاً سعودياً لطبقات السطح، ابتداءً من السنة الثالثة).
25. As consideration for the service concession asset, the grantor recognizes a liability under the grant of a right to the operator model for granting the operator the right to collect tolls of CU200 in years 3–10. The liability is recognized as the asset is recognized.	25. وكعوض مقابل أصل امتياز تقديم الخدمات، يثبت المانح الالتزام بموجب نموذج منح حق معين إلى المشغل وذلك لمنح المشغل حق تحصيل الرسوم البالغة قيمتها 200 ريال سعودي في السنوات 3-10. ويُثبت الالتزام عند إثبات الأصل.
26. The liability is reduced over years 3–10, and the grantor recognizes revenue on that basis because access to the service concession asset is expected to be provided evenly over the term of the service concession arrangement from the point at which the asset is capable of providing economic benefits.	26. يُخفف الالتزام خلال السنوات 3-10، ويثبت المانح الإيرادات على ذلك الأساس لأنه يُتوقع توفير الوصول إلى أصل امتياز تقديم الخدمات بشكل منتظم على مدى أجل ترتيب امتياز تقديم الخدمات وذلك من اللحظة التي يكون فيها الأصل قادراً على تقديم منافع اقتصادية.
27. The compensation for the road resurfacing is included in the tolls the operator expects to earn over the term of the service concession arrangement. There is no direct cash flow impact related to the road resurfacing; however, the grantor	27. يُضاف التعويض لإعادة رصف الطريق إلى رسوم المرور التي يتوقع المشغل كسبها على مدى أجل ترتيب امتياز تقديم الخدمات. وليس هناك تأثير مباشر للتدفقات النقدية المرتبطة بإعادة رصف الطريق؛ مع ذلك، يقوم المانح بإثبات إعادة رصف الطريق على أنه أصل عند تنفيذ العمل ويثبت مصروف الاستهلاك البالغ 6/110 ريالاً سعودية = 18 ريالاً سعودياً.

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
recognizes the resurfacing as an asset when the work is undertaken and recognizes depreciation expense of CU110/6 = CU18, beginning in year 9.	ابتداءً من السنة التاسعة.
28. The compensation for maintenance and operating the road (CU12) is included in the tolls the operator expects to earn over the term of the service concession arrangement. There is no financial statement impact related to this service expense. It does not affect cash flow because the grantor has no cash outflow. It is not recognized as an operating expense because the fair value of the asset and liability initially recognized do not include any service costs the operator may incur.	28. يُضاف تعويض بدل الصيانة وتشغيل الطريق (12 ريالاً سعوديًّا) إلى رسوم المرور التي يتوقع المشغّل كسبها على مدى أجل ترتيب امتياز تقديم الخدمات. وليس هنالك تأثير على القوائم المالية مرتبط بمصروف هذه الخدمة. كما أنه لا يؤثر على التدفقات النقدية لأن المانح ليس لديه أي تدفق نقدي خارج. ولا يُتَبَت على أنه مصروفات تشغيلية وذلك لأن القيمة العادلة للأصل والالتزام المُتَبَتين أوليًّا لا يشملان أيًّا من تكاليف الخدمة التي قد يتكبدها المشغّل.
<i>Overview of Cash Flows, Statement of Financial Performance, and Statement of Financial Position</i>	نظرة عامة على التدفقات النقدية، قائمة الأداء المالي، وقائمة المركز المالي
29. The grantor's cash flows, statement of financial performance, and statement of financial position over the duration of the arrangement will be as illustrated in Tables 2.1 to 2.2. In addition, Table 2.3 shows the changes in the liability.	29. تكون التدفقات النقدية، قائمة الأداء المالي، وقائمة المركز المالي الخاصة بالمانح على مدى مدة الترتيب كما هي مَوْضحة في الجداول 2.1 إلى 2.2. بالإضافة إلى ذلك، يوضّح الجدول 2.3 التغييرات في الالتزام.
Cash Flows	التدفقات النقدية
30. Because there are no payments made to the operator, there are no cash flow impacts for this example.	30. حيث إنه لم يُسَدَّد أي دفعات إلى المشغّل، فإنه لا يوجد تأثير للتدفقات النقدية في هذا المثال.

Table 2.1 Statement of Financial Performance (Currency Units)

Year	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	Total
Revenue (reduction of liability)	-	-	145	145	145	145	145	145	145	145	1160
Depreciation – base layers	-	-	(38)	(38)	(38)	(38)	(38)	(38)	(38)	(38)	(304)
Depreciation – original surface layer	-	-	(18)	(19)	(18)	(18)	(19)	(18)	-	-	(110)
Depreciation – replacement surface layer	-	-	-	-	-	-	-	-	(18)	(19)	(37)
Total depreciation	-	-	(56)	(57)	(56)	(56)	(57)	(56)	(56)	(57)	(451)

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 32 "ترتيبات امتياز تقديم الخدمات: المانح"
إصدار 2024م

Annual surplus/(deficit)	-	-	89	88	89	89	88	89	89	88	709
--------------------------	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

NOTES:

1. Depreciation in years 3–8 reflects the depreciation on the initially-constructed road surface. It is fully depreciated over that period.
2. Depreciation in years 9–10 reflects the depreciation on the new service concession asset component (surface) recognized in year 8.
3. The revenue (reduction of the liability) includes revenue from the additional liability (Table 2.3).
4. All revenue is recognized evenly over the term of the arrangement.

الجدول 1.2 قائمة الأداء المالي (بالريال السعودي)

السنة	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	المجموع
الإيرادات (تخفيض الالتزام)	-	-	145	145	145	145	145	145	145	145	1160
الاستهلاك-طبقات الأساس	-	-	(38)	(38)	(38)	(38)	(38)	(38)	(38)	(38)	(304)
الاستهلاك-الطبقة السطحية الأصلية	-	-	(18)	(19)	(18)	(18)	(19)	(18)	-	-	(110)
الاستهلاك-الطبقة السطحية التي تم إطلالها	-	-	-	-	-	-	-	-	(18)	(19)	(37)
مجموع الاستهلاك	-	-	(56)	(57)	(56)	(56)	(57)	(56)	(57)	(56)	(451)
الفائض / (العجز) السنوي	-	-	89	88	89	89	88	89	89	88	709

إيضاحات:

1. يعكس الاستهلاك خلال السنوات 3-8 استهلاك سطح الطريق المنشأ أولاً، حيث يُستهلك بالكامل خلال تلك الفترة.
2. يعكس الاستهلاك خلال السنوات 9-10 استهلاك المكون الجديد من أصل امتياز تقديم الخدمات (السطح) المثبت في السنة الثامنة.
3. تشمل الإيرادات (تخفيض الالتزام) الإيرادات الناتجة عن الالتزام الإضافي (الجدول 2.3).
4. تُثبت جميع الإيرادات على نحو متساو على مدى أجل الترتيب.

Table 2.2 Statement of Financial Position (Currency Units)

Year	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
Service concession asset – base layers	525	940	902	864	826	788	750	712	674	636
Service concession asset – original surface layer	-	110	92	73	55	37	18	-	-	-

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 32 "ترتيبات امتياز تقديم الخدمات: المانح"
إصدار 2024م

Service concession asset – replacement surface layer	-	-	-	-	-	-	-	110	92	73
Total Service concession asset	525	1,050	994	937	881	825	768	822	766	709
Cash	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Liability	(525)	(1,050)	(905)	(760)	(615)	(470)	(325)	(290)	(145)	-
Cumulative surplus/deficit	-	-	(89)	(177)	(266)	(355)	(443)	(532)	(621)	(709)

NOTES:

In this example, the resurfacing occurs as expected in year 8, when the initially-constructed road surface is fully depreciated. If the resurfacing occurred earlier, the initially-constructed road surface would not be fully depreciated, and would need to be derecognized in accordance with IPSAS 45 before the new component of the service concession asset related to the resurfacing is recognized.

The new component of the service concession asset related to the resurfacing is recognized in year 8. Years 9–10 reflect depreciation on this additional component (Table 2.2).

The liability is increased in year 8 for the recognition of the new component of the service concession asset.

الجدول 2.2 قائمة المركز المالي (بالريال السعودي)

السنة	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
أصل امتياز تقديم الخدمات – طبقات الأساس	525	940	902	864	826	788	750	712	674	636
أصل امتياز تقديم الخدمات – الطبقة السطحية الأصلية	-	110	92	73	55	37	18	-	-	-
أصل امتياز تقديم الخدمات – الطبقة السطحية التي تم إطلاقها	-	-	-	-	-	-	-	110	92	73
مجموع أصل امتياز الخدمات	525	1,050	994	937	881	825	768	822	766	709
النقد	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الالتزام	(525)	(1,050)	(905)	(760)	(615)	(470)	(325)	(290)	(145)	-
الفائض / العجز التراكمي	-	-	(89)	(177)	(266)	(355)	(443)	(532)	(621)	(709)

إيضاحات:

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 32 "ترتيبات امتياز تقديم الخدمات: المانح"
إصدار 2024م

في هذا المثال، تحدث إعادة صرف الطريق كما هو متوقع في السنة الثامنة، عندما يُستهلك سطح الطريق المنشأ أوليًا بالكامل. وإذا حدثت إعادة صرف الطريق قبل ذلك الوقت، لا يُستهلك سطح الطريق المنشأ أوليًا بشكل كامل، ويجب إلغاء إثباته وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 45 قبل إثبات المُكون الجديد من أصل امتياز تقديم الخدمات المرتبط بإعادة صرف الطريق.
يُثبت المُكون الجديد من أصل امتياز تقديم الخدمات المرتبط بإعادة صرف الطريق في السنة الثامنة. تعكس السنوات 9-10 استهلاك هذا المُكون الإضافي (الجدول 2.2).
يزداد الالتزام في السنة الثامنة لإثبات المُكون الجديد من أصل امتياز تقديم الخدمات.

Table 2.3 Changes in Liability (Currency Units)

Year	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
Balance brought forward	-	525	1,050	905	760	615	470	325	290	145
Liability recognized along with initial service concession asset	525	525	-	-	-	-	-	-	-	-
Revenue (reduction of liability)	-	-	(145)	(145)	(145)	(145)	(145)	(145)	(145)	(145)
Liability recognized along with replacement surface layers	-	-	-	-	-	-	-	110	-	-
Balance carried forward	525	1,050	905	760	615	470	325	290	145	-

الجدول 3.2 التغيرات في الالتزام (بالريال السعودي)

السنة	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
الرصيد المقدم	-	525	1,050	905	760	615	470	325	290	145
الالتزام المثبت لأصل امتياز تقديم الخدمات الأولي	525	525	-	-	-	-	-	-	-	-
الإيرادات (تخفيض الالتزام)	-	-	(145)	(145)	(145)	(145)	(145)	(145)	(145)	(145)
الالتزام المثبت مع الطبقات السطحية التي تم إحلالها	-	-	-	-	-	-	-	110	-	-
الرصيد المرسل	525	1,050	905	760	615	470	325	290	145	-

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
<p>Example 3: The Grantor Makes a Predetermined Series of Payments to the Operator and Also Grants the Operator the Right to Charge Users a Toll for Use of the Road</p>	<p>المثال 3: المانح يقدم سلسلة من الدفعات المحددة مسبقًا إلى المشغل ويمنحه أيضًا حق فرض رسوم المرور على مستخدمي الطريق</p>
<p><i>Additional Arrangement Terms</i></p>	<p><i>شروط الترتيب الإضافية</i></p>
<p>31. The terms of the arrangement allow the operator to collect tolls from drivers using the road. The operator forecasts that vehicle numbers will remain constant over the duration of the arrangement and that it will receive tolls of CU100 in each of years 3–10. The arrangement also requires the grantor to make a predetermined series of payments to the operator of CU100 annually. The fair value of the right to collect tolls and the predetermined series of payments are considered to compensate the operator equally (i.e., 50% from each form of compensation to the operator).</p>	<p>31. تسمح شروط الترتيب للمشغل بتحصيل رسوم المرور من السائقين الذين يستخدمون الطريق. ويتوقع المشغل أن تبقى أعداد المركبات ثابتة خلال فترة الترتيب وأنه سوف يستلم رسوم المرور تبلغ قيمتها 100 ريال سعودي في كل من السنوات 3-10. ويتطلب الترتيب أيضًا من المانح تقديم سلسلة من الدفعات المحددة مسبقًا إلى المشغل سنويًا بقيمة 100 ريال سعودي. ويُنظر في القيمة العادلة لحق تحصيل رسوم المرور وسلسلة من الدفعات المحددة مسبقًا من أجل تعويض المشغل بشكل متساوٍ (أي 50% من كل شكل من أشكال التعويض المقدم إلى المشغل).</p>
<p><i>Financial Statement Impact</i></p>	<p><i>التأثير على القوائم المالية</i></p>
<p>32. The grantor initially recognizes the service concession asset as property, plant, and equipment at its fair value (total CU1,050, comprised of CU940 related to construction of the base layers and CU110 related to construction of the original surface layers). The asset is recognized as it is constructed (CU525 in year 1 and CU525 in year 2). Depreciation is taken annually (CU56, comprised of CU38 for the base layers and CU18 for the surface layers).</p>	<p>32. يثبت المانح أوليًا أصل امتياز تقديم الخدمات على أنه عقارات، آلات، ومعدات بقيمته العادلة (مجموع 1,050 ريالًا سعوديًّا، تتألف من 940 ريالًا سعوديًّا مرتبطة بإنشاء طبقات الأساس، 110 ريالًا سعوديًا مرتبطة بإنشاء الطبقات السطحية الأصلية). ويتم إثبات الأصل عند إنشائه (525 ريال سعودي في السنة الأولى و525 ريالًا سعوديًّا في السنة الثانية). ويحسب الاستهلاك سنويًا (56 ريال سعودي، تتألف من 38 ريالًا سعوديًّا لطبقات الأساس و18 ريالًا سعوديًّا لطبقات السطح).</p>
<p>33. As consideration for the service concession asset, the grantor recognizes both a liability under the grant of a right to the operator model by granting the operator the right to collect tolls of CU100 in years 3–10, and a financial liability to make payments of CU100 in years 3–10. A liability and a financial liability are recognized as the asset is recognized at the end of year 1 (CU525). The liability and financial liability are increased at the end of year 2 to reflect both the fair value of the additional construction (CU525) and the finance charge on the outstanding financial liability.</p>	<p>33. وكعوض مقابل أصل امتياز تقديم الخدمات، يثبت المانح الالتزام بموجب نموذج منح حق إلى المشغل لمنح المشغل حق تحصيل الرسوم البالغة قيمتها 100 ريال سعودي في السنوات 3-10، كما يثبت الالتزام المالي الذي يفرض عليه تسديد دفعات بقيمة 100 ريال سعودي في السنوات 3-10. ويتم إثبات الالتزام والالتزام المالي عند إثبات الأصل في نهاية السنة الأولى (525 ريالًا سعوديًّا). وتتم زيادة الالتزام والالتزام المالي في نهاية السنة الثانية لتعكس كل من القيمة العادلة للعمليات الإنشائية الإضافية (525 ريالًا سعوديًّا) وعبء التمويل على الالتزام المالي القائم.</p>
<p>34. The grantor's obligation related to the right granted to the operator to charge tolls and the predetermined payments are regarded as two separate items. Therefore in this arrangement it is necessary to divide the grantor's consideration to the operator into two parts—a liability and a financial liability.</p>	<p>34. يعتبر واجب المانح المتعلق بالحق الممنوح إلى المشغل لاستيفاء رسوم المرور وسلسلة الدفعات المحددة مسبقًا كبندين منفصلين. وبالتالي فإنه من الضروري في هذا الترتيب تقسيم العوض الذي يقدمه المانح إلى المشغل إلى جزئين – التزام والتزام مالي.</p>
<p>35. The liability of CU525 (recognized evenly at the end of years 1 and 2) is reduced over years 3–10, and the grantor recognizes revenue on the same basis because the tolls</p>	<p>35. يُخفَّض الالتزام البالغ قيمته 525 ريالًا سعوديًّا (مُثبت بشكل متساوي في نهاية السنتين الأولى والثانية) على مدى السنوات 3-10، ويثبت المانح الإيرادات على الأساس ذاته لأنه</p>

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
<p>are expected to be earned evenly over the term of the service concession arrangement from the point at which the asset is capable of providing service benefits.</p>	<p>من المتوقع كسب رسوم المرور بشكل متساوٍ على مدى أجل ترتيب امتياز تقديم الخدمات من اللحظة التي يكون فيها الأصل قادرًا على توفير منافع اقتصادية.</p>
<p>36. The grantor initially recognizes a financial liability at fair value equal to half of the fair value of the asset (CU525), recognized evenly at the end of years 1 and 2; a liability under the grant of a right to the operator model is recognized in an amount equal to the other half of the fair value of the asset. The financial liability is also increased at the end of year 2 by the finance charge on the outstanding financial liability. Because the amount of the predetermined payments related to the service component of the service concession arrangement is known, the grantor is able to determine the amount of the payments that reduces the liability. A finance charge at the implicit rate of 6.18% is recognized annually. The liability is subsequently measured at amortized cost, i.e., the amount initially recognized plus the finance charge on that amount calculated using the effective interest method minus repayments.</p>	<p>36. يثبت المانح أوليًا الالتزام المالي بالقيمة العادلة المساوية لنصف القيمة العادلة للأصل (525 ريالاً سعودياً) والمثبت بشكل متساوي في نهاية السنتين الأولى والثانية؛ ويثبت التزام بموجب نموذج منح حق معين إلى المشغل بقيمة مساوية للنصف الآخر من القيمة العادلة للأصل. وكذلك تتم زيادة الالتزام المالي في نهاية السنة الثانية بعبء التمويل على الالتزام المالي القائم. ولأن مبلغ سلسلة الدفعات المحددة مسبقاً المرتبطة بمكون الخدمة من ترتيب امتياز تقديم الخدمات هو مبلغ معلوم، يكون المانح قادرًا على تحديد مبلغ الدفعات الذي يخفّض به الالتزام، وتُثبت عبء التمويل بسعر ضمني يبلغ 6.18% سنويًا. ويُقاس الالتزام لاحقًا بالتكلفة المستندة، أي المبلغ المثبت أوليًا بالإضافة إلى عبء التمويل على المبلغ الذي تم حسابه باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي ناقصاً المبالغ المسددة.</p>
<p>37. The operator is compensated for the road resurfacing (CU110) equally through the tolls the operator expects to earn over the term of the service concession arrangement and the series of predetermined payments (i.e., 50% from each). There is no direct cash flow impact related to the road resurfacing; however, the grantor recognizes the resurfacing as an asset when the work is undertaken and recognizes depreciation expense of CU110/6 = CU18, beginning in year 9.</p>	<p>37. يتم تعويض المشغل مقابل إعادة رصف الطريق (110 ريالاً سعودياً) بشكل متساوٍ من خلال رسوم المرور التي يتوقع المشغل كسبها على مدى أجل ترتيب امتياز تقديم الخدمات وسلسلة الدفعات المحددة مسبقاً (أي 50% من كل منها). ولا يوجد تأثير مباشر للتدفقات النقدية المرتبطة بإعادة رصف الطريق؛ مع ذلك، يثبت المانح إعادة رصف الطريق على أنه أصل عند تنفيذ العمل ويثبت مصروف الاستهلاك البالغ 110/6 ريالاً سعودياً = 18 ريالاً سعودياً، ابتداءً من السنة التاسعة.</p>
<p>38. The operator is compensated for maintenance and operating the road (CU12) equally through the tolls the operator expects to earn over the term of the service concession arrangement and the predetermined payment (i.e., 50% from each). There is no direct cash flow impact related to this service expense because the grantor has no cash outflow. However, the grantor recognizes an expense annually for the portion of the compensation related to the series of predetermined payments (CU6). There is no financial statement impact for the remaining CU6 of this service expense. It is not recognized as an operating expense because the fair value of the asset and liability initially recognized do not include any service costs the operator may incur.</p>	<p>38. يُعوّض المشغل مقابل صيانة وتشغيل الطريق (12 ريالاً سعودياً) بشكل متساوي من خلال رسوم المرور التي يتوقع المشغل كسبها على مدى أجل ترتيب امتياز تقديم الخدمات ومجموعة الدفعات المحددة مسبقاً (أي 50% من كل منها). ولا يوجد تأثير مباشر للتدفقات النقدية المرتبطة بمصروف هذه الخدمة لأن المانح ليس لديه أي تدفق نقدي خارج. مع ذلك، يثبت المانح مصروفًا سنويًا بجزء من التعويض المرتبط بسلسلة الدفعات المحددة مسبقاً (6 ريالاً سعودياً). وليس هناك تأثير على القوائم المالية فيما يخص مبلغ 6 ريالاً سعودياً المتبقية من مصروف الخدمة هذه. ولا يُثبت باعتباره مصروف تشغيلي وذلك لأن القيمة العادلة للأصل والالتزام المئتين أوليًا لا يشملان أيًا من تكاليف الخدمة التي قد يتكبدها المشغل.</p>

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
39. The grantor's cash flows, statement of financial performance, and statement of financial position over the duration of the arrangement will be as illustrated in Tables 3.1 to 3.3. In addition, Table 3.4 shows the changes in the liability and Table 3.5 shows the changes in the financial liability.	39. تكون التدفقات النقدية، قائمة الأداء المالي، وقائمة المركز المالي الخاصة بالمانح على مدى مدة الترتيب كما هي موضحة في الجداول 3-1 إلى 3-3. بالإضافة إلى ذلك، يوضح الجدول 3-4 التغييرات في الالتزام ويوضح الجدول 3-5 التغييرات في الالتزام المالي.

Overview of Cash Flows, Statement of Financial Performance, and Statement of Financial Position

Table 3.1 Cash Flows (Currency Units)

Year	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	Total
Predetermined series of payments	-	-	(100)	(100)	(100)	(100)	(100)	(100)	(100)	(100)	(800)
Net inflow/ (outflow)	-	-	(100)	(100)	(100)	(100)	(100)	(100)	(100)	(100)	(800)

نظرة عامة على التدفقات النقدية، قائمة الأداء المالي، وقائمة المركز المالي

الجدول 3.1 التدفقات النقدية (بالريال السعودي)

السنة	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	المجموع
سلسلة من الدفعات المحددة مسبقاً	-	-	(100)	(100)	(100)	(100)	(100)	(100)	(100)	(100)	(800)
صافي التدفق الداخل/ (الخارج)	-	-	(100)	(100)	(100)	(100)	(100)	(100)	(100)	(100)	(800)

Table 3.2 Statement of Financial Performance (Currency Units)

Year	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	Total
Revenue (reduction of liability)	-	-	73	72	73	72	73	72	73	72	580
Service expense	-	-	(6)	(6)	(6)	(6)	(6)	(6)	(6)	(6)	(48)
Finance charge	-	(16)	(33)	(30)	(26)	(22)	(17)	(12)	(11)	(5)	(172)
Depreciation – base layers	-	-	(38)	(38)	(38)	(38)	(38)	(38)	(38)	(38)	(304)

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 32 "ترتيبات امتياز تقديم الخدمات: المانح"
إصدار 2024م

Depreciation – original surface layer	-	-	(18)	(19)	(18)	(18)	(19)	(18)	-	-	(110)
Depreciation – replacement surface layer	-	-	-	-	-	-	-	-	(18)	(19)	(37)
Total depreciation	-	-	(56)	(57)	(56)	(56)	(57)	(56)	(56)	(57)	(451)
Annual surplus/(deficit)	-	(16)	(22)	(21)	(15)	(12)	(7)	(2)	-	4	(91)

NOTES:

1. Depreciation in years 3–8 reflects the depreciation on the initially-constructed road surface. It is fully depreciated over that period.
2. Depreciation in years 9–10 reflects the depreciation on the new service concession asset component (surface) recognized in year 8.
3. The revenue (reduction of the liability) includes revenue from the additional liability (Table 3.3).
4. All revenue is recognized evenly over the term of the arrangement.

الجدول 3.2 قائمة الأداء المالي (بالريال السعودي)

المجموع	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	السنة
580	72	73	72	73	72	73	72	73	-	-	الإيرادات (تخفيض الالتزام)
(48)	(6)	(6)	(6)	(6)	(6)	(6)	(6)	(6)	-	-	مصروفات الخدمة
(172)	(5)	(11)	(12)	(17)	(22)	(26)	(30)	(33)	(16)	-	عبء التمويل
(304)	(38)	(38)	(38)	(38)	(38)	(38)	(38)	(38)	-	-	الاستهلاك – طبقات الأساس
(110)	-	-	(18)	(19)	(18)	(18)	(19)	(18)	-	-	الاستهلاك – الطبقة السطحية الأصلية
(37)	(19)	(18)	-	-	-	-	-	-	-	-	الاستهلاك – الطبقة السطحية التي تم إحلالها
(451)	(57)	(56)	(56)	(57)	(56)	(56)	(57)	(56)	-	-	مجموع الاستهلاك
(91)	4	-	(2)	(7)	(12)	(15)	(21)	(22)	(16)	-	الفائض / (العجز) السنوي

إيضاحات:

1. يعكس الاستهلاك خلال السنوات 3-8 استهلاك سطح الطريق المنشأ أولاً. حيث يُستهلك بالكامل خلال تلك الفترة.
2. يعكس الاستهلاك خلال السنوات 9-10 استهلاك المُكون الجديد من أصل امتياز تقديم الخدمات (السطح) المثبتة في السنة الثامنة.
3. تشمل الإيرادات (تخفيض الالتزام) الإيرادات الناتجة عن الالتزام الإضافي (الجدول 3.3).

4. يُتَّبَت جميع الإيرادات على نحو متساوٍ على مدى أجل الترتيب.

Table 3.3 Statement of Financial Position (Currency Units)

Year	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
Service concession asset – base layers	525	940	902	864	826	788	750	712	674	636
Service concession asset – surface layer	–	110	92	73	55	37	18	–	–	–
Service concession asset – replacement surface layer	–	–	–	–	–	–	–	110	92	73
Total service concession asset	525	1,050	994	937	881	825	768	822	766	709
Cash	–	–	(100)	(200)	(300)	(400)	(500)	(600)	(700)	(800)
Liability	(262)	(525)	(452)	(380)	(307)	(235)	(162)	(145)	(72)	–
Financial liability	(263)	(541)	(480)	(416)	(348)	(276)	(199)	(172)	(89)	–
Cumulative surplus/deficit	–	16	38	59	74	86	93	95	95	91

NOTES:

1. In this example, the resurfacing occurs as expected in year 8, when the initially-constructed road surface is fully depreciated. If the resurfacing occurred earlier, the initially-constructed road surface would not be fully depreciated, and would need to be derecognized in accordance with IPSAS 45 before the new component of the service concession asset related to the resurfacing is recognized.
2. The new component of the service concession asset related to the resurfacing is recognized in year 8. Years 9–10 reflect depreciation on this additional component (Table 3.2).
3. The liability is increased in year 8 for the recognition of 50% of the new component of the service concession asset.
4. The financial liability is increased in year 8 for the recognition of 50% of the new component of the service concession asset.

الجدول 3.3 قائمة المركز المالي (بالريال السعودي)

السنة	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
أصل امتياز تقديم الخدمات – طبقات الأساس	525	940	902	864	826	788	750	712	674	636

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 32 "ترتيبات امتياز تقديم الخدمات: المانح"
إصدار 2024م

-	-	-	18	37	55	73	92	110	-	أصل امتياز تقديم الخدمات - الطبقات السطحية الأصلية
73	92	110	-	-	-	-	-	-	-	أصل امتياز تقديم الخدمات - الطبقة السطحية التي تم إطلالها
709	766	822	768	825	881	937	994	1,050	525	مجموع أصل امتياز تقديم الخدمات
(800)	(700)	(600)	(500)	(400)	(300)	(200)	(100)	-	-	النقد
-	(72)	(145)	(162)	(235)	(307)	(380)	(452)	(525)	(262)	الالتزام
-	(89)	(172)	(199)	(276)	(348)	(416)	(480)	(541)	(263)	الالتزام المالي
91	95	95	93	86	74	59	38	16	-	الفائض / العجز التراكمي

إيضاحات:

1. في هذا المثال، تحدث إعادة رصف الطريق كما هو متوقع في السنة الثامنة، عندما يُستهلك سطح الطريق المُنشأ أولاً بالكامل. وإذا حدثت إعادة رصف الطريق قبل ذلك الوقت، لا يُستهلك سطح الطريق المُنشأ أولاً بشكل كامل، ويجب إلغاء إثباته وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 45 قبل إثبات المُكون الجديد من أصل امتياز تقديم الخدمات المرتبط بإعادة رصف الطريق.
2. يُثبت المُكون الجديد من أصل امتياز تقديم الخدمات المرتبط بإعادة رصف الطريق في السنة الثامنة. تعكس السنوات 9-10 استهلاك هذا المُكون الإضافي (الجدول 3.2).
3. يزداد الالتزام في السنة الثامنة لإثبات نسبة 50% من المُكون الجديد من أصل امتياز تقديم الخدمات.
4. يزداد الالتزام المالي في السنة الثامنة لإثبات نسبة 50% من المُكون الجديد من أصل امتياز تقديم الخدمات.

Table 3.4 Changes in Liability (Currency Units)

Year	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
Balance brought forward	-	262	525	452	380	307	235	162	145	72
Liability recognized along with initial service concession asset	262	263	-	-	-	-	-	-	-	-
Revenue (reduction of liability)	-	-	(73)	(72)	(73)	(72)	(73)	(72)	(73)	(72)
Liability recognized along with replacement surface layers	-	-	-	-	-	-	-	55	-	-
Balance carried forward	262	525	452	380	307	235	162	145	72	-

الجدول 3.4 التغييرات في الالتزام (بالريال السعودي)

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 32 "ترتيبات امتياز تقديم الخدمات: المانح"
إصدار 2024م

السنة	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
الرصيد المقدم	-	262	263	452	380	307	235	162	145	72
الالتزام المثبت لأصل امتياز تقديم الخدمات الأولي	262	263	-	-	-	-	-	-	-	-
الإيرادات (تخفيض الالتزام)	-	-	-	(72)	(73)	(72)	(73)	(72)	(73)	(72)
الالتزام المثبت مع الطبقات السطحية التي تم إطلالها	-	-	-	-	-	-	-	55	-	-
الرصيد المرطل	262	525	452	380	307	235	162	145	72	-

Table 3.5 Changes in Financial Liability (Currency Units)

Year	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
Balance brought forward	-	263	541	480	416	348	276	199	172	89
Liability recognized along with initial service concession asset	263	262	-	-	-	-	-	-	-	-
Finance charge added to liability prior to payments being made	-	16	-	-	-	-	-	-	-	-
Portion of predetermined series of payments that reduces the liability	-	-	(61)	(64)	(68)	(72)	(77)	(82)	(83)	(89)
Liability recognized along with replacement surface layers	-	-	-	-	-	-	-	55	-	-
Balance carried forward	263	541	480	416	348	276	199	172	89	-

الجدول 3.5 التغيرات في الالتزام المالي (بالريال السعودي)

السنة	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
الرصيد المقدم	-	263	541	480	416	348	276	199	172	89

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
 الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 32 "ترتيبات امتياز تقديم الخدمات: المانح"
 إصدار 2024م

-	-	-	-	-	-	-	-	262	263	الالتزام المثبت مع أصل امتياز تقديم الخدمات الأولى
-	-	-	-	-	-	-	-	16	-	عبء التمويل المضافة إلى الالتزام قبل تسديد الدفعات
(89)	(83)	(82)	(77)	(72)	(68)	(64)	(61)	-	-	جزء من سلسلة من الدفعات المحددة مسبقًا والتي تخفض الالتزام
-	-	55	-	-	-	-	-	-	-	الالتزام المثبت مع الطبقات السطحية التي تم إطلالها
-	89	172	199	276	348	416	480	541	263	الرصيد المرحل